وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية

كلية الادارة والاقتصاد

قسم المحاسبة

قياس مستوى الافصاح المحاسبي في التقارير المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية واثره على قرارات الاستثمار
"دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"

رسالة مقدمة الى

مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة القادسية وهي جزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير علوم في المحاسبة

من قبل الطالب

محمد باقر كرجي

بإشراف

الاستاذ المساعد الدكتور

ناظم شعلان جبار

1438هـ 2017م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

"وَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً"

صَدَقَ اللهُ العَظِيمْ

الاسراء : (85)

اقرار المشرف على الرسالة

أشهد بأن الرسالة الموسومة (**قياس مستوى الافصاح المحاسبي في التقارير المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية واثره على قرارات الاستثمار**)"دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" قد جرت تحت أشرافي في كلية الادارة والاقتصاد بجامعة القادسية وهي جزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير علوم في المحاسبة واصبحت مؤهلة للمناقشة.

المشرف

الاستاذ المساعد الدكتور

ناظم شعلان جبار التميمي

2016/ /

توصية رئيس قسم المحاسبة

بناء على توصية الاستاذ المشرف ،أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

الاستاذ المساعد الدكتور

مجيد عبد الحسين المرياني

2016/ /

اقرار المقوم اللغوي

أشهد بأن الرسالة الموسومة (**قياس مستوى الافصاح المحاسبي في التقارير المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية واثره على قرارات الاستثمار**)"دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" تمت مراجعتها وتصحيحها من الناحية اللغوية واصبحت خالية من الاخطاء اللغوية والتعبيرية.

المدرس الدكتور

جعفر طالب كريم

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة القادسية

/ /2016

إقرار لجنة المناقشة

نشهد بأن اعضاء لجنة المناقشة ،أطلعنا على الرسالة الموسومة ((**قياس مستوى الافصاح المحاسبي في التقارير المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية واثره على قرارات الاستثمار**)) "**دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية** " وقد قمنا بمناقشة الطالب **محمد باقر كرجي** في محتوياتها وفيما له علاقة بها بتاريخ 2017/3/1 ونقر بأنها جديرة بالقبول لنيل شهادة ماجستير علوم في المحاسبة ولأجله وقعنا.

الاستاذ المساعد الدكتور
زهرة حسن العامري
كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية
عضواً

الاستاذ المساعد الدكتور
علي عباس كريم
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية
عضواً

الاستاذ المساعد الدكتور
ناظم شعلان جبار
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية
عضوا ومشرفا

الاستاذ الدكتور
سعود جايد مشكور
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المثنى
رئيس اللجنة

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد بجامعة القادسية على قرار لجنة المناقشة.

الأستاذ المساعد الدكتور
مجيد عبد الحسين هاتف
عميد **كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية**
/ /2017

الاهداء

الى
معلمي الاول ..
قدوتي في الحياة ..
منبع العطاء والتضحيات ..
من ساندني في كل خطوة ..
ودعمني في كل زمان ومكان
من علمني اسرار الحياة ووسع مداركي فيها ..
الى ..

أبي

الغالي حفظه الله ورعاه .. اهدي جهدي المتواضع ...

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا إذ هدانا الله والصلاة والسلام على رسوله الكريم وعلى آله وأصحابه أجمعين .

أما بعد : فقد قال رسول الله (ﷺ) : (من لا يشكر الناس لا يشكر الله) .

بعد ان اشكر الله تعالى الذي يسر لي انجاز هذا البحث فإن واجب العرفان بالجميل يحتم عليّ ان أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المساعد الدكتور ناظم شعلان جبار التميمي لتفضله بالأشراف على هذه الرسالة.

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد المتمثلة بالسيد العميد والشكر والامتنان موصول للسيد رئيس قسم المحاسبة استاذي الفاضل الدكتور مجيد عبد الحسين هاتف المرياني ولا يفوتني أن أشكر أساتذتي الأفاضل وأخص منهم الدكتور مؤيد الفضل والدكتور سعود جايد والدكتور على جيران والدكتور احمد نعيم والدكتور عبد العظيم الشكري والدكتور سالم صلال والاستاذ مجيد عبد زيد والاستاذ قاسم البعاج والست مي علي وإلى جميع أساتذة قسم المحاسبة والعاملين فيه.

كما أتقدم بخالص الشكر والاعتزاز إلى زملائي في الدراسة (علاء ، محمد ، قحطان ، علي ، سلام) وزميلاتي (حميدة ، هدى ، كفاح ، نورس) لما قدموه لي من تعاون طيلة فترة الدراسة.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى مدير سوق العراق للأوراق المالية الاستاذ طه احمد عبد السلام وموظفين السوق والعملاء والمستثمرين والوسطاء لما قدموه لي من تعاون لإنجاز الجانب العملي من البحث .

وأتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الى عائلتي وعلى راسهم ابي الدكتور باقر كرجي ومنبع الحنان امي الغالية والدكتورة بتول مطر واشكر اخواني احمد ومحمود وحميد وعبد العزيز واختي زبيدة على كل ما قدموه لي خلال حياتي وخاصة خلال فترة الدراسة من دعم وعطاء . ولا انسى صاحبة القلب الطيب والرفقة العذبة زوجتي الغالية لدعمها لي ومواساتي ومساعدتي في اكمال دراستي فاشكرها جزيل الشكر.

واخيرا اتقدم بخالص الشكر والامتنان للجنة المناقشة على تفضلهم للقبول بمناقشة دراستي فلهم مني خالص العرفان والجميل.

وختاماً اسأل الله العظيم رب العرش العظيم إن يمدهم بوافر الصحة والسلامة.

ولك الحمد ربنا كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك .

الباحث

المستخلص

تهدف هذه الدراسة الى معالجة مشكلة ضعف التزام غالبية الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بتقديم افصاحات كافية عن تقاريرها المالية ، فضلا عن ضعف المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين ، كما ان الدراسة تهدف الى بيان اهمية التقارير المالية المقدمة من قبل الشركات، كذلك بيان التزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالإفصاح من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية للشركات المساهمة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية فضلا عن فحص تأثير ودور الافصاح المحاسبي في القرارات الاستثمارية.

لتحقيق هدف البحث تم دراسة وتحليل القوائم المالية الخاصة بالشركات المساهمة عينة البحث وتم ايجاد نقاط القصور والضعف فيها اضافة الى تصميم استمارة استبيان عرضت على مجموعة من الخبراء والمختصين واختيار عينة شملت (89) مستجيب من المساهمين والمستثمرين والوسطاء والمحاسبين القانونيون لغرض اختبار فرضيات البحث والتي تشير الفرضية الرئيسية منها الى وجود علاقات ذات دلالة معنوية بين مكونات الافصاح المحاسبي ومؤشرات قرارات الاستثمار .

استخدم في الاطار التطبيقي عدد من الاساليب الكمية التي قدمت دعما لفرضيات البحث . لقد كان من اهم الاستنتاجات لهذه الدراسة هي ان معظم الشركات المساهمة تعد تقاريرها المالية بشكل غير كافي وافتقارها للعديد من المعلومات فضلا عن افتقارها للعديد من الارصدة داخل هذه القوائم وهذا يؤثر بشكل كبير على متخذ القرار الاستثماري. اما ابرز توصيات الدراسة هي التأكيد على مسؤولية الإدارة في الشركات المعنية بشان تقديم المعلومات المالية وغير المالية الملائمة والموثوقة في الوقت المناسب إلى كافة الجهات المستفيدة ويتطلب ذلك اعادة صياغة القواعد المحاسبية المحلية أو احلال المعايير الدولية بدلاً عنها لغرض الالتزام الموحد وسهولة القياس والمقارنة واهمية ذلك لمتخذ القرار.

قائمة المحتويات

الموضوع		الصفحة
الآية القرآنية		
الإهداء		أ
الشكر والتقدير		ب
المستخلص		ج
قائمة المحتويات		د
قائمة الأشكال		ر
قائمة الجداول		ك - ل
قائمة الرموز المصطلحات		و - ي
المقدمة		2-1
الفصل الأول	منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة	
المبحث الأول: منهجية البحث		3
المبحث الثاني: بعض الدراسات السابقة		6
الفصل الثاني	اهمية الافصاح المحاسبي لمستخدمي التقارير المالية في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار في سوق الاوراق المالية.	
المبحث الأول: الافصاح المحاسبي (مدخل مفاهيمي)		15
المبحث ألثاني: مستخدمو التقارير المالية واحتياجاتهم من المعلومات المحاسبية		42
المبحث الثالث: قرارات الاستثمار وسوق الاوراق المالية		58
الفصل الثالث	دراسة وتحليل واقع مستوى الافصاح المحاسبي وتأثيره على قرارات الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية.	
المبحث ألأول: وصف مجتمع البحث وعينته		72
المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للشركات المساهمة عينة الدراسة		75
المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبانة واختبار الفرضيات.		90
الفصل الرابع	الاستنتاجات والتوصيات.	
المبحث الاول: الاستنتاجات.		116
المبحث الثاني: التوصيات.		118
المصادر		120
الملاحق		
Abstract		

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
1	مخطط الدراسة	5
2	انواع الافصاح ومستوياته	21
3	مقومات الافصاح المحاسبي	25
4	التقارير المالية	51
5	مراحل عملية اتخاذ القرارات	60
6	الارتباطات بين ابعاد الافصاح المحاسبي وقرارات الاستثمار	109
7	قوة تأثير كل بعد من المحور الافصاح المحاسبي في المحور قرارات الاستثمار	114

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
1	الدراسات المحلية	8-6
2	الدراسات العربية	10-9
3	الدراسات الاجنبية	12-11
4	قيم معاملات الثبات المستخدمة	91
5	يمثل التكرارات ونسبها لفقرات الافصاح عن الميزانية	92
6	يمثل التكرارات ونسبها لفقرات كشف الدخل	93
7	يمثل التكرارات ونسبها لفقرات كشف التدفقات النقدية	93
8	يمثل التكرارات ونسبها لفقرات كشف حقوق الملكية	94
9	يمثل التكرارات ونسبها لفقرات الملاحظات والايضاحات	94
10	يمثل التكرارات ونسبها لفقرات المؤشر كفاية المعلومات	95
11	يمثل التكرارات ونسبها للمؤشر فهم المعلومات	96
12	يمثل التكرارات ونسبها للمؤشر العائد والمخاطرة	96
13	يمثل التكرارات ونسبها للمؤشر حجم التداول	97
14	الاوساط الحسابية والانحراف المعياري والاهمية النسبية لفقرات الافصاح عن الميزانية	98
15	الاوساط الحسابية والانحراف المعياري والاهمية النسبية لفقرات الافصاح عن كشف الدخل	99

16	الاوساط الحسابية والانحراف المعياري والاهمية النسبية للإفصاح عن كشف التدفقات النقدية	100
17	الاوساط الحسابية والانحراف المعياري والاهمية النسبية للإفصاح عن كشف حقوق المليكة	100
18	الاوساط الحسابية والانحراف المعياري والاهمية النسبية لفقرات الافصاح عن الملاحظات	101
19	الاوساط الحسابية والانحراف المعياري والاهمية النسبية لفقرات كفاية المعلومات	102
20	الاوساط الحسابية والانحراف المعياري والاهمية النسبية لفقرات فهم المعلومات	103
21	الاوساط الحسابية والانحراف المعياري والاهمية النسبية لفقرات العائد والمخاطرة	104
22	الاوساط الحسابية والانحراف المعياري والاهمية النسبية لفقرات حجم التداول	105
23	قيم الارتباطات بين الافصاح المحاسبي وابعاده وقرارات الاستثمار وابعاده	106
24	نتائج تحليل انحدار الافصاح المحاسبي على قرارات الاستثمار	110
25	نتائج تحليل انحدار الافصاح عن الميزانية على قرارات الاستثمار	111
26	نتائج تحليل انحدار الافصاح عن كشف الدخل على قرارات الاستثمار	111
27	نتائج تحليل انحدار الافصاح عن التدفقات على قرارات الاستثمار	112
28	نتائج تحليل انحدار الافصاح عن الملكية على قرارات الاستثمار	113
29	نتائج تحليل انحدار الافصاح عن الملاحظات على قرارات الاستثمار	114
30	ملخص الفرضية الرئيسية وفرعياتها بين الافصاح المحاسبي وقرارات الاستثمار	115
31	ملخص فرضيات الاثر وفرعياتها	115

الرموز والمصطلحات المستخدمة في البحث

الرمز		مفهوم الرمز
A.A.A	American Accounting Association	الجمعية الامريكية للمحاسبين
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس مبادئ المحاسبة المالية الامريكي
IAS	International Accounting Standards	المعايير المحاسبية الدولية
GAAP	Generally accepted accounting principles	المبادئ المحاسبة المقبولة عموما
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة المعايير المحاسبية الدولية
APB	Accounting Principles Board	مجلس المبادئ المحاسبية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
SEC	Securities & Exchange Commission	هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية
	Adjusted R^2	معامل التحديد المصحح
	Cronbach's Alpha Coefficient	معامل الفا كرونباخ
	Guttman Split-Half Coefficient	معامل تجزئة كوتمان النصفية
	Spearman Coefficient	معامل سبيرمان
	CV	معامل الاختلاف
	D-W	اختبار ديربن – واتسون
	H0	فرضية العدم
	H1	الفرضية البديلة
	Mean	الوسط الحسابي
	Person correlation	معامل ارتباط بيرسون
	R^2	معامل التحديد
	Regression	الانحدار
	Sig.	الدلالة المعنوية (الاحصائية)
	SPSS	برنامج الحزم الاحصائية في العلوم الاجتماعية
	standard deviation	الانحراف المعياري

	t	الاختبار الاحصائي t
	DEBL	الافصاح عن الميزانية
	DEIN	الافصاح عن كشف الدخل
	DECA	الافصاح عن التدفقات النقدية
	DEOW	الافصاح عن حقوق الملكية
	DEOB	الافصاح عن الملاحظات والايضاحات
	ACDI	الافصاح المحاسبي
	SUIN	كفاية المعلومات
	UNIN	فهم المعلومات
	RERI	العائد والمخاطرة
	CIVO	حجم التداول
	INDE	قرارات الاستثمار

المقدمة

المقدمة :

تستخدم العديد من الجهات المعلومات المحاسبية لاتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية وهذا المعلومات تعكس اداء الشركة ومركزها المالي فالمحاسبة تعد اداة لتوصيل هذه المعلومات بعد قياسها ومعالجتها، كما تعد المعلومات المحاسبية الاساس لاتخاذ القرارات في جميع مستويات الاقتصاد القومي . فالمستثمر يحتاج اليها لاتخاذ قرار الاستثمار والعديد من المستخدمين يحتاجون الى هذه المعلومات المحاسبية لاتخاذ كثير من القرارات والقيام بوظيفة التخطيط والمتابعة والرقابة وتقويم الاداء .

تلعب المحاسبة دورا مهما من خلال ما يتم تقديمه من معلومات محاسبية للمستخدمين فضلا عن تأثيرها الحيوي على قرارات الاستثمار والتمويل والتخطيط والرقابة لذلك فقد اهتمت دول عديدة بإصدار معايير محاسبية لتنظيم السياسات المحاسبية التي تحكم قواعد الافصاح المحاسبي عن طريق التقارير المالية لأنها تلعب دورا هاما في تقديم القوائم المالية وتوفير المعلومات للمستخدمين لاتخاذ القرارات المناسبة وتسهيل هذه العملية.

كما اشترطت المنظمات المهنية بتوفير الافصاح والوضوح المناسب فيها بوصفها وسيلة اساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية الى المستفيدين المختلفين لكي تحقق التقارير المالية الاغراض المرجوة منها ولتكون ذات فائدة اعلامية قصوى.

ويعني الافصاح اظهار كافة المعلومات في التقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ دون تضليل ويعني ان تظهر الشركة كافة المعلومات التي توثر على موقف مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قرار معين يتعلق بالشركة كما ويتطلب الافصاح عموما ان تنطوي القوائم المالية على كل المعلومات المحاسبية الهامة التي تظهر الشركة في صورة تتفق مع اوضاعها الحقيقية في ظل الظروف البيئية المحيطة بها والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي توثر وتتأثر بها .

ويعتبر الافصاح اهم المبادئ المحاسبية التي يمكن ان تسهم بفاعلية في تعزيز قيمة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية ، من ذلك سوف يتناول البحث ويسلط الضوء

على اهمية الافصاح المحاسبي ودوره في ترشيد قرارات الاستثمار من خلال اربعة فصول يتناول الفصل الاول منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة .

اما الفصل الثاني فقد خصص للجانب النظري للبحث وتكون من ثلاثة مباحث خصص المبحث الاول للإفصاح المحاسبي كمدخل مفاهيمي . اما المبحث الثاني فقد تناول مستخدمي التقارير المالية واحتياجاتهم من المعلومات المحاسبية. بينما جاء المبحث الثالث بعنوان قرارات الاستثمار وسوق الاوراق المالية.

خصص الفصل الثالث للجانب العملي حيث تضمن المبحث الاول وصف مجتمع البحث وعينته واما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة القوائم المالية للشركات المساهمة عينة الدراسة واما المبحث الثالث فقد تناول تحليل نتائج الاستبانة واختبار الفرضيات.

واخيرا الفصل الرابع جاء بمحثين الاول الاستنتاجات والثاني التوصيات.

الفصل الأول

منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

المبحث الأول : منهجية البحث

المبحث الثاني : بعض الدراسات السابقة

المبحث الاول

منهجية البحث

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في :

1- ضعف التزام معظم الشركات المساهمة بتقديم الإفصاحات المكتملة والمعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحاسبية العراقية
2- عدم تقديم المعلومات الواجب الافصاح عنها في القوائم المالية بشكل كافٍ من قبل الشركات المساهمة
3- عدم توفير البيانات والمعلومات اللازمة والكافية لاتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل مستخدمي القوائم المالية.

هدف البحث :

يهدف البحث الى

- التعرف على مدى كفاية الافصاح المحاسبي في التقارير المالية
- الوقوف على مستوى التزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحاسبية العراقية
- توضيح اهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال دراستها وتحليلها والوقوف على القصور في هذه التقارير

اهمية البحث :

تبرز اهمية هذا البحث في كونه يركز على مدى كفاية الافصاح الذي تقدمه الشركات المساهمة في تقاريرها المالية ومدى التزامها بذلك بما يحقق الثقة المطلوبة من قبل مستخدمي التقارير المالية المعدة وفقا للمعايير والقواعد لتمكين المستخدمين لهذه القوائم من اتخاذ القرارات الدقيقة الخاصة بالاستثمار وتعزيز ثقة المستثمرين فضلا عن اهميته التي تستمد من دراسة وتحليل التقارير المالية .

فرضيات البحث :

اولا : الفرضية الاولى

توجد علاقة معنوية بين ابعاد الافصاح المحاسبي بشكل منفرد وقرارات الاستثمار وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الاتية:

1- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الافصاح في الميزانية العمومية وقرارات الاستثمار
2- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الافصاح في كشف الدخل وقرارات الاستثمار
3- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الافصاح عن التدفقات النقدية وقرارات الاستثمار
4- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التغيرات في حقوق الملكية وقرارات الاستثمار
5- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الملاحظات والايضاحات وقرارات الاستثمار

ثانيا : الفرضية الثانية

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الافصاح المحاسبي وقرارات الاستثمار بشكل منفرد وتتفرع الفرضيات الاتية

1- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الافصاح المحاسبي وكفاية المعلومات
2- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الافصاح المحاسبي ووضوح المعلومات
3- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الافصاح المحاسبي والعائد والمخاطرة
4- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الافصاح المحاسبي وحجم التداول

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

استخدم في الجانب العملي للبحث اساليب احصائية وصفية وتحليلية لتحديد اتجاهات اجابات العينة. وقد بحثت علاقة الارتباط وتحديد تأثير المتغير المستقل الافصاح المحاسبي ACDI على المتغير المعتمد قرارات الاستثمار INDE كما استخدم ثلاثة معايير لهذا الغرض هي معامل الفا كرونباخ ومعامل سبيرمان ومعامل تجزئة كوتمان .

المخطط الاجرائي للبحث :

تم دراسة متغيرات الدراسة بالاعتماد على المخطط الاتي الذي يعكس المتغير المستقل الإفصاح المحاسبي ومؤشراته والمتغير المعتمد قرارات الاستثمار ومؤشراته.

شكل (1) مخطط الدراسة

منهج البحث :

يقوم البحث على منهجين الاول المنهج النظري التحليلي وذلك بالاعتماد على المصادر العربية والاجنبية والشبكة الدولية الانترنت من الكتب والرسائل والاطاريح ذات العلاقة والمنهج الثاني هو المنهج العملي التطبيقي من خلال تحليل القوائم المالية للشركات عينه الدراسة واستمارة استبيان لتوضح مدى ثقة المستثمرين بافصاحات الشركات المساهمة العاملة في سوق العراق للأوراق المالية.

مجتمع وعينة البحث :

مجتمع البحث : سوق العراق للأوراق المالية والشركات المساهمة المدرجة فيه.

عينة البحث : هي مصرف الشرق الاوسط ومصرف اشور ومصرف الاتحاد وهي من الشركات المساهمة العراقية والمسجلة بسوق العراق للأوراق المالية ومجموعة من المساهمين والمستثمرين والعاملين في سوق العراق للأوراق المالية .

حدود للبحث :

- الزمانية : (2011 – 2012)
- المكانية : سوق العراق للأوراق المالية

المبحث الثانـي

بعض الدراسات السابقة

المبحث الثاني

بعض الدراسات السابقة Previous studies

يستعرض المبحث الثاني بعض الدراسات السابقة التي امكن جمعها والاطلاع عليها من قبل الباحث والتي لها علاقة وصلة مباشرة بالبحث وسيتم تحليل الدراسات والمجالات التي تم الاستفادة منها بالإضافة الى المساهمة التي قدمها البحث الحالي وسيتم ذلك بالشكل الاتي:

1-2-1-الدراسات المحلية :

يعرض الجدول (1) بعض الدراسات العراقية ذات العلاقة بالبحث الحالي:

جدول (1) بعض الدراسات العراقية

ت	عنوان الدراسة والسنة	الباحث	نوع الدراسة	هدف الدراسة	نتائج الدراسة وتوصياتها
1	**العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وكلٍ من حجم الشركة وأسعار أسهمها في السوق المالية ونوع نشاطها ، دراسة ميدانية في العراق(2001)**	مؤيد محمد الفضل	بحث منشور مجلة أفاق اقتصادية	اقيمت هذه الدراسة في العراق وكانت تسلط الضوء على الافصاح المحاسبي وعلاقته بحجم الشركة ، نوع نشاط الشركة واسعار اسهمها في سوق الاوراق المالية ل 23 شركة صناعية للقطاع الخاص والمختلط بالاعتماد على مؤشرات الافصاح التي تمثلت ب 50 بندا.	توصلت الدراسة الى ان مستوى الافصاح يرتبط باسعار الاسهم للشركة من خلال دالة احصائية بنسبة كبيرة ، خلاف ذلك فان كفاية الافصاح غير مرتبط بحجم الشركة ونشاطها ومن جانب اخر توصلت الدراسة الى التاكيد على صحة التوجيهات في وضع القواعد التي تصدر من الجهات الاكاديمية والمهنية للاسترشاد بها عند تطبيق فقرات الافصاح.

	عنوان الدراسة والسنة	الباحث	نوع الدراسة	هدف الدراسة	نتائج الدراسة وتوصياتها
2	**الافصاح في القوائم المالية للمصارف دراسة مقارنة للتطبيقات المعمول بها في العراق مع المعيار الدولي رقم (30)(2005)**	فداء عدنان عبيد	دراسة ماجستير جامعة بغداد	تهدف الدراسة الى إعداد القوائم المالية وفقاً "للمعايير الدولية" الخاصة بالإفصاح المحاسبي لما له من اثر على اعداد القوائم والتوافق بين التطبيقات العملية للنشاط المصرفي.	توصلت الدراسة الى ان المصارف المحلية تعد القوائم المالية بصورة غير واضحة وكفؤة على عكس المصارف العربية التي تعد تقاريرها المالية بدرجة من الدقة العالية والافصاح الكافي فقد كان التزام المصارف العربية بالمعايير المحاسبية الدولية واضح بشكل ملموس من خلال تقريرها المالية لذلك تعتبر التقارير المالية المصدر الاساسي للمستخدمين لاتخاذ القرار الاستثماري.
3	**دور الإفصاح المحاسبي في تنشيط حركة تداول الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية (2010)**	نبيل برهان خضير	شهادة محاسبة قانونية جامعة بغداد المعهد العالي	اقيمت هذه الدراسة في العراق وركزت على الاهتمام بالافصاح المحاسبي وما له من اهمية في تنشيط حركة تداول الاسهم في سوق العراق للاوراق المالية وقد قامت الدراسة بتحليل بيانات عينة من الشركات المساهمة لبيان القصور لتلك للشركات في الافصاح عن تقاريرها المالية.	توصلت الدراسة الى العديد من الاستنتاجات كان اهمها اعداد تقارير مالية غير مضللة وبعيدة عن الغموض وتوفير معلومات تخدم المستخدم لهذه التقارير للخروج بنتائج واضحة وبيانات حقيقية عن نتائج الاعمال والمركز المالي للشركة وذلك بدوره يسهم في مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرار الاستثماري الصائب...

ت	عنوان الدراسة والسنة	الباحث	نوع الدراسة	هدف الدراسة	نتائج الدراسة وتوصياتها
					وقد بينت الدراسة اهمية المعلومات التي تفصح عنها الشركات المساهمة وانها من المصادر الاساسية التي يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لاتخاذ قرار استثماري مناسب وقد جاءت الدراسة من خلال التطبيق العملي انه لم تفصح الشركات عن كافة المعلومات وان هناك قصوراً بالعديد من جوانب الافصاح.
4	**التوافق بين متطلبات الإفصاح الحالية في المصارف العراقية الخاصة مع متطلبات القاعدة المحاسبية (10) للإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة(2013)**	عباس فاضل جياد	شهادة محاسبة قانونية المعهد العربي	تهدف هذه الدراسة بشكل عام الى الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات المالية وعلى وجه الخصوص الافصاح في المصارف الخاصة في ظل القاعدة المحاسبية رقم (10) والاهتمام بدرجة التباين بين متطلبات الافصاح الحالية ومتطلبات القاعدة المحاسبية رقم (10).	توصلت الدراسة الى نتيجة مفادها ان المصارف التي اخذت عينة للبحث لم تقم باعداد قائمة التغيرات في حقوق المساهمين بوصفها قائمة اساسية ضمن القوائم المحاسبية كما نص عليه معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ، بينما قامت المصارف عينة الدراسة بإعداد بيان التدفقات النقدية حسب المعيار الدولي رقم (7) والقاعدة المحاسبية رقم (7) .

1-2-2-الدراسات العربية

يعرض الجدول (2) بعض الدراسات العربية ذات العلاقة بالبحث الحالي:

جدول (2) الدراسات العربية

ت	عنوان الدراسة والسنة	الباحث	نوع الدراسة	هدف الدراسة	نتائج الدراسة وتوصياتها
1	**اثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في قرار المستثمرين في بورصة عمان(2007)**	مدحت الزبيدي	دراسة ماجستير جامعة اليرموك	تهدف هذه الدراسة الى الاهتمام بالإفصاح المحاسبي عند اعداد القوائم المالية للشركات المساهمة الاردنية لما له من اثر على قرارات المستثمرين في بورصة عمان.	توصلت الدراسة الى الارتباط الوثيق بين الافصاح المحاسبي في التقارير المالية وقرارات المستثمرين نتيجة المعلومات التي توفر لهم من خلال الافصاح العادل والواضح والواسع عن المعلومات المحاسبية التي تخدم المستثمر في بورصة عمان .
2	**القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار(2007)**	رولا كاسر لايقة	دراسة ماجستير جامعة تشرين	هدفت الدراسة الى قياس مستوى الافصاح بالمصارف والالتزام بقواعده وتوضيح اهمية القوائم المالية على المستوى الداخلي والخارجي للمصارف والتزام المصارف بتقديم القوائم المالية وتوضيح القصور فيها واثر ذلك على اتخاذ القرار الاستثماري.	توصلت الدراسة الى العديد من النتائج كانت اهمها القصور في الافصاح المحاسبي وعدم تقديم المعلومات الكافية في التقارير المالية للمصارف الامر الذي اثر على احتياجات المستخدمين من معلومات لاتخاذ قراراتهم والى جانب اخر عدم التزام المصارف عينة الدراسة بالمعايير المحاسبية الدولية

ت	عنوان الدراسة والسنة	الباحث	نوع الدراسة	هدف الدراسة	نتائج الدراسة وتوصياتها
3	**اثر مستوى الافصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الازمة المالية في القطاع المصرفي الاردني (2009)**	معتز برهان جميل العكر	دراسة ماجستير جامعة الشرق الاوسط	تناولت الدراسة الافصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ومدى التزام البنوك التجارية الاردنية بالافصاح عند اعداد القوائم المالية وركزت الدراسة على اهمية الافصاح المحاسبي في البيانات المالية .	ان من اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ، التزام البنوك التجارية بالإفصاح المحاسبي بدرجة عالية وخاصة الافصاح التفصيلي عن بنود الايرادات والمصاريف فضلاً عن حصة البنك ومن الارباح والخسائر واعداد قوائم عن القروض المستلمة.
4	**الافصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية على بنك البلاد (2009)**	حسين عبد الجليل ال غزوي	دراسة ماجستير الاكاديمية العربية في الدنمارك	هدفت الدراسة الى توضيح اهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية للمستثمر المحلي والاجنبي وبيان قصور الافصاح في القوائم المالية المنشورة وذلك تأثرا باللازمة المالية.	استنتج البحث ان البنوك السعودية تأثرت بشكل مباشر وغير مباشر بسبب الازمة المالية بسبب زيادة المخصصات بنسب كبيرة جدا ولم يتم الافصاح من قبل هذه البنوك عن اجمالي المبالغ المالية التي تعثرت بها هذه البنوك وكذلك لم يتم الافصاح عن حجم تعرض هذه البنوك الى مديونية الشركات المتعثرة.

1-2-3- الدراسات الاجنبية

يعرض الجدول (3) بعض الدراسات الاجنبية ذات العلاقة وكالاتي:

جدول (3) الدراسات الاجنبية

ت	عنوان الدراسة والسنة	الباحث	نوع الدراسة	هدف الدراسة	نتائج الدراسة وتوصياتها
1	**Aspects of the Motivation for the Voluntary Disclosures: Evidence from the Publication of Value added Statement in an Emerging Economy (2005)** **جوانب الدافع للإفصاح الطوعي: دليل من نشر بيان القيمة المضافة في اقتصادات الناشئة**	Staden	بحث منشور العلوم الإلكترونية والاجتماعية للنشر	هدف البحث إلى بيان الدافع للإفصاح الطوعي عن المعلومات من قبل الشركات في كشوفاتها المالية من خلال دراسة جوانب فائدة كشف القيمة المضافة ، وقد أجريت الدراسة في جنوب أفريقيا على عينة من الشركات و النقابات العمالية التي تتفاوض لصالح أعضائها حول قضايا الأجور وتخفيضاتها...الخ	توصلت الدراسة الى أن الافصاحات الطوعية لا تسد بالضرورة الحاجات المعلوماتية لمستخدميها وإن إدارة الشركات كانت تنشر كشف القيمة المضافة أساسا صوب العمال، مع أن هناك عمالا لا يمتلكون المهارات والميول للقيام باستعمال كشف القيمة المضافة فضلا عن إن النقابات العمالية تستفيد من المعلومات المالية للشركات التي تشغل أعضاءها.

ت	عنوان الدراسة والسنة	الباحث	نوع الدراسة	هدف الدراسة	نتائج الدراسة وتوصياتها
1	**International financial Reporting Standards and Experts Perceptions of Disclosure Quality (2006) معايير التقارير المالية الدولية و تصورات الخبراء لجودة الإفصاح**	Dask & Gebhardt	رسالة ماجستير لمؤسسة المحاسبة جامعة سيدني	هدفت هذه الدراسة إلى تقييم جودة القوائم المالية للمؤسسات المالية في الدول الأوربية (النمسا،ألمانيا، سويسرا) والتي تبنت المعايير الدولية لإعداد تقاريرها المالية(IFRS) إذ تم استخدام الإفصاح المتوفر في التقارير والقوائم المالية المنشورة من قبل تلك المؤسسات التي تم تحليلها بواسطة الخبراء	أن جودة الإفصاح زادت بشكل ملحوظ عند تبني معايير أعداد التقارير الدولية(IFRS) لتلك الدول حيث أن اغلب الشركات عينة الدراسة أظهرت بشكل عام بان جودة التقارير المالية زادت بصورة ملحوظة مع تبني تلك المعايير وأوصت الدراسة بعمل المزيد من الأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع في المستقبل.
	International accounting standards and accounting quality (2007) معايير المحاسبة الدولية و جودة المحاسبة	Barth.M , et al	بحث منشور في مجلة البحوث المحاسبية	هدفت هذه الدراسة فيما إذا كان تطبيق معايير المحاسبة الدولية مرتبط بجودة محاسبية أعلى. ويعكس تطبيق معيار المحاسبة الدولي الآثار المشتركة لسمات نظام الإبلاغ المالي للتقارير المالية . ووجد أن الشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية من 21 بلدا تدل بوجه عام على انخفاض إدارة الأرباح.	تم التوصل الى ان التبني الإلزامي للمجلس الدولي لمعايير المحاسبة أنتج آثارا مختلفة، تبعا لنوع إدارة الأرباح التي تم تحليلها والبلد الذي تم التحقيق فيه. لذا، فإن مجموعة معايير المحاسبة ذات الجودة عالية كمعايير المحاسبة الدولية لأعداد التقارير المالية لا تكفي لضمان انخفاض إدارة الارباح .

1-2-4-تحليل الدراسات السابقة

من خلال عرض بعض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث وذات الصلة به وجد الباحث انها تتلخص بالنقاط الاتية :

اولا: بعض الدراسات سلطت الضوء على اهمية الافصاح المحاسبي وعلاقته بحجم الشركة ونوع نشاط الشركة واسعار اسهمها والقطاع الذي تنتمي اليه وكذلك التسجيل في سوق الاوراق المالية والربحية للشركة فضلا عن عدد حملة الاسهم والمبيعات السنوية وتسجيل الشركة في سوق الاوراق المالية وذلك بالاعتماد على مؤشرات الافصاح وقد توصلت الدراسات الى وجود صلة ترابط ببعضها وغياب هذه الصلة عن بعضها الاخر من خلال التطبيق والتحليل العملي للدراسات.

ثانيا : بعض الدراسات اهتمت بالإفصاح على وجه الخصوص من خلال التقارير المالية المنشورة وما لذلك من اهمية عن اعدادها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ومدى التزام الشركات بإعداد قوائمها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية وقد وجد ان بعض الشركات قد التزمت بعرض القوائم المالية بشكل موضوعي والاخر لم يلتزم .

ثالثا: بعض الدراسات تناولت الافصاح من خلال الاثار التي تطرا عليه وقد بينت الدراسات اثار الاهمية النسبية للمعلومات المحاسبية واثار العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقيمة الوحدة واثار اعداد المعلومات المحاسبية بشكل دقيق عند اعداد القوائم المالية .

رابعا : بعض الدراسات بينت اهمية دراسة الافصاح من خلال المتغيرات المحاسبية بالإضافة الى المعلومات المستقبلية واهميتها وبيان تأثيرها في عملية الافصاح المحاسبي.

1-2-5-ما يتميز به البحث الحالي عن الدراسات السابقة :

من خلال ما تم عرضه من بعض الدراسات المحلية والعربية والاجنبية فانه لا شك في انها تشترك ومع البحث الحالي في بيان اهمية الافصاح المحاسبي وجوهره في القوائم المالية لكن ما يميزه عن الدراسات السابقة في ان الدراسة الحالية بينت اهمية اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية لعينة البحث وبيان اهميه الافصاح فيها وجوانب القصور ومدى الالتزام بتطبيق المعايير المحلية والدولية وكذلك استمارة استبيان طرحت اسئلة عن واقع الافصاح المحاسبي ومدى اهميته وكفايته للمستثمر الداخلي

والخارجي من خلال مجموعة من الاشخاص وهم المستثمرون والمساهمون والعاملون في سوق الاوراق المالية ودراسة النسب للأسئلة المطروحة وبيان قوة المعلومات المالية التي تقدمها الشركات من عدمه.

الفصل الثاني

اهمية الافصاح المحاسبي لمستخدمي التقارير المالية في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار في سوق الاوراق المالية

المبحث الأول: الافصاح المحاسبي– مدخل مفاهيمي
المبحث الثاني: مستخدمو التقارير المالية واحتياجاتهم من المعلومات المحاسبية
المبحث الثالث: قرارات الاستثمار وسوق الاوراق المالية

تمهيد

يُتَفَق وبالإجماع على ضرورة الافصاح المحاسبي للمعلومات ، ويتم ذلك من خلال اعداد التقارير المالية لتبين الاحداث الاقتصادية بصورة واضحة وصحيحة وبشكل كافٍ لبيان التأثيرات على الشركة خلال الفترة ، ويستوجب احتواء التقارير المالية على معلومات مفيدة ونافعة وبيانات كافية وغير مضللة لخدمة المستخدم او المستثمر الذي يعتمد على هذه التقارير بصورة رئيسة ومن المهم والضروري ان تحتوي التقارير المالية ومن ضمنها القوائم على كافة الانشطة المهمة والمعلومات الكافية لبيان الوضع الصادق للشركة بالنظر للظروف المحيطة بها. اذ يعد الافصاح المحاسبي الاداة الفاعلة لإيصال نتائج الاعمال للمستخدمين في دعم قرارات الاستثمار والسبب الذي جعل هذه الاهمية هو ان القوائم المالية هي وسيلة الاتصال الأساسية بين ادارة الوحدة ومستخدمي القوائم المالية وكلما كانت هذه الوسيلة خالية من التحيز وكانت مرآة تعكس صورة واضحة لأنشطة الوحدة الاقتصادية اي ما ينصب بمضمون الافصاح الكاف والملائم أدت هذه الوسيلة هدفها بشكل سليم ومن ثم حققت هدفاً اساسياً من أهداف المحاسبة وبذلك استمرت مهنة المحاسبة في تقديم خدماتها الى جمهور المستخدمين.

المبحث الاول

الافصاح المحاسبي / مدخل مفاهيمي

2-1-1- الافصاح المحاسبي (المفهوم ، التعريف ، النشأة):

2-1-1-1- مفهوم الافصاح

الافصاح في اللغة من الفصاحة وتعني البيان (العيساوي ، 2003 : 8) ويشير الافصاح بشكل عام الى اظهار الشيء بحيث يكون واضحا ومفهوما (R.Brief , 1975 :2).

تختلف وجهات النظر حول مفهوم الافصاح المحاسبي ، وان هذا الاختلاف اساسا يرجع الى تباين المصالح للأطراف المعنية ، فالطرف الذي يعد القوائم المالية والمسؤول عنها تكون نظرته حول ادارة الشركة وهي تختلف عن نظرة من يدقق القوائم المالية وليس بالضرورة ان تلتقي وجهات النظر لكليهما وهاتان النظرتان يختلفان عن من سيستخدم هذه القوائم لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، وان وجهات النظر السابقة ليست بالضرورة ان تلتقي مع وجهة النظر الرقابية او جهات الرقابة كديوان الرقابة المالية والبنك المركزي وبناءً على هذه الاختلافات في وجهات النظر يصعب ان يتم توفير مفهوم للإفصاح يكون عاما وموحدا

لضمان مستوى كافٍ من الافصاح يحقق رغبات الاطراف في هذا المجال ، لذلك وبحد ادنى للإفصاح المحاسبي لابد من اطار عام يحقق التوافق بين وجهات النظر لتحقيق مصالحهم (مطر، 2004: 334).

2-1-1-2- تعريف الافصاح :

عرف الافصاح المحاسبي وفقا لـ(Choi) على انه "نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع بما يساعد المستثمر على اتخاذ قراراته وتخفيض حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية". (choi , 1972 : 160).

ويمثل الافصاح "عملية تتصل فيها الشركة بالعالم الخارجي لإظهار المعلومات التي بحوزة الادارة الى المستثمرين مما يسهل عملية تقييم الاداء للشركات والمفاضلة في الاستثمار فيها" (Gyan , 1974 : 733) .

وقد عرفه (Hendrikson) "بانه اعلام مستخدمي التقارير المالية بكل ما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة سواء أكانت قرارات استثمارية ام منح قروض" (Hendrikson,1992:72).

وجاء (تركي) بمفهوم نسبي للإفصاح المحاسبي لتحقيق مزايا عديدة لإدارة الشركة والدائنين والمستثمرين والمستخدمين بشكل عام ويقوم على ضرورة اعطاء متخذ القرار الاستثماري المعلومات المهمة ، بهدف الاستفادة الكافية والكفؤة من استخدام الموارد الممكنة وهذا بدوره عملية ترشيد للقرار الاستثماري ينعكس اثاره على زيادة الرفاهية للاقتصاد بشكل عام (تركي، 1995: 27).

وعرف كذلك بانه "تصميم واعداد الكشوفات المالية بحيث تصور بشكل دقيق الاحداث الاقتصادية التي اثرت على المنشاة في الفترة السابقة وان تحتوي على معلومات كافية مما يودي بها الى ان تكون نافعة لاتخاذ القرارات" (بلقاوي ،2009: 343).

يرى الباحث وبناءً على ما تقدم من تعاريف الافصاح فانه يتضح من وجهات النظر هذه بانه اعداد التقارير المالية بشكل دقيق وتصوير الاحداث المالية والاقتصادية في المنشاة وان تحتوي على معلومات مفيدة وواضحة مما يؤدي الى ان تكون نافعة ، وتوفير هذه التقارير لمستخدميها مما يساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية كالقرارات الاستثمارية او المُنح او القروض . وايضا يتم اعدادها بشكل ضروري وان تحتوي على المعلومات المهمة ليتم استخدامها في القرارات وهو الهدف الاساس حيث يهدف الافصاح الى ترشيد قرارات الاستثمار . كما ان الافصاح هو اعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشاة بشكل دقيق وواضح ومفهوم ومختصر بدون المس بالمحتوى الجوهري واهمية المعلومات المقدمة في التقرير وتقديمها الى مستخدمي هذه التقارير اي هو إظهار المعلومات بشكل واضح ومفهوم من خلال كمية ونوعية المعلومات

التي يجب ان تقدم في التقارير والقوائم المالية وطريقة عرض هذه المعلومات بشكل وكافٍ . ولكي تكون هذه المعلومات ذات فائدة جوهرية يجب ان تكون ضرورية وهامة وتوثر على متخذ القرار واتجاهه وميوله وعدم الافراط في سرد المعلومات فتصبح كمية بدون نوعية وهنا سوف يوثر ذلك بدوره على مستخدمي القوائم المالية .

2-1-1-3- نشأة الافصاح

إن انفصال الإدارة عن الملكية وظهور مفهوم الشخصية المعنوية ادى الى تعدد المستفيدين من الشركة وخاصة المساهمين ، وبذلك يكون الاعتماد على الادارة لتوفير المعلومات عن الشركة ، وهو السبب الاساس لنشوء الافصاح . وتزايدت أهمية الإفصاح بعد تحول المحاسبة الى مدخل المستخدمين بعدما كانت تقوم على مدخل الملكية واعتبر تحولاً تاريخياً حينها فقد تحولت الى نظام معلومات يقوم بتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بينما كانت عبارة عن حماية مصالح الملاك ومسك السجلات والدفاتر وهي الوظيفة التقليدية ، ولتحقيق ذلك لابد من الارتقاء بالإفصاح من خلال المعايير المحاسبية (عزيز،2002 :53-54). وتعود الجذور التاريخية لمفهوم الافصاح المحاسبي الى العام (1837) حيث نشرت مجلة (Magazinep Railway) مقالة عن الافصاح المحاسبي وضرورة الافصاح عن المعلومات المالية كل ستة اشهر بحيث تشمل هذه المعلومات بيانات عن الارباح وراس المال والاختلافات وتقييم الموجودات(R.Brief , 1975:2).

2-1-2- أهمية الافصاح في القوائم المالية

يستمد الافصاح المحاسبي اهميته في اعداد التقارير المالية كونه مبدا اساساً ورئيساً ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) بشكل عام وان هذه المبادئ جاءت بالتوصية الشاملة حول الافصاح الكامل عن المعلومات المالية والمحاسبية وغيرها من المعلومات التي تخص الجهات المعنية بالإفصاح المحاسبي عن نشاط معين لتمكين المستفيدين والمستخدمين من الاستفادة من هذه المعلومات بشكل كافٍ . (عبيد ،2005 : 15).

ويعتبر تعدد الجهات المستفيدة من المعلومات المالية السبب الذي يستمد منه الافصاح اهميته وهذه الجهات المتمثلة بالمستثمرين والمصرفيين والمقرضين والاجهزة الحكومية وغيرهم من الجهات تعتبر المصادر لاتخاذ القرارات بالاستناد الى المعلومات المفصح عنها ، وبالتالي فان القرارات التي تتخذها هذه الجهات تتأثر بافتقار المعلومات المالية والافصاح غير الكافي عن هذه المعلومات لذلك يضعف القرار الذي تتخذه جهة معينة ويسبب الاثار السلبية . ونظرا لهذه الاهمية وحاجة المستخدمين لقوائم مالية مضمونة وموثوقة وغير مضللة تكون المرتكز الاساس لاتخاذ القرار اصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) معيارا يحكم عالم الاعمال وهو المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS30) المختص بالإفصاح عن البيانات المالية

للمصارف والمؤسسات المشابهة وذلك لأهمية ذلك على اتخاذ القرارات الاستثمارية والاقتصادية (حماد، 2006 : 595).

مما سبق يتبين ان الافصاح المحاسبي الكافي هو الذي يعتمد على المعايير الدولية والمحلية وتطبيقهما في اعداد التقارير المالية الى المستخدمين وسيتم اخذها من ضمن متطلبات الافصاح لتوضيحها بالتفصيل وما يترتب عليها من اهمية بتطبيق المعايير والقواعد.

2-1-3- انواع الافصاح ومستوياته :

تباينت الآراء حول انواع الافصاح في التقارير المالية للمعلومات المحاسبية حسب وجهات النظر ويعزى سبب ذلك في تضارب واختلاف مصالح الجهات المستفيدة حيث يمكن تقسيم الافصاح على الانواع الاتية :

1- الافصاح الوقائي(التقليدي) Protective Disclosure:

يجب ان تكون المعلومات بموجب هذا النوع من الافصاح على اعلى درجة ممكنة من الدقة والموضوعية لكي لا يتم اساءة استخدامها ، حتى اذا تم استبعاد الكثير من المعلومات التي قد تكون ملائمة وذلك لأغراض اتخاذ القرار اذ يفترض ان لهذا المفهوم التقليدي للإفصاح مستخدما او مستثمرا عاديا متوسط الذكاء والفطنة يكتفي بمعلومات محددة تجعل التقارير المالية غير مضللة. ومن بين ما يتطلبه الإفصاح الوقائي هو البحث عن الاخطاء وكشفها وبيان السياسات المحاسبية المستخدمة وتصحيح هذه الاخطاء المكتشفة في القوائم المالية ، التغيير في طبيعة الشركة ، كذلك الإفصاح عن المكاسب والخسائر المحتملة والارتباطات المالية المحتملة واخيرا الإفصاح عن الاحداث اللاحقة (الشيرازي ، 1990 : 326 ، 324).

2- الافصاح التفاضلي Differential Disclosure:

ان هذا النوع من الافصاح يتم التركيز في التقارير المالية بصور دقيقة على التفاضل او الاختلاف بين البنود بعقد المقارنات لبيان التغيرات الجوهرية او التفاضلات فيها . (محمد،2012 :18)

3- الافصاح الاعلامي (التثقيفي) Informative Disclosure :

ان من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية واهمها هي خاصية الملائمة ولازدياد اهميتها ظهر هذا النوع من الافصاح لغرض الإفصاح الكافي والملائم للمعلومات المالية وذلك لاتخاذ القرارات الملائمة والهادفة ومن الامثلة لهذه المعلومات هي الافصاح عن مكونات الموجودات الثابتة والانفاق الرأسمالي والافصاح عن التطور التاريخي للأمور المالية والتقارير القطاعية Segmental reports والمناطق الجغرافية وعلى اساس

الانتاج (Production-Line , Geographical area) والتقارير المرحلية Interim reports والافصاح عن التغيرات في مستوى الاسعار والافصاح عن التنبؤات المالية Financial forecast والافصاح عن العناصر العادية وغير العادية والفصل بينهما عند اعداد القوائم المالية والافصاح عن التغيرات في اسعار الصرف ومكاسب وخسائر التغيرات في العملات الاجنبية والافصاح عن السياسات المستخدمة والطرائق لحساب الفرق في العملات والمعاملات الاجنبية واخير لابد من الافصاح عن الخطط والقرارات المستقبلية للإدارة وكيفية توزيع الارباح ...الخ(الشيرازي ، 1990: 330).

كما يمكن ان نستعرض وجهات النظر الاخرى حيث قام الباحثون بتقسيم الافصاح على الانواع الاتية :(زيود واخرون،175:2007)

1- الإفصاح الشامل Full Disclosure :

يتبين من تسمية هذا النوع ان تكون التقارير المالية شاملة وتحتوي على جميع المعلومات المحاسبية وكذلك تغطية كافة الاحداث المتعلقة بالشركة لأهمية ذلك عند اتخاذ القرارات.

2- الإفصاح العادل Fair Disclosure :

يهتم هذا النوع من الإفصاح باحتياجات جميع الاطراف المستفيدة إذ يتوجب اصدار ونشر القوائم المالية والتقارير بالشكل العادل وعدم التفضيل بين الفئات والتحيز لمصلحة فئة دون الاخرى لذلك يجب مراعاة كافة المصالح بشكل عادل وموضوعي.

3- الإفصاح الكافي Adequate Disclosure :

يتضمن هذا النوع الافصاح عن الحد الادنى والضروري للمعلومات المحاسبية التي يجب توفرها في القوائم المالية ويقصد بالحد الادنى أي انه ليس بالضرورة التقيد بشكل دقيق لأنه يختلف حسب الحاجة لكل فئة من فئات المصالح لأنه يؤثر على اتخاذ القرار، فضلا عن ان المستفيد من هذه المصالح يجب ان تكون لديه خبرة ودراية فهو يستهدف المستخدم المتطلع.

مما سبق من استعراض لأنواع الافصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية وبصدد ذلك يرى الباحث ان الافصاح يجب ان يكون شاملاً وعادلاً وكافياً لأهمية ذلك لمستخدمي القوائم المالية وخاصة المستثمرون، فيجب توفر لمتخذ القرار المعلومات الكافية والشاملة من خلال التقارير المالية الواضحة غير المضللة ليساعده في الاستنتاجات واتخاذ القرار الصائب .

اما مستويات الافصاح المحاسبي فتتلخص بالاتي (مطر ، 1996: 370,371).

1- المستوى المثالي للإفصاح The Ideal Level Of Disclosure :

وهو الإفصاح النظري الذي لا يمكن تطبيقه في الحياة العملية (مطر، 335:2004). ويتحقق في ظل الشروط التالية :

1- أن تكون القوائم المالية على درجة عالية من التفصيل .

2- أن تكون الأرقام المالية على درجة عالية من الدقة والمصداقية

3- إن يتم عرض القوائم المالية بالكيفية، وفي الوقت الذي يتناسب مع حاجات ورغبات ذوي العلاقة.

يصعب الوصول الى هذا المستوى في الواقع العملي لأسباب ذكرها (Storling) من اهمها الاختلاف الكبير بين متخذي القرارات للاستجابة لمجموعة انماط خاصة بالمعلومات توفر هذه الانماط مجموعة من البدائل خاصة بالقياس المحاسبي وتكون عادة مشكوك فيها والسبب في ذلك يرجع الى المحددات والقيود المفروضة الناتجة من الفروض والاعراف المحاسبية ، فضلا عن عدم التعرف على طبيعة النماذج المختلفة للقرار والتي تعتبر هذه المعلومات مدخلات لها كذلك عدم التعرف على حساسية هذه القرارات لوجود بدائل مختلفة من المعلومات المحاسبية.

2-المستوى الواقعي (الممكن او المتاح) The attainable level of Disclosure :

بالنظر لصعوبة تحقيق المستوى المثالي عمليا ، يشير هذا المستوى الى مرونة الإفصاح عن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية بحيث تناسب النماذج المختلفة للقرارات ، وهذا يتطلب ايضا مرونة الاطراف المستخدمة لهذه المعلومات .

كما اشارت لجنة اجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) الى ان الإفصاح المناسب على صلة وثيقة بمحتويات التقارير المالية وشكلها وبالمصطلحات المستخدمة فيها ، أي يجب على التقارير المالية ان تفصح عن جميع المعلومات الضرورية وجعلها غير مضللة.

ويرى الباحث مما سبق وعلى الرغم من الاختلاف في تحديد مستوى الافصاح الذي يناسب الجهات المستفيدة ، الا ان المعايير الدولية والقواعد المحلية وتطبيقها بشكلها الصحيح توفر نوع مستوى الافصاح المناسب .

شكل (2)

انواع الافصاح ومستوياته

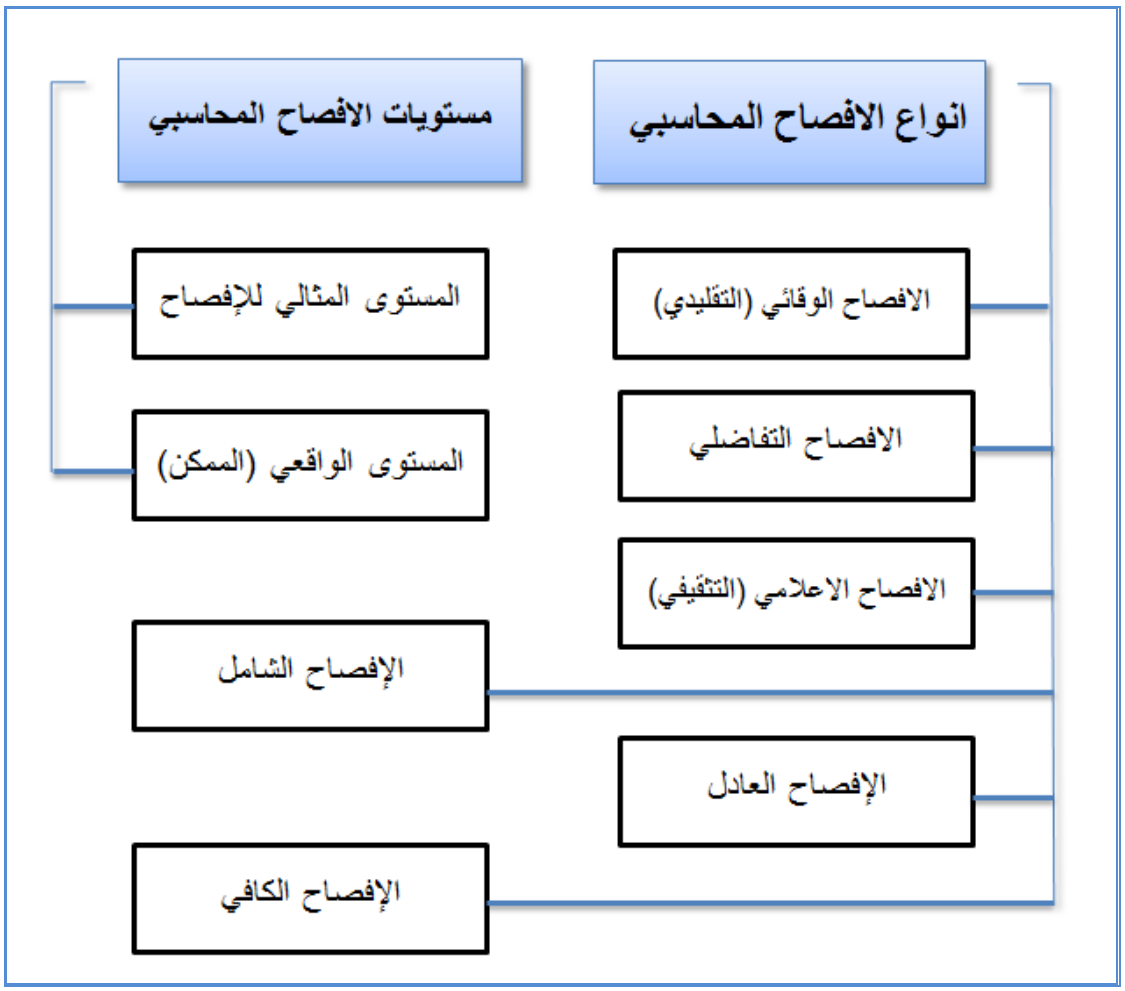

المصدر : المخطط من اعداد الباحث

2-1-4- خصائص الافصاح المحاسبي :

يمكن تلخيص خصائص الافصاح المحاسبي في بعض النقاط: (صلاح ، 2008 : 121)

اولا: يتمثل الافصاح بتقديم معلومات من خلال نظام المعلومات المحاسبي على شكل تقارير مالية وهذه المعلومات تكون كمية معبراً عنها بمبالغ واخرى غير كمية .

ثانيا: اختلاف عمليات المعالجة للبيانات المحاسبية يؤدي الى اختلاف درجة الموضوعية والثقة في المعلومات المحاسبية .

ثالثا: المعلومات المحاسبية غير الكمية المقدمة تكون صعبة القياس وكذلك صعبة التقييم .

رابعا: تطور الافصاح عن المعلومات المحاسبية سبب ذلك في تقديم معلومات اخرى تخص الموارد البشرية والمحاسبة الاجتماعية وبذلك فقد تجاوز متطلبات التقارير المالية المحاسبية التقليدية.

2-1-5- مقومات الافصاح المحاسبي :

الافصاح عن المعلومات المحاسبية يرتكز عند اعداد التقارير المالية المنشورة الى مقومات اساسية كما موضحة في ادناه :

2-1-5-1- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

تستخدم المعلومات المحاسبية من قبل جهات كثيرة متعددة ومتنوعة ، وهذه الجهات تختلف عن بعضها بعض في كثير من الجوانب فقد تستخدم جهات المعلومات المحاسبية بصورة غير مباشرة وتستخدمها الاخرى بصورة مباشرة وبذلك يكون لدينا مستخدمون مباشرون ومستخدمون غير مباشرين لذا يمكن حصر هذه الاختلافات في خمسة أوجه هي: (Thomas,1998: 35)

1- تقوم كل جهة بالحصول على المعلومات لذلك فان كلا منها له المقدرة للحصول عليها .
2- يتخذ المستخدمون العديد من القرارات لذا من المهم تحديد نوعية هذه القرارات .
3- عند تحديد نوعية القرارات بالنسبة للمستخدمين يجب تحديد مقدرتهم على استخدام المعلومات المتوفرة لاتخاذ هذه القرارات .
4- لاتخاذ اي قرارٍ معين يجب تحديد المنهج المتبع لاتخاذه .
5- واخيرا توفر الخبرات العملية المختلفة للمستخدمين .

وهناك تقسيمات اخرى للمستخدمين فيقسمون على مستخدمين داخليين وخارجيين لذا يجب تصنيف مستخدمي المعلومات وتحديدهم لكي يتم تحديد المعلومات الملائمة ونوعيتها وطريقة عرضها.

بناءً على ما تقدم يجب اعداد التقارير المالية استنادا الى وجود مستويات مختلفة من الكفاءة لاستخدام هذه المعلومات المحاسبية، لذا فان من الامور المهمة هي تحديد الجهات التي تستخدم المعلومات نظرا الى تعدد الاستخدامات لهذه المعلومات عند اعداد التقارير المالية. مما يضع معدي هذه التقارير امام خيارين الاول اعداد نماذج متعددة في تقرير واحد وهذا خروج عن المبادئ المحاسبية والثاني هو اعداد تقرير مالي واحد لأغراض متعددة وهو خيار غير واقعي في مهنة المحاسبة . وقد بين المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين شمولية تحديد المستخدم المستهدف وعدم تضييقها في فئة معينة عند اعداد التقارير المالية (عبيد ، مصدر سابق: 21).

2-1-5-2- تحديد الاغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية:

عندما يتم تحديد الاغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية لابد من الاشارة الى الخصائص النوعية لهذه المعلومات واهمها هي خاصية الملاءمة اذا لابد من توفرها وتعني كما اشار لها (Shwyder) " المعلومة الملائمة لمستخدم معين هي تلك التي من المتوقع ان يستفاد منها ذلك المستخدم في غرض معين ، فمثلا صافي الربح يعد معلومة لمستخدم البيانات المالية لاحتمال استخدامها في غرض معين من قبله ، بينما عدد فروع المنشاة لا تعد معلومة ملائمة للمستخدم نفسه لضعف احتمال استخدامها في غرض معين ."(Shwyder,1978:86)

والجدير بالذكر الى ان الأهمية النسبية وكما جاء في تقرير عن الجمعية الأمريكية للمحاسبين American Accounting Association (A.A.A) الصادر عام 1977 تمثل المعيار الكمي في عملية الافصاح الذي يحدد كمية وحجم المعلومات المحاسبية الواجب الافصاح عنها ، اما الملاءمة فهي المعيار النوعي الذي يحدد الغرض الرئيس من استخدام هذه المعلومات من جهة ونوع المعلومات او طبيعتها والافصاح عنها من الجهة الأخرى" (A.A.A ,1977:7).

2-1-5-3- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الافصاح عنها:

بعد تحديد الغرض وكذلك المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية تأتي بعد هذه الخطوات تحديد نوع وطبيعة المعلومات وان هذه المعلومات يتوجب الإفصاح عنها في القوائم المالية لتصبح مخرجات ومعلومات يمكن الاستفادة منها من قبل المستخدمين وتعرض المعلومات في شكل ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية وهي تعتبر جزءا من تلك القوائم وذلك لتعذر الافصاح عنها في بعض الاحيان في صلب القوائم المالية (مطر،2004: 342).

ولابد من ان تتوفر في تلك المعلومات مجموعة من الخواص النوعية وقد حدد في البيان رقم (2) لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تفرق بين المعلومات الادنى والمعلومات الافضل لأغراض اتخاذ القرار لكي يحقق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الاهداف المرجوة منه والتي تتمحور حول غرض اساس هو منفعة المستخدم متخذ القرارات، (كيسو وويجانت ، 1999: 68). وقد وضع FASB عدة محددات [هي التكلفة / المنفعة ، الأهمية النسبية] كجزء من الاطار الفكري للمحاسبة ، وترتبط هذه المحددات بالخصائص النوعية للمعلومات وهي شبيهة جداً بمفهوم الملاءمة من وجوه عدة . وذلك للإفادة منها نظرا لاختلاف متخذي القرار بدرجة كبيرة في القدرة على الحصول على المعلومات واستخدامها في اتخاذ قراراتهم وفي انواع القرارات التي يتخذونها والخبرات العملية المتوفرة لديهم واساليب اتخاذ القرارات (Kieso & Weygandt, 1995 : 37). فالمعلومات التي لا ترتبط بأهداف

الكشوفات المالية لاتعد مهمة وغير ملائمة لا ينبغي الإفصاح عنها (Hendriksen & Breda, 1992 : 143) .[1]

2-1-5-4- تحديد اساليب ووسائل الافصاح عن المعلومات المحاسبية

ان تحقيق هدف الإفصاح المحاسبي يكمن في طريقة وضع المعلومات في التقارير المالية والتي توثر في فهمها ، فيتطلب عرض المعلومات بطريقة يسهل فهمها وترتيبها وتنظيمها بصورة منطقية تتركز على الامور الجوهرية وفقا لطبيعة المعلومات ودرجة اهميتها للوصول الى الإفصاح المناسب (علي ، 2002: 22)

وقد تعارف على انه يتم الاخذ بعين الاعتبار المعلومات المهمة والتي لها تأثير جوهري على قرار المستخدم او المستثمر عن الافصاح في التقارير المالية ويتم الافصاح عن المعلومات الاخرى غير المهمة في شكل ملاحظات ترفق بالقوائم المالية واحيانا يتطلب الافصاح عن اماكن متعددة في الكشوفات المالية عن معلومة معينة تكون ذات اهمية او حسب درجة الاهمية لها. (مطر ، 2004 : 347) .

ومن أساليب عرض المعلومات: (فداء ، 2005: 26)

- الايضاحات بين قوسين وتأتي في صلب القوائم المالية وتستخدم للفت الانتباه على رقم معين من دون غيره.

- الملاحظات الايضاحية وهنا يشار الى رقم الملحوظة في صلب القائمة و في أسفلها.

- البنود المقابلة وهي الحسابات المتعلقة ببعضها بعض.

- الجداول المساعدة وهذه تستخدم لمعرفة الرقم الاجمالي وتفاصيل اخرى لم تظهر في صلب القوائم المالية .

- تقرير مراقب الحسابات وهو المسؤول عن موضوعية القوائم المالية وصحتها ويتمثل هذا التقرير بعدالة المدقق وكونه شخصا مهنيا فيما يخص رأيه بعدالة القوائم والافصاح المحاسبي.

-تقرير مجلس الادارة يحتوي هذا التقرير على التحليلات والتوقعات والتخطيطات التي تقوم بها الادارة وتنفذها مستقبلا وايضا يحتوي على خطاب مجلس الادارة المعد للمساهمين وان هذا التقرير يتبنى الاهداف التي تسعى الادارات تحقيقها وخريطة الاستثمارات المستقبلية الهادفة لها.

[1] سيتطرق البحث لاحقا الى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل اكثر تفصيلا.

2-1-5-5- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية :

يعتبر الافصاح في الوقت المناسب من اهم الجوانب والخطوات التي اوصى بها مجلس المبادئ المحاسبية (APB) وقد اكدت مهنة المحاسبة ذلك فضلا عن ان معظم التشريعات المحاسبية والمالية توكد على ذلك بسبب صحة قيمة المعلومات المحاسبية عند تقديمها بالتوقيت المناسب ، وجاءت جمعية المحاسبة الامريكية (A.A.A) بجزء من اصداراتها المعلنة ان التوقيت المناسب يعتبر من عناصر الافصاح الاساس وذكر مجلس المبادئ المحاسبية (APB) ان التوقيت المناسب للتقارير المالية هو من الاهداف المحاسبية . ويجب ان تكون هناك سرعة في تلخيص هذه المعلومات وجمعها لنشر هذه المعلومات بسرعه وقدر المتاح والممكن لتوفير معلومات حديثة وموضوعية لمستخدمي القوائم. (Hendrikson , 1992: 129).

لذلك يراعى ضرورة تزويد مستخدمي المعلومات بهذه المعلومات فور الانتهاء من اعدادها، حتى لا تفقد قيمتها وتظل مفيدة وملائمة لاتخاذ القرارات (Kieso and Weygndt,1995: 77).

ويرى الباحث بأن الهدف الاساس للإفصاح هو جعل التقارير المالية بعيدة عن التضليل وتوفر للمستخدم معلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات المختلفة، وان المعلومات المحاسبية ستكون مفيدة فقط عندما تتوفر للمستخدم بشكل كامل ووافٍ لاتخاذ القرارات وهذا يأتي من دراسة الافصاح في القوائم المالية وتحسين مضمونه وشكله من خلال تعيين اوجه القصور في المعلومات المحاسبية ودراستها وتحليلها وايجاد اسباب القصور وذلك باللجوء الى المعايير الدولية والقواعد المحلية ومقارنتها وتحديد النتائج.

شكل (3)

مقومات الافصاح المحاسبي

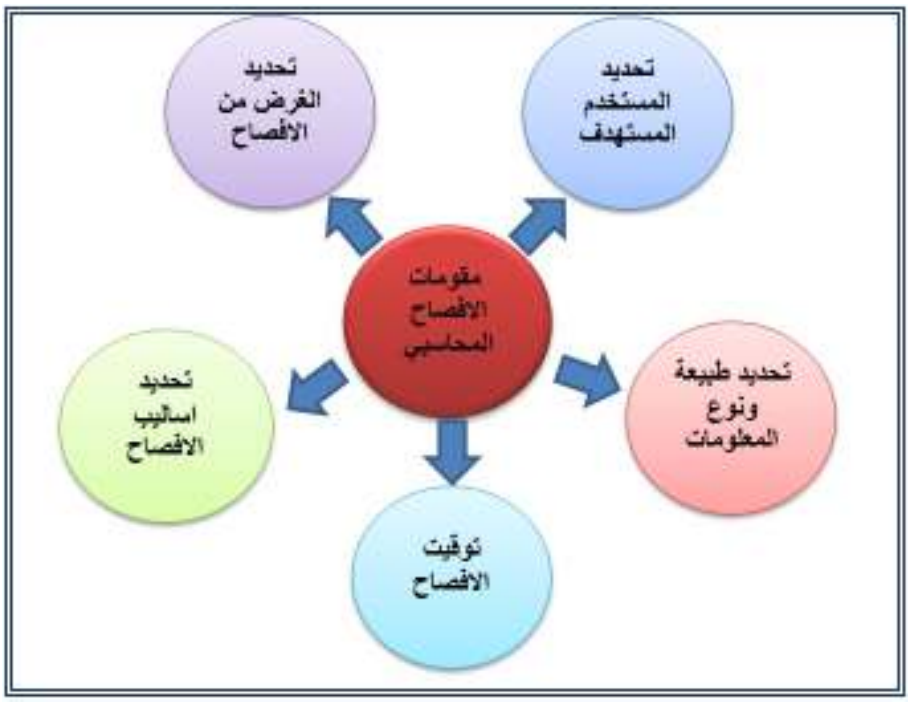

المصدر : المخطط من اعداد الباحث

2-1-6- العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي :

يتأثر الافصاح عن المعلومات المحاسبية بصورة خاصة والمحاسبة بصورة عامة في عدة عوامل نوجزها بمجاميع يحتوي كل منها على مجموعة عوامل توثر على الافصاح المحاسبي:

2-1-6-1- العوامل البيئية :

تختلف القوائم المالية من دولة لأخرى نتيجة لاختلاف العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكذلك العوامل الناتجة من حاجة المستخدمين إلى المزيد من المعلومات عن التغييرات البيئية واثر هذه التغيرات على الشركة لغرض المقارنة بين الشركات واتخاذ القرار الهادف (تركي،1993: 43).

2-1-6-2- العوامل الاقتصادية :

يختلف مستوى الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة في الدول ذات الاقتصاد الاشتراكي عن الدول ذات الاقتصاد الرأسمالي ، اذ ان الافصاح المحاسبي في الدول الرأسمالية يأخذ اهتماماً اكثر بسبب المبادئ الاقتصادية التي تقوم عليها ، اذ تركز قرارات المستثمرين المقرضين وضرورة توفير الإفصاح المناسب لهم خلافا لذلك فان الاقتصاد الاشتراكي يركز احكام الرقابة المركزية لذلك فان المعلومات المحاسبية تكون موجهة للمخططين في الدولة وبالتالي فان التقارير المالية تعكس معلومات عن موازنة الدولة.(علي ، 2002 : 23)

2-1-6-3- العوامل السياسية:

ان ناتج العمل المحاسبي له اثر على الأطراف المتعددة وهذا دفعها الى التأثير في عملية وضع وتبني المعايير المحاسبية كونها تحكم اعداد التقارير المالية والإفصاح المحاسبي ، وبذلك يكون الهدف من ناتج هذا التأثير متفقاً مع مصالحها الذاتية وعادة يكون ناتج اثر العمل المحاسبي مختلفاً مع مصالح ذاتية لفئة اخرى مما يؤدي الى استخدام ضغوط سياسية من قبل فئة او اخرى كي تؤثر على معايير الإفصاح (العادلي ، 1986 : 49) ، اذ ان ادراك الظروف السياسية يعد ضروريا بصورة رئيسة من اجل تطوير المعايير التي تكفل اعداد وعرض المعلومات من خلال التقارير المالية(حنان، 2002 : 119).

2-1-6-4- العوامل الاجتماعية :

ان الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يتأثر ببعض العوامل الاجتماعية مثل اتجاه الناس بالاهتمام بالوقت والسرية .. فمثلا اعطاء قيمة للوقت من قبل بعض الدول بجعلها تركز على قائمة الدخل وتهتم بالتقارير المرحلية والعكس بالنسبة للدول التي لا تعطي قيمة للوقت تهتم بقائمة المركز المالي كما ان الاتجاه

نحو السرية يؤثر على جمع ونشر المعلومات المحاسبية (الصيح ، 1998 : 49). فقد توصلت دراسة Salter & Niswander,1995 التي اجراها على 1000 شركة في العالم توصلت الى ان للسرية تأثيراً على مستوى الإفصاح ، وترتبط ارتباطا سلبيا بمستوى الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لتلك الشركات عينة الدراسة ، كما توصلا الى ادلة تشير الى ان السرية ترتبط ايضا ارتباطا سلبيا بتطور الاسواق المالية (Taylor, zarzeski, 2000 : 30).

2-1-6-5- العوامل القانونية :

وهي مجموعة الانظمة وقواعد القانون التي تؤثر على المحاسبة ومزاولة المهنة والرقابة والاشراف على ممارستها بشكل مباشر او غير مباشر خصوصا بعد انفصال الملكية عن الادارة وظهور شركات المساهمة مما ادى الى خضوعها الى التشريعات القانونية والقواعد الاجرائية منذ بدء تكوينها (تركي . 1985 : 28).

2-1-6-6- العوامل الثقافية:

يمثل الإفصاح المحاسبي انعكاسا لثقافة المجتمع ومستوى الثقافة فيه وان الافصاح المحاسبي وسلوكه يتطور تبعا لمستوى الثقافة فيه ، لذلك فان المعلومات المحاسبية المفصح عنها من قبل الشركات تكون معلومات مالية متكافئة مع ثقافتها المحلية (Zarzeski,2000:7)

2-1-6-7- العوامل المتعلقة بالمعلومات :

ان الافصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية يتاثر بمدى توفر الثقة والملاءمة لهذه المعلومات اضافة الى قابلية التحقق والمقارنة ، وكذلك مقارنة عائد المعلومة بتكلفتها وان تكلفة المعلومة تحدد مستوى الافصاح في القوائم المالية اي ان تكون المنفعة وعائد المعلومة اكبر من تكلفها

2-1-6-8- العوامل التنظيمية بالشركة :

تتحدد العوامل الخاصة بالشركة كالاتي (خضير ، 2009 : 49)

- حجم الشركة : وجود علاقة بين درجة الإفصاح في الكشوفات والقوائم المالية وحجم الشركة في عدد من الدراسات الميدانية ،وسبب ذلك اختلاف تكلفة المعلومات في الشركات الصغيرة عن الشركات الكبيرة.
- عدد حملة الأسهم : درجة الإفصاح وعدد حملة الأسهم يكونان علاقة طردية ،على أساس أنه تزداد درجة الافصاح بزيادة عدد حملة الأسهم .

- تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية: بسبب الشروط التي تضعها تلك الأسواق له اثر مباشر على زيادة الإفصاح.
- المدقق الخارجي: درجة الإفصاح تقيم من قبل المدقق الخارجي عند تدقيقه لحسابات الشركة للوقوف على مدى التزامها بالمعايير والأسس والقواعد والمبادئ والسياسات المحاسبية والقواعد المهنية التي تفرضها المهنة.
- عوامل أخرى: ومن أهمها اللجان والمجالس المهنية والمحاسبية والتدقيقية المسؤولة عن وضع المعايير والتشريعات والقوانين المحلية ، سوق الأوراق المالية، تكاليف وطرق الإفصاح وطبيعة الشركات.

2-1-7- متطلبات الافصاح :

لتحقيق الافصاح بشكل كامل وموضوعي لابد من توفر بعض المتطلبات والقواعد التي توضح المسار العملي لأعداد القوائم المالية وتوفير المعلومات بشكل صحيح وهذه المتطلبات يمكن ان تتلخص بالاتي : (لايقه ،2007: 56، 57)

2-1-7-1- السياسات المحاسبية :

ان المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة وتعد هذه السياسات المطبقة في المنشاة من المتطلبات التي تقاس بها بنود القوائم المالية اذ تختلف هذه السياسات من منشأة لأخرى ، وقد اكدت المعايير المحاسبية الدولية بان استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات عديدة يعد من العوامل التي تؤدي الى صعوبة في تفسير القوائم المالية ، وبما انه ليست هناك سياسات محاسبية معينة يمكن الرجوع اليها فقط لذا فان استخدام ما هو متاح من سياسات محاسبية يودي الى قوائم مالية تختلف بعضها عن البعض الاخر لنفس الاحداث ونفس الظروف ، ولتفسير البيانات الواردة في القوائم المالية المعدة وفقا لسياسات محاسبية معينة يمكن الاعتماد بذلك على وثيقة مهمة وهي الافصاح عن هذه السياسات المحاسبية المختلفة. ومن الامور التي يجب ان تفصح عنها الشركة :(حنان ،2001 :446 ، 447).

1- بيان مجموعة البدائل التي وقع الاختيار عليها عند الاختيار من بين البدائل المقبولة لمعايير المحاسبة .
2- قيام الوحدة باستخدام المنشاة لمعايير وطرق محاسبية تخص مجالاً معيناً مثل مصاريف البحث والتطوير وتقويم الاستثمارات.
3- عند اعداد القوائم المالية يتم بيان فيما لو كان تغيير في مبدأ من المبادئ المحاسبية.

2-1-7-2- الاطراف والصفقات الهامة :

يقصد بالأطراف والصفقات الهامة وصف للصفقات المبرمة بين المنشاة واطراف اخرى وكذلك العلاقات المهمة بين المنشاة واطراف خارجية اخرى من خلال الايضاحات المتممة للقوائم المالية مثال ذلك العلاقة بين الشركة القابضة والشركة التابعة .

2-1-7-3- الشكوك حول استمرار المنشاة :

يفترض ان المنشاة مستمرة الى اجل مسمى لذلك يتم اعداد القوائم المالية على اساس فرض الاستمرارية ، اما اذا كانت هناك شكوك حول امكانية استمرار المنشاة او توفر معلومات لدى معدي القوائم المالية تفيد بعدم امكانية استمرار المنشاة فان ذلك يؤدي الى الإفصاح عن تلك المعلومات على شكل ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية.

2-1-7-4- الالتزامات المحتملة :

تتمثل هذا الالتزامات بعدم التأكد من حدوثها او مبالغها، وتظهر نتيجة القضايا المرفوعة ضد المنشاة او المنازعات مع الاطراف الاخرى، لذا فان الافصاح عنها يخبر المستخدم للتقارير المالية بالنتائج السلبية المحتملة التي وقعت ولكنها لم تصل الى الدرجة الموضوعية اللازمة لادخالها في القوائم المالية .

2-1-7-5- الاحداث اللاحقة :

ترفق الاحداث اللاحقة بشكل ملاحظات بالقوائم المالية وعدم اجراء تعديلات عليها وان هذه الاحداث تقع بعد تاريخ اعداد القوائم وقبل نشرها ، وتختص الاحداث اللاحقة بالبيانات المالية المتعلقة بالأصول والخصوم والتي توثر عليهما في الفترة المقبلة وتتضمن بيان الحدث اللاحق ووصفه وبيان اثره المالي المستقبلي . (حنان، 2003 :450).

ويرى الباحث ان متطلبات الافصاح المحاسبي تتمثل من خلال التطبيق التام للمعايير المحاسبية الدولية وهو يعتبر افصاحاً عاماً لذلك سيتم اخذ المعايير المحاسبية ودراستها وبيان ما جاء فيها فيما يخص الافصاح عن المعلومات في التقارير المالية.

كما تعتبر المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية من متطلبات الافصاح الهامة لما فيها من قواعد واجراءات والتزامات يجب ان تلتزم بها الشركات وتطبقها عند اعداد قوائمها المالية وتمنح هذه المعايير والقواعد القوة والدقة والموضوعية للقوائم المالية وتعزز ثقة المستثمر فيها والاعتماد عليها وايضا سهولة الفهم لمتخذ القرار اذا كان مستثمراً داخلياً او خارجياً لان القوائم تكون معدة على اساس موحد وبناء لذلك تعتبر

من المتطلبات الهامة وسيأخذ هذا المبحث المعايير والقواعد الخاصة بموضوع الافصاح المحاسبي عن المعلومات المالية والتي لها علاقة بالبحث.

2-1-8- المعايير المحاسبية الدولية:

تزايدت أهمية البيانات المحاسبية المنشورة بوصفها مصدراً للمعلومات بالنسبة للمستخدمين والتي تخطى اهتمامهم بها النطاق المحلي إلى النطاق الدولي بعد أن توسعت مجالات الاستثمار وتنوعت أدواتها وأساليبها ومع تزايد وتنوع القرارات الاستثمارية ظهر الاتجاه الذي ينادي بضرورة أن تكون البيانات المالية ذات قابلية للمقارنة أي يتم إعدادها على وفق مفاهيم ومعايير محاسبية دولية موحدة. ونتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة حجم المشروعات واتساعها وامتدادها إلى المستوى الدولي ظهرت الحاجة إلى بذل الجهود اللازمة لبناء اتجاه دولي للمحاسبة وتعزيزها كمهنة .(المجمع العربي للمحاسبين القانونيين 7، 2001: 110).

2-1-8-1- مفهوم المعايير:

عند التطرق لمفهوم المعايير المحاسبية الدولية لابد من التعرف على ما تعني المعايير فيقصد بكلمة المعيار standard انه النموذج التوضيحي الذي يتم على اساسه قياس اطوال او اوزان معينة او درجة الجودة لشيء معين وقد جاء تعريف المعيار محاسبيا بانه " بيان خطي يكون صادراً من اجهزة معينة او جهات او هيئات رسمية محاسبية كانت ام مهنية متخصصة بهذا الشأن يتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية او احد عناصرها تحديدا او يتعلق بأنواع العمليات والاحداث المتعلقة بها فيما يخص المركز المالي للمنشاة ونتائج اعمالها (توفيق ،1987 : 174) ، وقد عرف Belkaoui المعيار بأنه " قواعد عامة مشتقة من الاهداف والمفاهيم النظرية للمحاسبة والذي يوجه العمل الى تطور في الاساليب المحاسبية " (Belkaoui ، 1981 :171). وايضا يقصد بالمعيار بانه " المرشد الذي يتم من خلاله قياس الاحداث والعمليات التي توثر في المركز المالي ونتائج اعمال الشركة ويهتم بالطريقة التي يتم فيها ايصال المعلومات للمستخدمين" (سابا ، 2008 : 11). وعرفت المعايير ايضا بانها مجموعة الارشادات التي تقوم بتوجيه وترشيد العملية في المحاسبة(القاضي ، 2000 ، 33).

ويرى الباحث ان المعايير المحاسبية هي مجموعه ارشادات وقواعد عند تطبيقها تعمل على تقويم وترشيد الممارسات التطبيقية للمحاسبة وحتى الممارسات المهنية عن طريق المساعدة في اختيار البديل الامثل من البدائل المتاحة لمعالجة البيانات المحاسبية وعرضها بشكل يلبي احتياجات المستخدمين .

2-1-8-2- اهمية المعايير المحاسبية الدولية :

ان اهمية المعايير المحاسبية الدولية تكمن في ضمان تجانس وحيادية المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية وتوفير المصداقية فيها من خلال ما يأتي:(صلاح، 2008 :60)

1- تحديد وقياس الاحداث المالية للوحدة الاقتصادية.
2- تحديد الطرائق المناسبة للقياس .
3- اتخاذ القرارات الهادفة في الوقت المناسب.
4- توصيل نتائج القياس الى مستخدمي التقارير المالية.
5- تخدم المعايير اغراض البحث والمقارنة من قبل الاكاديميين والمهنين .

كذلك ان استخدام معايير المحاسبة الدولية هو إحدى الوسائل الأساسية التي تساعد في توفير المعلومات اللازمة في مجال جذب الاستثمارات وتدفق رؤوس الأموال داخل الدولة وسهولة اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال استخدام معايير المحاسبة الدولية في إعداد حسابات موحدة وبناءً عليها يكون ممكنا وقابلا للمقارنة(القاضي وحمدان، 2000: 24).

وهنالك عدة مبررات لاستخدام معايير المحاسبة الدولية من قبل الشركات العالمية يمكن ان تتلخص بالاتي: (لطفي، 2006: 374).

1- تشابه الأنظمة المحاسبية للشركات متعددة الجنسية
2- استخدام المعايير يمكن المحاسبين بالشركات الدولية من فهم الاستثمارات الدولية.
3- تحسين عملية اتخاذ القرارات من قبل المستثمرين عن طريق زيادة المعلومات المقارنة .
4- التحليل المالي للشركات سوف يكون أكثر سهولة ويزيد عدد المطلعين على القوائم المالية وبالتالي يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الدولي .

ويرى الباحث ان الهدف الاساس من وجود المعايير المحاسبية الدولية هو التوافق الدولي لتطبيقها في اعداد القوائم المالية وتأثير ذلك على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

وسيتطرق الباحث للمعايير المحاسبية الدولية التي صدرت من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC) الخاصة بإصدار المعايير ومعايير الإبلاغ المالي (IFRS) ويرتأى الباحث عرض المعايير المحاسبية ذات الصلة بموضوع البحث :

2-1-8-3- معيار المحاسبة الدولي رقم (1) " عرض القوائم المالية ":

ان المعيار رقم (1) يرسم الاطار العام ويوضح مسؤولية عرض البيانات المالية ويقدم الارشادات حول شكلها و هيكليتها (مصطفى ، 2007 : 12).

1- هدف المعيار :

بيان أساس عرض البيانات المالية للأغراض العامة لضمان إمكانية مقارنتها مع البيانات المالية الخاصة بالمنشأة للفترات السابقة والبيانات المالية للمنشآت الأخرى، وللوصول الى ذلك يحدد المعيار الاعتبارات الكلية لعرض البيانات المالية والإرشادات الخاصة بهيكلها والحد الأدنى من المتطلبات لمحتوى البيانات المالية .

2- النطاق :

أ- بموجب المعايير المحاسبية يتم تطبيقه على البيانات المالية المتعلقة بجميع الاغراض وكيفية عرضها.

ب-تلبية جميع احتياجات المستخدمين من خلال توفير هذه البيانات المتعلقة بالأغراض العامة لعدم امكانية طلبهم لتقارير خاصة.

ت-يتم تطبيق هذا المعيار على جميع الشركات بما فيها شركات التامين والبنوك (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999 : 71 ، 72)(ابو شمالة ، 2010 :32).

3- عرض البيانات المالية:

يتم توضيح هيكلية المركز المالي للشركة ونتائج اعمالها من خلال عرض القوائم المالية والهدف من ذلك هو تقديم المعلومات حول ماهية الشركة وادائها ومركزها المالي وتوضيح التدفقات النقدية لها لصالح خدمة المستخدمين لهذه البيانات عند اتخاذ القرارات الاستثمارية ولتحقيق ذلك يجب ان تحتوي القوائم المالية للشركة ما ياتي :

أ- الموجودات .

ب-المطلوبات .

ت-حقوق المساهمين.

ث-الايرادات والمصروفات للشركة وكذلك الارباح والخسائر.

ج- التدفقات النقدية. (المعيار المحاسبي الدولي رقم 1).

ولا بد من معرفة اساليب عرض المعلومات وهي :

أ- الايضاحات بين قوسين وتكون في صلب القوائم المالية تستخدم للفت الانتباه .
ب- الجداول المساعدة تكون ايضا في صلب القوائم المالية تساعد في معرفة الرقم الاجمالي.
ت- الملاحظات الايضاحية يشار الى رقم ملحوظة ما في صلب القوائم وتظهر اسفل القائمة.
ث- البنود المقابلة (الخطيب ،2002 ، 166).

4-السياسات المحاسبية :

للقيام بعملية عرض القوائم المالية تتبنى الشركة مجموعة من المبادئ المحاسبية والطرق والقواعد والممارسات والاعراف تدعى بالسياسات المحاسبية فيجب على الادارة الالتزام بها وتطبيقها ويتم اختيار السياسات من قبل الادارة لتطبيقها عند اعداد القوائم المالية للشركة وعند عدم وجود سياسات محاسبية وفقا للمعايير المحاسبية على الادارة ان تطبق حكمها لتطوير سياسة معينة توفر أعلى فائدة من المعلومات لخدمة المستخدمين للقوائم المالية. (ابو شمالة ، 2010 : 33).

ومن امثلة السياسات المحاسبية التي تحتم الافصاح عنها:

1- سياسة التقييم (الكلفة التاريخية ، الكلفة الاستبدالية ، القوة الشرائية).
2- سياسة تقييم المخزون [2]
3- سياسة الاستهلاك [3]
4- السياسات المحاسبية لمعالجة العقود للمقاولات طويلة الاجل .
5- سياسة توحيد البيانات المالية (الخطيب، 2002 :167).

5- ثبات العرض

يجب الالتزام بعرض البنود من فترة إلى الفترات الاتية لها، إلا في الحالات الاتية:

1- عند حدوث تغيير مهم وهذا التغيير ينجم عنه عرض افضل للأحداث والعمليات .
2- اجراء تغيير في العرض بسبب متطلبات المعايير او تطلب ذلك تقديم تفسير معين.
3- تغيير عرض البيانات يتم في حالة ان المنفعة من تغيير العرض واضحة فضلا عن استمرار الهيكل المعدل .(معيار المحاسبة الدولي رقم1).

[2] - سياسة تقييم المخزون (الوارد اولا صادر اولا ، الوارد اخير صادر اولا ، المتوسط المرجح ... الخ)
[3] - سياسة الاستهلاك (طريقة القسط الثابت ، طريقة القسط المتناقص ، طريقة مجموع ارقام السنوات... الخ)

6-الاستمرارية للمنشأة :

عند اعداد القوائم المالية يجب على الشركة ان تعدها على اساس الاستمرارية وتعني ذلك استمرار العمل خلال الفترة المحاسبية التالية ويتم ذلك من خلال اجراء تقييم يوضح بقاء الشركة مستمرة بأعمالها في حالة عدم التوقف عن الاعمال وان توضح ادارة الشركة فيما لو توقفت عن العمل او ستقوم بتصفية الشركة نهائيا (معيار المحاسبة الدولي رقم 1) .

7-المحاسبة على أساس الاستحقاق:

ويعني اساس الاستحقاق ان الشركة المستمرة في اعمالها يجب ان تعد القوائم المالية الخاصة بها في نفس الفترة والاعتراف بالأحداث والعمليات عند حدوثها خلال الفترة المحاسبية وليس عند تحقق العملية نقدا او دفع او استلام النقود. (الخطيب ، 2002 : 165).

8-دورية التقارير :

تقوم الشركات بتقديم تقاريرها المالية بصورة دورية وهي سنة مالية واحدة غالبا وهناك تقارير نصف سنوية وربع سنوية تقدم من قبل الشركات اي تقديم التقارير سنويا كحد ادنى. (زيدان ، 2015 :**36، 37**).

2-1-8-4- معيار المحاسبة الدولي رقم (30) " الافصاح في القوائم المالية للبِنُوك والمؤسَسات الماليِة المُشابِهة ":

يحدد هذا المعيار متطلبات الإفصاح في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة، وبيان المعيار مصطلح (مصرف) وهو يغطي المنشآت الاتية (المعايير المحاسبية الدولية ، 1999: 549).

- المؤسسات المالية .
- أي منشأة يكون من بين أنشطتها الأساسية قبول الودائع واقتراض الأموال بقصد الإقراض أو الاستثمار .
- المنشآت التي تدخل في نطاق الصيرفة والأنشطة المشابهة .

1-نطاق المعيار :

استخدم لفظ بنك في هذا المعيار ليكون قد شمل كافة المؤسسات المالية التي تختص بالودائع والاقتراض ويجب على هذه المؤسسات ان تطبق هذا المعيار عند اعداد قوائمها المالية وهذا المعيار ملائم التطبيق بالنسبة للشركات سواء حمل اسمها لفظ بنك ام لا.

2- خلفية المعيار:

يقوم البنك بتقديم القوائم المالية التي يحتاجها المستخدمون وتحتوي هذه القوائم على المعلومات الموثوقة والملائمة والقابلة للمقارنة لمساعدة هؤلاء المستخدمين في اتخاذ القرارات الصائبة فضلا عن توفير المعلومات الخاصة بفهم السمات لطبيعة انشطة البنوك.(المجمع العربي ،2001: 550)

3- السياسات المحاسبية:

يتم استخدام طرق مختلفة للقياس المحاسبي عند اعداد القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المشابهة وعلى الرغم من المحاولات لإيجاد توافق بين هذه الطرق وانسجامها الا انه يودي الى الخروج عن نطاق هذا المعيار . لذلك هناك حاجة للإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة وكالاتي:

أ- تحقق الإيرادات الرئيسة.

ب-تقييم الاستثمارات والأوراق المالية بغرض الاتجار.

ت-أسس قياس واعدام الخسائر المتعلقة بالقروض والسلفيات.

ث-يجب التفرقة بين الاحداث التي تحقق موجودات ومطلوبات معا والعمليات والاحداث التي تحقق مطلوبات احتمالية فقط (الغزوي ،2009 :17).

4- قائمة الدخل :

يتم الافصاح في هذه القائمة عن الايرادات والمصروفات وتبويبها حسب طبيعتها وكذلك بيان مقدار كل من الايرادات والمصروفات بصورة رئيسة فضلا عن تقديم الإفصاحات الكاملة عن كل بند على الاقل في قائمة الدخل او على شكل ملاحظات اضافية تدرج بالقوائم. (المجمع العربي ،2001: 551).

5- **الميزانية :**

تظهر قائمة المركز المالي موجودات الشركة ومطلوباتها اضافة الى حقوق الملكية في لحظة زمنية معينة ، وتسمى هذه القائمة أحياناً بقائمة الوضع المالي Financial Statement Position ، لذلك فهي تختلف عن بقية القوائم المالية الأخرى التي تقوم الوحدة بإعدادها ، لأنها توضح الوضع المالي في لحظة معينة ، وغالباً ما تكون نهاية السنة المالية ، في حين ان القوائم المالية الأخرى تعرض الوضع المالي للشركة خلال فترة زمنية معينة (المجمع العربي ،2001: 552).

2-1-8-5- معايير الابلاغ المالي لإعداد التقارير المالية :

صدرت معايير الإبلاغ المالي الدولية ابتداء من العام ٢٠٠١ لتحل (IFRS) International Financial Reporting Standards بتسميتها الجديدة محل معايير المحاسبة الدولية (IAS) International Accounting standards من قبل مجلس أمناء لجنة معايير المحاسبة الدولية وسوف تختفي « IAS » من الأدب المحاسبي تدريجيا لتحل محلها التسمية الجديدة (الإبلاغ المالي) والاتي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في 9 يوليو 2009 : (حمدان ، 2009 : 15)

1- تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير للمرة الأولى First time adoption of IFRS : IFRS(1)

يهدف هذا المعيار إلى ضمان أن تصبح القوائم المالية المعدة وفق المعايير للمرة الأولى ، قوائم ذات جودة عالية من حيث : (جعلها واضحة وقابلة للمقارنة ، تكون نقطة بداية لتطبيق المعايير ، مراعاة عامل التكلفة في تحسين جودة القوائم .يطبق المعيار ابتداء من عام ٢٠٠٤

2- الدفع على أساس الأسهم Share-Based Payment IFRS (2) :

ويهدف هذا المعيار إلى توضيح المعالجة المحاسبية في حال قيام الشركات بإصدار أسهم أو خيارات أسهم لموظفيها وذلك من أجل مكافأتهم بما في ذلك المدراء وكبار المسؤولين التنفيذيين وغيرهم أو لأطراف أخرى كالدفع للموردين . يطبق المعيار ابتداء من عام٢٠٠٥ وقد تم تعديله عام ٢٠٠٨ حيث يطبق بعد تعديله ابتداء من عام ٢٠٠٩

3- اندماج الأعمال Business combinations IFRS (3) :

يحل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٢ ويقتضي هذا المعيار :

- استخدام أسلوب الشراء في المحاسبة عن كافة عمليات الاندماج
- تحديد الشركة المشترية .
- قياس تكلفة الاندماج بالقيمة العادلة .
- أسس الاعتراف بشهرة المحل .
- الاعتراف بالأصول والالتزامات عند الاندماج . يطبق المعيار ابتداء من عام ٢٠٠٤ ويطبق بعد تعديلات ٢٠٠٨ ابتداء من ٢٠٠٩

4- عقود التأمين IFRS (4) Insurance Contracts :

يهدف المعيار إلى تحديد أساليب إعداد التقارير المالية لعقود التأمين التي يتم إصدارها من قبل أية مؤسسة تصدر مثل هذه العقود . ويتناول المعيار إدخال تعديلات على محاسبة عقود التأمين وعلى الإفصاح المتعلق بها . يطبق ابتداء من ٢٠٠٥.

5- الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations IFRS (5):

يحل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي ٢٥. ويقتضي المعيار ما يلي :

- قياس الأصول المحتفظ بها برسم البيع بالمبلغ المسجل أو القيمة العادلة مطروحا منها التكاليف حتى البيع أيهما أقل.
- عرض الأصول المحتفظ بها برسم البيع في الميزانية بشكل منفصل.
- عرض نتائج العمليات المتوقفة بشكل منفصل في قائمة الدخل. يطبق ابتداء من عام ٢٠٠٥

6- استكشاف وتقييم الموارد المعدنية Exploration for and Evaluation of Mineral Resources IFRS (6) :

يتطلب المعيار : (معالجة مصاريف الاستكشاف والتقييم ، تقييم أصول الاستكشاف لتحديد الانخفاض في القيمة ، الافصاح عن الأصول) . يطبق ابتداء من عام ٢٠٠٦.

7- الأدوات المالية : الإفصاح Financial Instruments Disclosures IFRS(7):

يهدف المعيار إلى الطلب من المنشآت توفير الافصاحات في قوائمها المالية ، وذلك لتمكين مستخدميها من تقييم : (أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للشركة وأدائها ، طبيعة ومدى المخاطرة التي تتعرض لها الشركة والناجمة عن الأدوات المالية وكيفية التعامل معها) . يكمل هذا المعيار المعيارين ٣٩،٣٢ يطبق من عام ٢٠٠٧.

8- القطاعات التشغيلية Operating Segments IFRS(8) :

يهدف هذا المعيار إلى حث الشركات على الافصاح من أجل تمكين مستخدمي القوائم المالية تقييم طبيعة فعاليات الشركة التي تمارسها وآثارها المالية والبيئة الاقتصادية المحيطة بها . يطبق ابتداء من عام ٢٠٠٩ . حيث يتم استبدال المعيار ١٤.(IFRS ، حمدان : 2009)

2-1-9- القواعد المحاسبية المحلية:

يعد مجلس معايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق الجهة المسؤولة عن اصدار القواعد المحاسبية وأدلة التدقيق الذي تأسس بناء على المقترح المقدم من قبل ديوان الرقابة المالية بموجب كتاب ذي العدد(10542) في 1988/3/22 من قبل ديوان الرئاسة المنحل ، اذ حدد النظام الداخلي للمجلس تشكيلة المجلس والذي تم تعديله في عام 1995 برئاسة ديوان الرقابة المالية ومدير عام من دائرة المحاسبة في وزارة المالية وعضوية كل من أعضاء مجلس الرقابة في الديوان وسوق بغداد (العراق حالياً) للأوراق المالية والهيئة العامة للضرائب والتخطيط الاقتصادي والدائرة الاقتصادية في وزارة الصناعة وممثل من نقابة المحاسبين والمدققين وتسجيل الشركات ومدير عام دائرة الاحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي وممثلين عن وزارة التعليم العالي .وقد حدد البند(2) من التعليمات مهام المجلس التي منها دراسة ووضع المعايير المحاسبية والرقابية وتطويرها واقرارها وابداء الرأي في مشروعات القوانين والانظمة المحاسبية والرقابية الواردة فيها وابداء المشورة الفنية في الامور المحاسبية والرقابية ، كما اشار البند(3) من هذه التعليمات الى ان تكون القواعد والمعايير التي يقرها المجلس ملزمة للجهات ذات العلاقة ما لم تتعارض مع القوانين والانظمة.(الدليمي ، 2009 : 56)

بالاستناد الى المعايير المحاسبية الدولية التي طرحت وذات الصلة بالموضوع سيتطرق الباحث الى القواعد المحاسبية المحلية ذات العلاقة بموضوع البحث :

2-1-9-1- القاعدة المحاسبية المحلية رقم (6) " الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية" :

جاءت هذه القاعدة بالسياسات والطرق المتبعة عند اعداد القوائم المالية والافصاح عن المعلومات المتعلقة بالشركة اضافة الى مجموعة التغيرات الجارية عليها فضلا عن الافصاح في تقرير الادارة وما يتضمنه من معلومات خاصة بالشركة ونتائج عملها وانشطتها المستقبلية المتوقعة.

1- هدف القاعدة

تهدف هذه القاعدة الى تقديم المعلومات والمؤشرات الخاصة باداء الشركة للوصول الى اقصى درجة ممكنة من فهم المستخدمين لهذه المعلومات فضلا عن اعطاء صورة حقيقة عن نتائج اعمال الشركة.

2-نطاق القاعدة

تتضمن هذه القاعدة الأفصاح في القوائم المالية للشركات المساهمة والمؤسسات الاجنبية العاملة في العراق كذلك شركات القطاع العام والمختلط والشركات الخاصة وفروعها.

3-المبادئ والاحكام للقاعدة :

تتضمن هذه القاعدة مراعاة (الوضوح ، البيانات الجوهرية ، المتطلبات القانونية)لأغراض الافصاح كذلك استمرارية الوحدة الاقتصادية ، الثبات ،الحيطة والحذر واخيرا مبدأ المقارنة .

4- السياسات والطرق المحاسبية :

يمكن تلخيصها بأهم النقاط الاتية :

أ- يجب الافصاح عن السياسات والطرق المحاسبية للشركة .

ب-تعزيز البيانات المالية بكشوفات تحليلية مرفقة .

ت-الافصاح عن كافة البنود غير العادية.

ث-الافصاح عن الدعاوى القضائية المقامة ضد الشركة.

ج- الافصاح عن جميع المعاملات مع الجهات الاخرى والمقربة من الوحدة.

5-تقرير الادارة :

يجب الافصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بالشركة في تقرير الادارة السنوي وكذلك الافصاح عن واقع ادائها والعوامل المؤثرة في هذا الأداء ومواردها خلال الفترة المعنية والتوقعات المستقبلية لنشاطها والإفصاح عن التغيرات في الإطار التنظيمي للشركات المساهمة اضافة الى الملحقات المتعلقة بتقرير الادارة مثل كشوفات وجداول عن تقويم الاداء واية معلومات ضرورية يمكن تقديمها بصورة واضحة.

6-تقرير مراقب الحسابات الخارجي :

على مراقب الحسابات ان يهتم بالمعلومات المقدمة من قبل الشركات عند تقديم تقريره عن هذه المعلومات وايضا على اية معلومات وايضاحات ضرورية جاءت في القوائم المالية او الكشوفات التي تلحق بها وتكون هذه المعلومات ذات فائدة للقارئ وكذلك على مراقب الحسابات الخارجي ان يفصح عن ما هو جوهري وفقا لهذه القاعدة.

7-احكام اخرى :

يجب اعداد كشف مقارن للأرقام والمؤشرات المهمة لفترة خمس سنوات كحد ادنى يحتوي هذا الكشف على المبيعات والمخزون وصافي الدخل والسيولة والعائد للاستثمار كذلك يجب ان يحتوي على مجموع الموجودات الثابتة وحقوق الملكية وراس المال المدفوع وراس مال التشغيل (القاعدة المحاسبية رقم 6) .

2-1-9-2- القاعدة المحاسبية المحلية رقم (10) " الافصاح عَن البَيانات الماليةَ للمَصارف وَالمُنشآت الماليِة المَماثلة " :

تعتبر القاعدة المحاسبية المحلية رقم(10) القاعدة المحاسبية المنفردة التي تناولت الافصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة بصورة صريحة .

وطبقت هذه القاعدة على البيانات المالية للمصارف وذلك اعتبارا من السنة المالية المنتهية في31 / 12 / 1999 وما بعدها (الاسدي ، 2010 : 34).

1- الهدف:

ان هدف هذه القاعدة هو :

أ- الافصاح الكامل في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المشابهة ذات الطبيعة المالية.

ب-صحة وسلامة التعاقد من خلال المساهمة في توفير اسس قانونية.

ت-تقديم قوائم مالية موثوقة المعلومات لمستخدمها .

ث-تمكين المستخدمين من الحصول على معلومات كافية لأجل اتخاذ قراراتهم المالية.

ج- منع حصول الازمات قدر الامكان التي تحصل في الاسواق المالية.

ح- تعزيز ثقة المستخدمين في القوائم المالية للمصارف.

2- النطاق :

تطبق هذه القاعدة على البيانات المالية للمصرف ، وكذلك على بياناته المالية الموحدة.

3-المبادئ والاحكام الاساسية :

تتضمن هذه القاعدة مجموعة من المبادئ والاحكام الواجبة التطبيق والالتزام بها . كمراعاة العوامل والمعايير الاتية (افصاح كافٍ وشامل ودقيق ، توفير المعلومات المادية المؤثرة على مستعمليها ، مراعاة المتطلبات القانونية). فضلا عن الاستمرارية ، الثبات ، الحيطة والحذر ، المقارنة .والزمت القاعدة أعداد البيانات المالية المتعلقة بها وفقا لفرضية الاستمرارية وهي من الفروض الاساسية المتعلقة بالشركة فرض استمرار الشركة . طبقا لهذا الفرض تعد الشركة وحدة محاسبية مستمرة في نشاطها الطبيعي ومستمرة في اعمالها وانه ليست هناك نية أو اتجاه لتصفيتها أو تقليص نشاطها بشكل ملحوظ . ويترتب على ذلك انه طالما ليس هناك دليل على عكس ذلك فإن القوائم المالية يتم اعدادها بافتراض ان الشركة مستمرة في المستقبل في أداء اعمالها. (الشيرازي ، 1990: 262).

4- السياسات والطرق المحاسبية :

عند اعداد القوائم المالية للمصارف وفقا للسياسات والطرق المحاسبية لا بد من الافصاح عنها وعن المتغيرات الجارية عليها ويتم هذا الافصاح عن طريق الاقواس او الهوامش او متن الفقرات او عن طريق ملحق للقوائم وان القوائم المالية وفقا لهذه القاعدة تشمل كل من قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية وحساب الارباح والخسائر والتوزيع ، فضلا عن امداد القوائم المالية الرئيسة بكشوفات تحليلية مرفقة.

ويجب الافصاح وفقا لهذه القاعدة عن السياسات المحاسبية الاتية :

أ- الايرادات و المصروفات للشركة .

ب- تقييم الاستثمار والاوراق المالية لغرض التداول.

ت-التمييز بين العمليات المؤدية الى الاعتراف بالموجودات والمطلوبات حسب طبيعتها.

ث-عرض الموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي كلا حسب طبيعته.

ج- اسس تحديد خسائر القروض والسلف وشطب غير القابل للتحصيل.

ح- اسس تحديد الاعباء والمعالجات الخاصة بالمخاطر المصرفية. (جياد ، 2013 : 74)

5- الجهات ذات العلاقة:

بيان العلاقة والمعاملات والمصالح للجهات المقربة :

أ- كافة الوحدات التي يسيطر عليها المصرف سيطرة مباشرة او غير مباشرة.

ب-كافة الوحدات التابعة للمصرف والتي تخضع لسيطرة غير كاملة من قبله.

ت-الشركات او الافراد المشاركون في راس المال والذين لديهم التأثير الملموس على قراراته.

ث-اعضاء مجلس الادارة للمصرف .

6- تقرير الادارة :

يتضمن التقرير السنوي لمجلس الادارة كافة المعلومات التي تخص المصرف واداءه خلال فترة معينة وكذلك بيان التوقعات المستقبلية والشكوك التي تؤثر على نشاط المصرف فضلا عن احتوائه على الايضاحات المتعلقة بالقوائم المالية . (القاعدة المحاسبية رقم (10))

تناول المبحث الافصاح المحاسبي كمدخل مفاهيمي ومن القوائم المالية التي تضمنتها المعايير والقواعد المحاسبية الدولية والمحلية كمتطلبات للإفصاح المحاسبي. وقد اخذ الباحث المعيار الدولي الاول الذي يقابله القاعدة المحاسبية المحلية السادسة والمعيار الدولي الثلاثين والذي يقابله القاعدة المحاسبية العاشرة والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ليرى مدى تطبيق هذه المعايير الدولية والمحلية والفروق الجوهرية في مستوى الافصاح عن البيانات المالية في القوائم المالية للشركات المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية وسياتي المبحث الثاني بتوضيح مستخدمي التقارير المالية واحتياجاتهم من المعلومات.

المبحث الثاني

مستخدمو التقارير المالية واحتياجاتهم من المعلومات المحاسبية

المبحث الثاني

مستخدمو التقارير المالية واحتياجاتهم من المعلومات المحاسبية

تمهيد

تناول المبحث السابق الإفصاح المحاسبي كمدخل مفاهيمي ، وقد تبين فيه أن هدف الإفصاح المحاسبي المتمثل هو توفير معلومات محاسبية مفيدة وشفافة وكافية للمستخدمين ، حيث أن المعلومات المحاسبية مطلوبة في جميع مجالات الحياة الاقتصادية، وتنبع قيمتها من فائدتها لأنها تمثل في الأساس نتائج وظيفة المحاسبة، أي أن قيمتها تعتمد بصورة مباشرة على مدى قدرتها في إشباع احتياجات المستفيدين منها لاتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة. وقد خصص هذا المبحث للتعرف على مستخدمي التقارير المالية واحتياجاتهم من المعلومات المحاسبية وخصائصها وعلى وفق الفقرات الآتية:

2-2-1- مستخدمو التقارير المالية :

إن المنتج النهائي للمحاسبة هو عبارة عن مجموعة من التقارير المالية التي تعدها إدارة المنشأة لصالح أطراف متعددة داخل وخارج المنشأة، وعليه فإن المحاسبة تنطلق من تحديد الوظائف الرئيسية لهذه التقارير، وقد تؤثر وتتأثر بذلك أطراف عدة بإعداد هذه التقارير، والواقع أن جانباً كبيراً من المشاكل التي تثيرها عملية تحديد أهداف التقارير المالية ينشأ من احتمالات تعارض وجهات النظر بين مستخدمي القوائم المالية، وما قد يفرضه ذلك من تغليب وجهة نظر ٣٠ مجموعة معينة على وجهات نظر الآخرين، وفي الوقت الحاضر أصبحت وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية هي السائدة في تحديد أهداف المحاسبة، وقد عرف هذا الاتجاه بالاتجاه النفعي، أو اتجاه فائدة المعلومات في اتخاذ القرارات، ومؤدى هذا الاتجاه هو أنه نظراً لأن الوظيفة الرئيسية للتقارير المالية وطبيعة المعلومات التي يجب أن تحتويها إنما يعتمد على المعلومات التي يحتاجها مستخدمو هذه التقارير، فإنه يلزم تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المالية، وتغليب وجهة نظرهم في عملية إنتاج وتوزيع المعلومات المحاسبية، وعلى كل من المنشأة والمهنة تقع مسؤولية توجيه وتطوير إمكانياتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات، حيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من معلومات وبين ما هو ممكن تحقيقه (جربوع ، ٢٠٠١ : ٣٦).

و يمكن تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى قسمين رئيسيين:

2-2-1-1- المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة في المشروع:

1- المساهمين (الحاليين والمحتملين).

2- الدائنين (قصيرة وطويلة الأجل).

3- المديرين.

4- العاملين.

5- الموردين.

6- المنافسين.

7- السلطات الضريبية.

2-2-1-2- المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة في المشروع:

1- محللي القوائم المالية وسماسرة البورصة.

2- اتحادات العمال.

3- الوكالات والهيئات الحكومية.

4- الجهات المهنية ومصدري المعايير المحاسبية.

5- مكاتب تدقيق الحسابات.

وعند النظر إلى فئات المستخدمين وحاجتهم من المعلومات تلاحظ أن التنوع الكبير في فئاتها أنتج تنوعاً كبيراً في حاجاتهم من المعلومات وأغراض استخدامهم للتقارير المالية، ولكن هناك أغراض قد نجدها مشتركة بين أكثر فئات المستخدمين وهذه الأغراض قد حددتها لجنة معايير المحاسبة الدولية في الإطار العام للمعايير حيث ذكرت الأغراض التالية (المجمع العربي، ١٩٩٩ : ٣٧).

- تحديد متى يتم الشراء أو الاحتفاظ في حقوق الملكية أو بيعها.
- تقييم مدى قيام الإدارة بمسؤولياتها.
- تقييم مدى قدرة المنشأة على سداد وتوفير منافع لموظفيها.
- تقييم درجة الأمان المتوفر للأموال التي أقرضت للمنشأة.
- تحديد السياسات الضريبية.
- تحديد الأرباح القابلة للتوزيع وتوزيعات الأرباح.
- تحضير واستخدام إحصاءات الدخل القومي.
- تنظيم وإدارة نشاطات المنشأة.

وعند النظر في فئات المستخدمين على تنوعها وتنوع أغراضهم وتنوع إمكانياتهم نستنتج أن القوائم المالية يجب أن تعد في ظل فرضية أساسية وهي وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في استخدام وتفسير المعلومات المالية كما يجب عرضها بطرق منظمة ومنطقية بحيث يمكن للمستخدم المتوسط الكفاءة قراءتها وفهمها.

2-2-2- احتياجات المستخدمين:

2-2-2-1- القياس الشامل للأداء:

1- مقاييس مطلقة.
2- بالمقارنة مع الأهداف والمعايير.
3- بالمقارنة مع شركات أخرى.

2-2-2-2- تقييم أداء الإدارة:

1- الأرباح والكفاءة في استخدام الموارد.
2- المسؤولية القانونية.

2-2-2-3- التوقعات المستقبلية:

1- الأرباح.
2- التوزيعات والفوائد.
3- الاستثمارات.
4- التوظيف.

2-2-2-4- الحكم على المركز المالي:

1- تقييم اليسر المالي.
2- تقييم درجة السيولة.
3- تحديد درجة المخاطرة، وعدم التأكد.
4- تخصيص الموارد.
5- تقييم الديون وحقوق الملكية.
6- تقييم الالتزامات باللوائح والقوانين.
7- تقييم مساهمة المشروع الاجتماعية، وخدمة البيئة، والاقتصاد القومي.

وبناء على ما تقدم من اختلاف الحاجات من المعلومات المحاسبية، فإن القوائم المحاسبية تعد على أساس أنها قوائم ذات أغراض عامة، بحيث يمكن تلبية احتياجات العديد من المستخدمين مع التركيز على احتياجات المستخدمين المباشرين، والذين لديهم السلطة للحصول على المعلومات المحاسبية، وهم المستثمرين والدائنين (الدهراوي، وهلال، ١٩٩٩ : ٥).

2-2-3- مفهوم البيانات والمعلومات :

لم تظهر الأدبيات المختلفة تمييز واضح بين مفهوم البيانات ومفهوم المعلومات قبل ظهور نظرية نظم المعلومات، فالحالة كانت واحدة وكل ما يجمع من مشاهدات أو حقائق يسمى معلومات واستمر الحال لسنوات طويلة حتى عام 1950 مع ظهور نظم المعلومات.

وقد أثار المفهومين البيانات والمعلومات جدلا واسعا من حيث كيفية تفسيرهما وماهية طبيعتهما ومعايير التمييز بينهما. وسوف نتاولهما في الفقرة الآتية :

2-2-3-1- مفهوم البيانات:

تمثل البيانات المادة الخام التي يجري من خلال ترتيبها بشكل منظم إنتاج المعلومات المفيدة وهذا يعني أن هناك علاقة بين مفهومين ذي معنيين مختلفين وليسا مترادفين وهما البيانات والمعلومات.

- فيرى Romney أن البيانات هي كل الحقائق والأرقام التي تجمع وتخزن وتعالج بواسطة نظم المعلومات (Romney & Steinbart, 2000:13).
- ويوضحها موسكوف Moscove بأنها حقائق وأرقام وليس لها معنى ولا يستفاد منها مستلمها لأجل اتخاذ القرار (Moscove,1997:7) .

وان البيانات التي يتداولها نظام المعلومات على نوعين هما (الشلبي ،6:1987)

1- البيانات: هي التي يجري عليها نظام المعلومات العمليات لتحويلها إلى معلومات تخدم مستخدميها.
2- المعلومات المرجعية: هي المعلومات التي يحتفظ بها نظام المعلومات بأسلوب منظم لتسهيل استرجاعها عند الحاجة إليها. أي أن البيانات هي المادة الخام لأي نظام مهما كان نوعه يتم جمعها وتخزينها لإنتاج المعلومات، فهي أرقام مجردة وحقائق غير مترابطة أو متكاملة عن ظاهرة معينة، ويمكن أن تكون البيانات كمية أو وصفية إلا أنها بحد ذاتها لا تعطي الدلالة الكافية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات .

2-2-3-2- مفهوم المعلومات:

وتعد احد العناصر الأساسية للنشاط البشري، وتمثل المورد الخامس للإدارة (الأفراد- المواد- رأس المال – الآلات والمعدات- المعلومات) وهي المورد الذي لا يكتسب قيمته من شكله المادي الملموس ولكن بما يعبر عنه. فهي ناتج أنشطة معالجة البيانات تحليلا أو تركيبا لاستخلاص ما تتضمنه البيانات في نظام المعلومات .

- فيرى Romney المعلومات بأنها البيانات التي جرى معالجتها وتحويلها إلى مخرجات ذات معنى للشخص الذي يستلمها (Romney & Steinbart, 2000:13).
- المعلومات تعني البيانات المصوّغة بطريقة هادفة لتكون أساسا لاتخاذ القرار (منتديات اليسير ،علم المعلومات ،1:2007).
- المعلومات هي كل رسالة يحصل عليها المتلقي ويمكن أن تغير من توقعاته، أو أكثر تحديدا تغير الاحتمالات التي يعطيها المتلقي للأحداث أو النتائج المستقبلية (Moscove,2000:1).

2-2-4- طبيعة المعلومات المحاسبية :

تمثل المعلومات المحاسبية مخرجات نظام المعلومات المحاسبية والتي تقدم عن طريق التقارير المالية، والتي يكون الغرض منها توفير المعلومات المفيدة للمستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم.

2-2-4-1- ماهية المعلومات المحاسبية :

قدمت بعض الهيئات والجمعيات المحاسبية تعاريف مختلفة للمحاسبة تركز على طبيعة المعلومات المحاسبية والاهتمام بالمحاسبة كونها نظاما للمعلومات فضلا عن فعاليتها في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية .

وتعد المعلومات المحاسبية حسب رأي السعدون" الوسيلة التي تمكن من يحتاج إليها في تنفيذ الواجبات الموكلة إليه" (السعدون،52:1985).

وتعد المعلومات المحاسبية من مجموعة المعلومات الكمية إلى جانب المعلومات الإحصائية الأخرى ، وتختلف عن غيرها من المعلومات بكونها مقاسة بشكل أساسي بوحدة النقد (الحسون،34:1991).

وعليه يمكن تعريف المعلومات المحاسبية على أنها مجموعة من البيانات ذات الطبيعة المالية التي تتعلق بالأحداث والعمليات الخاصة بالوحدة الاقتصادية والتي تجري عليها مجموعة من العمليات لتحويلها إلى معلومات تفيد مستخدمي التقارير المالية في عمليات اتخاذ القرارات.

2-2-4-2- الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية :

هناك تضارب في المصالح حول المعلومات المحاسبية حيث أن هناك ثلاث أطراف تؤثر وتتأثر بالنتائج (المعلومات المحاسبية) والتي تتمثل بالشركة، المهنة المحاسبية والمستخدمين:

1- مجموعة المعلومات التي تفصح عنها الشركة ومحاولة إيجاد أفضل الطرق لقياسها والتحقق منها.

2- مجموعة المعلومات التي يمكن للمهنيين تقديمها والتحقق منها ويقومون بتزويدها للمستخدمين أي تتمثل بالمهنة المحاسبية التي يمكن أن تؤثر في المعلومات المتضمنة في القوائم المالية .

3- مجموعة المعلومات المفيدة للمستخدمين لاتخاذ القرارات وتكون ملائمة لهم كأساس وتشجيع المهنيين والشركة على تقديم واثبات هذه المعلومات وتعكس المعلومات المحاسبية حاجات ومصالح المستخدمين (Belkaoui,2000:117) .

2-2-5- دور المعلومات المحاسبية في الأسواق المالية

إن المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير والقوائم المالية من المصادر الجوهرية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، كما أنها تؤثر على أسعار الأوراق المالية وفاعلية سوق الأوراق المالية، باعتبارها احد المقومات الأساسية الواجب توفرها حتى تكتسب تلك الأسواق ثقة المتعاملين وتصبح مشجعة للاستثمار بحيث تتاح جميع المعلومات المؤثرة على أسعار وأحجام تداول الأوراق المالية لجميع المستثمرين المتعاملين بنفس التماثل والتوقيت ونتيجة لذلك تقل مخاطر المعلومات وتصبح الأسعار الجارية للأوراق المالية هي ناتج الاستخدام الكفء لجميع المعلومات. ويمكن تحديد هذا الدور وتأثيره على القرارات في سوق الأوراق المالية بالاتي: (خضير 2009 : 72).

2-2-5-1- على مستوى المستثمر الفردي: ويكون عن طريق

1- الحصول على معلومات لتقييم أداء الإدارة وإخلاء مسؤولياتها.

2- الحصول على معلومات للتنبؤ بدرجات الربحية والمخاطرة المتعلقة بالاستثمار .

3- التمكن من المفاضلة بين الفرص الاستثمارية المتاحة.

2-2-5-2- على مستوى السوق المالية: ويكون عن طريق

1- إشاعة الثقة والاستقرار في التعامل بين المستثمرين .

2- القضاء على المعلومات الضارة والمضاربات التي قد تنشأ عنها.

3- توفير أساس لتبادل حقوق الملكية بين المتعاملين على أساس سليم.

4- خلق مجالات لأدوات الاستثمار المبتكرة القادرة على جذب المستثمرين.

2-2-5-3-على مستوى المجتمع: ويكون عن طريق

1- ترشيد القرارات الاقتصادية المتعلقة بتوجيه الموارد المالية وتوزيعها بين القطاعات المرغوب الاستثمار فيها اقتصاديا واجتماعيا.

2- عدالة توزيع العائد والمخاطرة بين المتعاملين في السوق المالية.

3- تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع بشكل عام.

2-2-6- المعلومات التي يجب الافصاح عنها:

المعلومات التي يجب الافصاح عنها التي تفيد قارئ القوائم المالية بحيث لا تخفي عنه شيئاً ويستفاد منها في اتخاذ القرارات، كما ان المعيار الدولي رقم /30الافصاح في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة .الصادر من IAS حيث اشار الى الافصاح عن امور عدة والتي يمكن توضيحها بشكل مختصر الى : (فضالة : 2000 : 39)

2-2-6-1- افصاح الامور العامة :

وفي كافة المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية مثل طبيعة النشاط ونوع العملية وطبيعة البنود المحاسبية واساس التبويب وهدفه وارقام المقارنة سنة بعد اخرى.

2-2-6-2- افصاح عن قائمة الدخل:

حيث يتم توضيح بنود الايرادات والمصروفات بأنواعها مثل ايرادات النشاط والاستثمار والايرادات غير العادية وما يقابلهم من نفقات النشاط غير العادي ثم صافي الربح او صافي الخسارة .

2-2-6-3- الافصاح الخاص بالميزانية:

مثل مدى القيود على ملكية الاصول والضمانات الخاصة بجميع الالتزامات وطرق التمويل والالتزامات العرضية والانفاقات الرأسمالية والمعاشات مع توضيح البنود تفصيلياً.

2-2-6-4- افصاح عن الاصول المتداولة:

مثل النقدية والاوراق المالية المتداولة والمدينون واوراق القبض والحسابات المتبادلة بين الشركات القابضة والتابعة مع العرض التفصيلي لكل بند واجراء المقارنات سنة بعد اخرى والتقويم السليم لكل بند.

2-2-6-5- افصاح عن الاصول طويلة الاجل :

الافصاح تفصيلياً عن بنودها بما فيها مخصص الاندثار مع توضيح الاستثمارات في الشركات التابعة والقابضة والاوراق المالية والحسابات المدينة طويلة الاجل لدى الجميع وغيرها.

2-2-6-6- الافصاح عن الخصوم والالتزامات:

سواء خاصة بحقوق المساهمين او حقوق الغير مع توضيح القروض وأنواعها وبيانات معدلات الفائدة المستخدمة والتوزيعات الخاصة بالأرباح الموزعة والمحتجزة مع توضيح المخصصات والاحتياطات بأنواعها والضرائب المستحقة والاموال المخصصة للمعاشات وغيرها من الحقوق .

2-2-6-7- الإفصاح عن صافي الأصول :

الإفصاح عن حقوق حملة الأسهم وكذلك التوزيعات الخاصة بالأرباح الموزعة والمحتجزة والاحتياطيات بأنواعها وعلاوات الإصدار أن كانت موجودة.

2-2-7- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية:

2-2-7-1- الملاءمة : Relevance

وهي من أهم الخواص التي يجب توافرها في المعلومات ، وتتمثل ملاءمة المعلومات في القوائم المالية في ان تكون مرتبطة بالغرض الذي تم اعدادها من اجله او ان تكون مرتبطة بالنتيجة المرغوب تحقيقها ، أي ان ملاءمة المعلومات الواردة في التقارير يعني مطابقة هذه المعلومات لاحتياجات مستخدمي هذه التقارير وذلك من حيث المضمون ودرجة الإجمال او التفصيل وطريقة العرض .

ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لابد أن تتوفر الخصائص الاتية:-

1- القدرة التنبؤية : تتمثل بقدرتها على مساعدة متخذ القرار في التنبؤ
2- إمكانية التحقق من التوقعات : مساعدة متخذ القرار في التحقق من صحة التوقعات.
3- التوقيت الملائم : حصول متخذ القرار على المعلومات في الوقت المناسب (عوض الله وآخرون ، 177:2001).

2-2-7-2- الموثوقية : Reliability

وهذه الخاصية توفر للمستخدمين بالاعتماد على البيانات الموجودة في القوائم المالية وعليه فان موثوقية المعلومات تعتمد على درجة الصدق والتمثيل لهذه المعلومات . (بلقاوي ، 2009 : 272).

لكي تكون المعلومات المحاسبية موثوقاً بها ينبغي توفر الخصائص الاتية:

1- التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية: وذلك بتمثيلها الواقع العملي للإحداث الاقتصادية والمعاملات المالية في الوحدة الاقتصادية.
2- الموضوعية : وهي عدم الانحياز في عملية القياس المحاسبي .
3- الحيادية :هي عدم انحياز مراقب الحسابات عند قيامه بإبداء رأيه في القوائم المالية. (النقيب ، 2004 : 84).

2-2-7-3- القدرة على المقارنة :

وتعني استخدام الطريقه نفسها خلال فترات معينة من قبل الوحدة . أي ان المعلومات تعين المستخدم في أجراء المقارنات بين المنشأة وغيرها تارة وبين المنشأة في فترة زمنية معينة ونفس المنشأة لفترة زمنية أخرى". (يوسف، 1985: 131).

وهكذا نجد ان " قابلية المعلومات لأجراء المقارنات وما يتطلب من ثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية تعتبر خاصية متداخلة مع خاصيتي الملاءمة والمعوليه وبما يحقق زيادة فائدة المعلومات. فمن المعروف ان إمكانية استخدام المعلومات المحاسبية في إجراء المقارنات تعد أمرا حيوياً وذلك لعدم توافر مقاييس مطلقة لتقويم الأداء فالهدف من أجراء المقارنات هو تحديد وتفسير اوجه التشابه والاختلاف وذلك عن طريق أيجاد العلاقة بين نوعين من المعلومات والأرقام". (الشيرازي، 1990: 195).

2-2-7-4- الثبات :

وتعني الثبات على طريقة محاسبية معينة واستخدام السياسات المحاسبية وعدم تغييرها . عندما تطبق وحدة محاسبية نفس المعالجة المحاسبية على نفس الحدث من فترة لأخرى فأنها تعتبر ثابتة في استخدامها للمعايير المحاسبية ولا يعني ذلك ان الشركات لا يمكنها التحول من طريقة محاسبية معينة لاخرى حيث يمكن للشركات تغيير الطريقة المحاسبية التي تستخدمها وذلك في الحالات التي يثبت فيها ان الطريقة الجديدة تعد افضل من الطريقة القديمة وفي هذه الحالة يلزم الافصاح عنه طبيعة واثر هذا التغير المحاسبي ومبررات اجرائه وذلك في القوائم المالية الخاصة بالفترة التي حدث فيها التغير "(كيسو،1999 :72)

2-2-7-5- المنفعة والكلفة :

وتعني موازنة المعلومة لمنفعتها وكلفتها اي دراسة مدى منفعة معلومة معينة بالنسبة لتكلفتها وهل ان المعلومة المستخدمة قد غطت منفعتها جميع التكاليف المصروفة التي ادت الى ايجاد هذه المعلومة ويعد قيدا حاكما ينبغي مراعاته قبل إنتاج وتوزيع المعلومات والقاعدة العامة هي إن المعلومات المحاسبية لا ينبغي إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها على كلفتها..

2-2-7-6- الاهمية النسبية :

وهي تقدير للمعلومة الاهم عن الاقل اهمية منها اي انه المعلومة الاكثر تأثيرا جوهريا على اتخاذ القرارات.(بلقاوي ، 2009 : 275، 276).

2-2-8- التقارير المالية :

تصنف التقارير الى تقارير مالية وغير مالية ، ومنها ما يكون كتابياً او شفهياً . وقد اهتم المحاسبون بالتقارير المالية، وان لفظ التقارير المالية اعم واشمل من القوائم المالية اذ ان القوائم المالية لا تنحصر بكونها وسيلة من وسائل الاتصال المحاسبي. وقد جاء في احد المفاهيم الصادرة عن مجلس مبادئ المحاسبة المالية الامريكي (FASB) انه على الرغم من أن الاهداف الاساسية للقوائم المالية تكاد تكون واحدة، إلا أن بعض المعلومات تكون افضل لمتخذي القرار كما لو انها عرضت في القوائم المالية، وبعضها الاخر يكون اكثر فائدة ان تم عرضه في التقارير المالية . (فداء ، مصدر سابق : 28)

شكل (4)

التقارير المالية

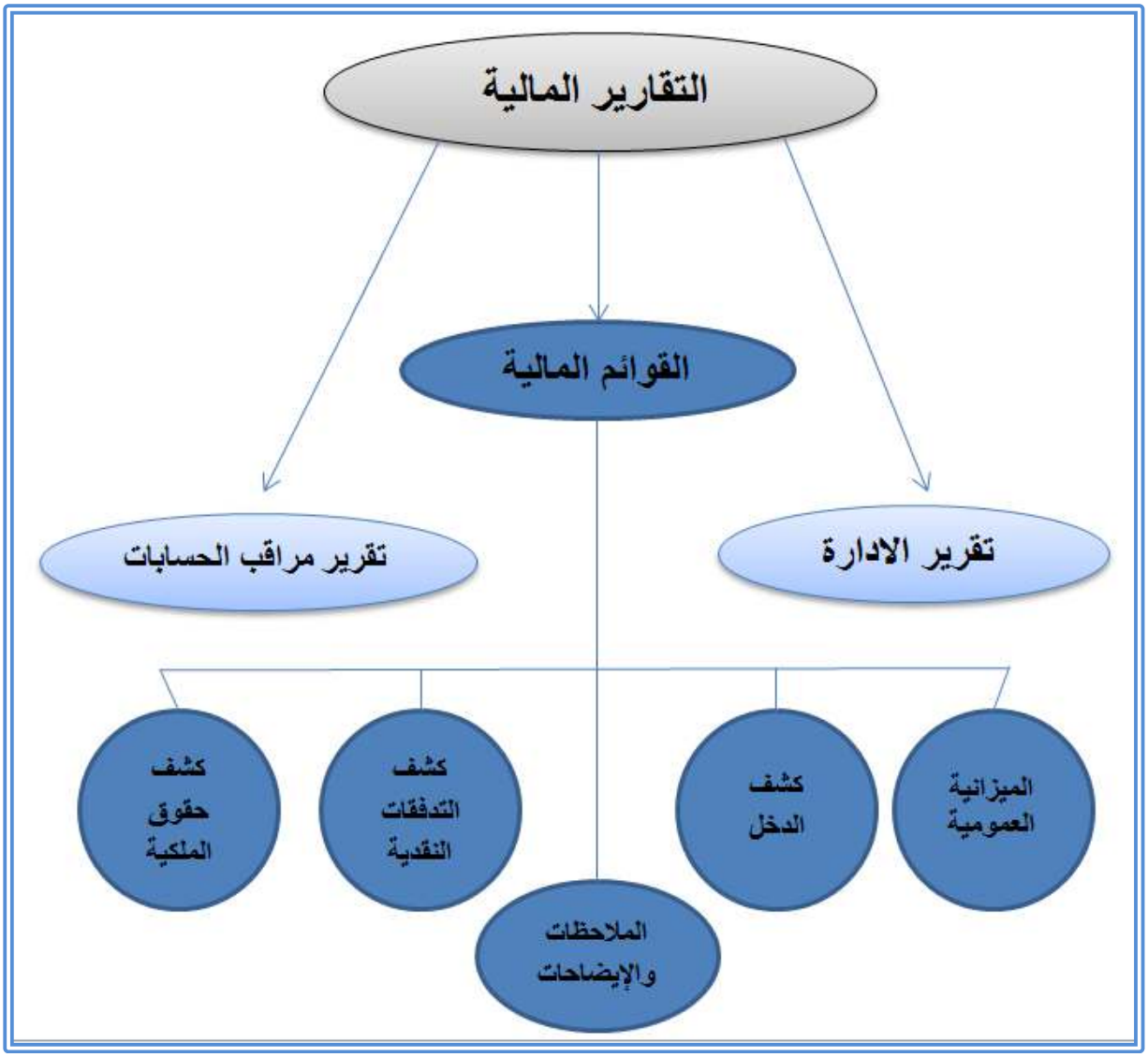

المصدر: الشكل من اعداد الباحث.

2-2-9- انواع القوائم المالية :

2-2-9-1- قائمة الدخل : Income statement

تظهر قائمة الدخل تفاصيل الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة مالية واحدة ، فاذا كان مجموع الإيرادات اكبر من مجموع المصرفات تكون نتيجة عمليات الشركة خلال الفترة صافي ربح Net income اما اذا كان العكس اي مجموع المصروفات اكبر فتكون صافي خسارة Net Loss ، لذا يجب على الوحدة ان تقوم بعرض تحليلٍ للمصروفات من خلال هذه القائمة او في ايضاحاتها (كيسو ، 1999 :125). وعليه فإن قائمة الدخل يمكن اعتبارها أداة لتحقيق مبدأ المقابلة بين الإيرادات والمصروفات لتحديد صافي الدخل أو الخسارة بطريقة سهلة وواضحة (جعفر، 2003 : 259).

ومن مميزات قائمة الدخل :(kieso,weygandt, 2010 :132)

1- توفر للمستثمرين والدائنين المعلومات التي تساعدهم في عملية التنبؤ ودرجة عدم التأكد للتدفقات النقدية في المستقبل.
2- تساعد المستثمرين في المستقبل في معرفة القيمة الاقتصادية للوحدة كاساس من الاسس التي يرتكز عليها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم.
3- تساعد في التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي وكذلك استفادة المستثمرين من المقارنة للأداء بالسنوات السابقة .
4- تساعد في معرفة مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعها.
توضح بان أعداد قائمة الدخل تم على اساس استمرارية الوحدة أو على اساس تصفيتها.
5- التعرف على نشاطات الوحدة الاقتصادية والمصروفات التي قامت بأنفاقها.
6- تساعد في احتساب بعض النسب المالية المستخدمة للتحليل المالي مثل نسب الربحية.

اما بنود قائمة الدخل فهي : (جعفر، 2003 :260).

(صافي المبيعات وتمثل الايرادات، تكلفة المبيعات وتمثل المصاريف، مجمل الربح، مصاريف إدارة الأعمال ، صافي الدخل من النشاط العادي، المصاريف والإيرادات الأخرى، صافي الدخل السنوي قبل الضرائب، مخصص الضرائب، العناصر غير المتكررة سواء كانت إيرادات أو مصروفات) .

2-2-9-2- قائمة المركز المالي : Balance sheet

تعد قائمة المركز المالي (الميزانية) إحدى القوائم المهمة التي ينتجها النظام المحاسبي فهي تبين الوضع الفعلي للشركة حيث توفر هذه القائمة معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول الوحدة ، والتزامات الشركة لدائنيها، وحق الملاك على صافي أصول الشركة ، حيث يتمثل المركز المالي للشركة في ما لها من أصول وما عليها من خصوم أو التزامات تجاه الآخرين، وذلك في اللحظة الأخيرة من الفترة المالية المنتهية (جعفر، ٢٠٠٣ : ٢٦٦).

تظهر قائمة المركز المالي موجودات الشركة ومطلوباتها اضافة الى حقوق الملكية في لحظة زمنية معينة ، وتسمى هذه القائمة أحياناً بقائمة الوضع المالي Financial Statement Position ، لذلك فهي تختلف عن بقية القوائم المالية الأخرى التي تقوم الوحدة بإعدادها ، لأنها توضح الوضع المالي في لحظة معينة ، وغالباً ما تكون نهاية السنة المالية ، في حين ان القوائم المالية الأخرى تعرض الوضع المالي للوحدة خلال فترة زمنية معينة (Hermanson, 1989 : 21).

ومن مميزات قائمة المركز المالي : (Gary & et al، 2004:113).

1- تبين ما للوحدة من حقوق وما عليها من التزامات فهي تبين المركز المالي للوحدة.
2- مقارنة حقوق ملكية الوحدة والتزاماتها لتقييم القدرة الائتمانية للوحدة الاقتصادية ويتم ذلك من خلال نسب التغطية .
3- القدرة على القيام بالتحليل المالي للبيانات من خلال عمليات متعددة.
4- تمكن الوحدة الاقتصادية من التعرف على مدى اعتمادها على التمويل الذاتي.
5- معرفة قدرة الوحدة على سداد التزاماتها المستحقة من خلال نسبة السيولة.
6- التعرف على اتجاه نمو الشركة لتقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها.
7- بيان استمرارية الوحدة الاقتصادية او اعداد الميزانية على اساس التصفية .
8- معرفة سياسات الشركة تجاه استثماراتها المالية
9- بيان مدى التزام الوحدة الاقتصادية بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية .

ومن الضروري التعرف على بنود قائمة المركز المالي:

1- الاصول (الموجودات) : وتبوب الاصول في الميزانية الى (الاصول المتداولة ، الاصول الثابتة ، الاصول والأرصدة المدينة الأخرى) .

2- **الخصوم (المطلوبات او الالتزامات)** : (المطلوبات قصيرة الأجل ، المطلوبات طويلة الأجل ، المطلوبات والأرصدة الدائنة الأخرى).

3- **حقوق الملكية** : (راس المال ، الاحتياطيات ، الارباح المحتجزة ، حقوق الاقلية) .

2-2-9-3- قائمة التدفقات النقدية: Cash flow Statement

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من القوائم الرئيسة والتي يجب على كافة الوحدات الاقتصادية اعداد هذه القائمة والتي الزمها مجلس معايير المحاسبة الامريكي (FASB) لما لها من اهمية في مساعدة المستثمرين والمقرضين في عمليات التنبؤ والتقييم .(الشيرازي ، 1990 : 226). وان الغرض الرئيس من هذه القائمة هو توفير المعلومات الملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للوحدة خلال فترة زمنية معينة لمساعدة المستثمرين والمقرضين وغيرهم في تحليلهم للتدفقات النقدية (كيسو، وويجانت، 1999 : 247). فضلا عن تطرق المعيار رقم 7 (IAS7) لهذه القائمة وتناوله لقائمة التدفقات النقدية بشكل كامل وما يخص التغيرات النقدية للوحدة .

ومن مميزات قائمة التدفقات النقدية : (Garrod & Hadi, 1999 : 153)

1- توضح مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد التزاماتها المستحقة .
2- التعرف على المركز النقدي للوحدة الاقتصادية .
3- التعرف على قدرة الوحدة الاقتصادية على توفير التدفقات النقدية في المستقبل.
4- ايجاد الفرق بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية وصافي الدخل .
5- بيان التدفقات النقدية المتعلقة بالنشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية .
6- التعرف على درجات عدم التأكد لهذه التدفقات .
7- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.
8- مقارنة مراكز النقدية بين الوحدات الاقتصادية المختلفة والوحدة ذاتها.
9- توضيح سياسة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق بالموجودات غير المتداولة واستبدالها.
10- بيان سياسات الوحدة الاقتصادية النقدية التي تتعلق باسهم الخزينة والقروض.

اما بنود قائمة التدفقات النقدية : (حنان،2003 : 300)

1- الانشطة التشغيلية Operating Activities:
2- الانشطة الاستثمارية Investing Activities:
3- الانشطة التمويلية Financing Activities:

2-2-9-4- قائمة التغيرات في حقوق الملكية :

يتطلب المعيار الاول من معايير المحاسبة الدولية (IAS1) أن تقوم الوحدة الاقتصادية بأعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية كجزء منفصل في القوائم المالية حيث تبين هذه القائمة المبالغ والتغيرات في حقوق المالكين من عمليات رأس المال مع الوحدة الاقتصادية. وتعتبر من القوائم المهمة والسبب يعزى الى توفيرها المعلومات التي لا توفرها كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ، والمعلومات التي توفرها خاصة بالتغيرات التي تحدث على العناصر المكونة للمركز المالي خلال الفترة المحاسبية والعناصر المكونة للمركز المالي هي الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية (الحيالي ، 1996 : 89).

من **مميزات قائمة التغيرات في حقوق المالكين** : (David & et al, 2002 : 274)

1- التعرف على التغيرات لحقوق الملكية التي تحدث خلال الفترة .
2- معرفة بنود مقادير حقوق الملكية وأي تفصيلات أخرى عنها.
3- معرفة البنود المتعلقة بالمكاسب والخسائر المعترف بها في حقوق الملكية.

كما تحتوي قائمة التغيرات في حقوق الملكية على ما يأتي :(الشلتوني، 2005 : 24)

1- التغيرات في رأس المال المدفوع.
2- التغيرات في الأرباح المحتجزة.

2-2-9-5- الملاحظات والايضاحات :

يجب أن تتضمن الإيضاحات معلومات إضافية للمعلومات المعروضة في قائمة المركز المالي حيث يتم تقديم الإيضاحات للبيانات المالية للوحدة الاقتصادية معلومات حول أساس إعداد البيانات المالية والسياسات المحاسبية المحددة التي تم اختيارها وتطبيقها للمعاملات والأحداث الهامة ،أي يجب تقديم إيضاحات البيانات المالية بأسلوب منتظم كما يجب الربط المرجعي لكل بند في صلب قائمة المركز المالي و الدخل والتدفق النقدي مع أية معلومات ذات صلة في الإيضاحات وقد حدد معيار المحاسبة الدولي الأول لسنة 2006 ما يجب ان تتضمنه إيضاحات القوائم المالية(Shroeder & Others,2002: 544). (معايير المحاسبة الدولية، 710:2006) .

وتعد القوائم المالية الوسيلة الرئيسة التي يتم من خلالها توصيل المعلومات الى الأطراف الخارجية في حين ان بعض المعلومات المالية يتم تقديمها من خلال التقارير المالية وليس القوائم المالية فقط أما

لأنها تطلب بواسطة الجهات الرسمية او الحكومية او لان إدارة المشروع ترغب في الإفصاح عنها اختيارياً فالتقارير المالية تشمل فضلاً عن القوائم المالية عدد من الأشكال. وتتضمن التقارير المالية كما اوضحنا اضافة للقوائم المالية ما يأتي :

2-2-10- تقرير مجلس الادارة :

يوضع في هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالوحدة اضافة الى خططها المستقبلية . اذ يعتبر تقرير مجلس الادارة بمثابة خطاب موجه من قبلها الى المساهمين في الشركة (شكارة ،2002 : 30).

ويجب ان يحتوي التقرير على الاحداث المهمة نسبيا على عمليات الوحدة :

- خطط النمو والتغيرات في العمليات في الفترات المقبلة.
- التوقعات المستقبلية التي تخص الصناعة والاقتصاد ودور الوحدة في ذلك.
- التغيرات في الاسعار او التحولات في الطلب على منتجات الشركة.
- التغيرات التي حدثت خلال الفترة والتي تؤثر على عمليات الوحدة وكذلك الاحداث غير المالية
- المقدار والاثر المتوقع للنفقات الرأسمالية والجهود المبذولة في البحوث التجارية .
- واخيرا ضرورة الاشارة الى الإجراءات الحالية الرئيسة المتبعة من قبل الشركة ، والاستراتيجيات المستقبلية ، والسياسات المطلوبة ، ولذلك يشكل تقرير مجلس الإدارة مصدراً للمعلومات التكميلية للمستثمر.(هندركسن ، 1982 : 796).

2-2-11- تقرير مراقب الحسابات :

التقرير هو ناتج نهائي لعملية التدقيق ويعرف بأنه وثيقة صادره عن شخص مهني مؤهلٍ لأبداء رأيه لغرض اعلام مستخدمي البيانات المالية بدرجة التطابق بين المعلومات مثلما يتم في الفحص الانتقادي لأنظمة الرقابة الداخلية للبيانات والمعلومات في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية بواسطة المدقق الداخلي ويتم ذلك استنادا الى المتطلبات القانونية والقواعد المهنية لابداء رأي فني محايد عن مدى صحة و دقة البيانات والمعلومات للاعتماد عليها من قبل المستخدمين ويبين تقرير المراقب فيما يخص القوائم المالية المعدة من قبل الوحدة في انها تعطي صوره صادقة وعادلة عن المركز المالي للمنشأة ونتائج اعمالها خلال الفترة المالية محل التدقيق (الدليمي ، 2009 : 21).

ويجب ان يحتوي تقرير مراقب الحسابات على ما يأتي :

- تأثير التحول من طريقة الى أخرى من الطرائق المقبولة عموماً .
- الاختلافات بين ادارة الشركة والمدقق بالراي حول قبول طريقة او عدمه من الطرق المتبعة في اعداد القوائم المالية. التأثيرات الناجمة من استخدام مبادئ وطرق محاسبية غير مقبولة قبولا عاما (القاضي وحمدان ، 2001 : 234).

تناول هذا المبحث مستخدمي التقارير المالية وبين انواع مستخدمي التقارير المالية بشكل وافي وكذلك انواع هذه التقارير وما تحتويه من معلومات ماليه والخصائص التي تحملها هذه المعلومات واهميتها بالنسبة للمستخدمين واحتياجاتهم لهذه المعلومات في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية لذا فان المبحث القادم سوف يتناول قرارات الاستثمار واهميتها اضافة الى توضيح سوق المال بالنسبة لهذه القرارات .

المبحث الثالث

قرارات الاستثمار وسوق الاوراق المالية

المبحث الثالث

قرارات الاستثمار وسوق الاوراق المالية

يعتبر الاستثمار جوهر عملية التنمية الاقتصادية ، لماله من أهمية كبيرة في تطوير المجتمع كونه من الوسائل المحددة والضرورية لترقية مختلف الميادين السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية . وباعتبار أن الاستثمار المالي مرتبط بآليات تمكنه من تحقيق مختلف المشاريع التنموية ، ولعل أهمها الاليات التمويلية والمتمثلة أساسا في البحث عن مصادر الادخار وكذا الوسائل الكفيلة لتعبئتها لأغراض السلمية ، ولهذا فمن الضروري توفر هيكل مالي متطور يضمن التمويل المستمر لمختلف المشاريع الاقتصادية ، ولعل من أهم عناصر النظام المالي هو وجود أسواق مالية باعتبارها قادرة على الاستيعاب والتوجيه والتخصيص الأمثل للمدخرات لأغراض الاستثمار المنتج . ويعتر القرار الاستثماري أهم وأصعب وأخطر القرارات التي يتخذها المستثمر ويقوم هذا القرار على جملة من المبادئ والمقومات ، وتلعب المعلومات دورا هاما في تنشيط سوق رأس المال وكذا بالنسبة للمتدخلين فيه . فالكثير من الجهات والأفراد يحتاجون إلى هذه المعلومات لاستخدامها في اتخاذ قرار الاستثمار ، فتوفر المعلومات الموثوق فيها وخاصة المعلومات المحاسبية يؤدي إلى زيادة حجم السوق وتخفيض تكلفة العمليات وزيادة عدد المتعاملين في السوق المالية وهذا ما يؤدي إلى زيادة العائد في التعاملات وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية .

2-3-1- قرارات الاستثمار: Investment Decisions

يعرف اتخاذ القرار بانه " الاختيار المدرك والواعي لبديل معين من مجموعة من البدائل بشرط ان يقوم على اساس علمي في اختيار المشروع المناسب " (العويسات ، 2003 :26) أي أن القرار هو الاختيار الحذر لبديل معين من دون الاخر من جانب متخذ القرار .. وبهذا المعنى فأن " عملية اتخاذ القرارات هي عملية مفاضلة واختيار بين مجموعة من البدائل لتحقيق اهداف محددة " (عباس وآخرون ، 2001 : 16) ، اي ان الهدف من اختيار البديل الافضل هو تعظيم الناتج من استخدام كمية محددة من الموارد ، وهذا يتطلب الموازنة بين المخاطر التي قد يسببها اتخاذ القرار والمزايا التي قد يجلبها ، فيجب على متخذ القرار ان يمحص كل بديل لمعرفة مدى الافضلية التي ينطوي عليها (كنعان ،2009 :388) ، وهناك عوامل عدة تؤثر في السلوك الذي يتخذه متخذ القرار اثناء الاختيار بين البدائل المتوفرة للتأثير في فاعلية القرار الذي سوف يتخذه، وسنوجز اهم العقبات التي تؤثر على فاعلية القرار: (كنعان ،2009 :301)

1- **القوانين والانظمة** : يعتبر القرار جزءا من السياسة الشاملة للشركة ، لذلك يكون متخذ القرار مضطرا الى الاخذ بالاعتبار عوامل معينة اهمها (الالتزام بالأنظمة ، القوانين ، الموازنة ، الخطة ، مدى وقع القرار على السلطات العليا ، والراي العام) .

2- **العوامل الانسانية** : هناك مجموعة من العوامل الانسانية التي توثر في عملية اتخاذ القرار والتي تنعكس على رشادة القرار وسلامته والتي تنحصر بالاتي : (ابو هويدي، 2011 :35) .

- شخص متخذ القرار : تتأثر الاساليب التي يتبعها متخذ القرار بعوامل نابعة من شخصيته اهمها توجهاته السابقة ، مستواه العلمي وخبراته السابقة وخلفياته الاجتماعية .
- المستشارون المتخصصون : يتوجب على متخذ القرار ان يختار مستشاريه ومساعديه من ذوي الميول والتوجهات المتباينة اذ ان اختلاف اسلوب تفكيرهم وطريقة عرضهم للموضوعات تؤثر ايجابا على فاعلية القرار .
- المرؤوسون وغيرهم من يمسهم القرار : اكدت بعض الدراسات التطبيقية ان اراء ووجهات النظر التي تتبع ممن يمسهم القرار قد تساعد متخذ القرار في اختار البديل الافضل من بين البدائل المتاحة .

3- **الضغوط** : يتعرض متخذ القرار لمجموعة من الضغوط تؤثر في توحيه القرار وتحد من فاعليته ، اهمها : (ابو هويدي ، 2011 :36)

- الضغوط الخارجية : تتمثل بضغوط الراي العام والسلطات العليا والقوى الاقتصادية (المنافسة والندرة) كذلك ضغوط المهتمين بالشركة وهم (المستثمرون ، الدائنون ، المستهلكون ، الموردون ، والاجهزة الرقابية) .
- الضغوط الداخلية : وتتمثل بالمقام الاول بتعدد الحلول البديلة الامر الذي يتطلب لاتخاذ القرار المزيد من الدراسات حول تلك الحلول ، كذلك ضغوط مراكز القوى التي خلقتها المؤسسات غير الرسمية .

وتتميز عملية اتخاذ القرارات بمجموعة من الخصائص هي (أبو هويدي ،2011 : 28) :

انها عملية قابلة للترشيد ، الصبغة الاجتماعية والانسانية لها تأثير كبير في اتخاذ القرار ، تعد عملية اتخاذ القرار حلقة من سلسلة من قرارات سابقة وقرارات لاحقة مستقبلية اي انها تمتد في الماضي والمستقبل ، عملية اتخاذ القرار خلاصة جهد جماعي مشترك ، عملية مقيدة حيث تخضع لقيود وضغوط متعدد .

تتضمن عملية اتخاذ القرارات عدداً من المراحل يمُر بها متخذو القرار للوصول إلى الحل الانسب وقد حدد (Adair) خمس خطوات تقليدية من المفيد إتباعها عند اتخاذ القرار، فهي تمثل تسلسلا فكرياً طبيعياً، وهذه الخطوات موضحة في الشكل ادناه (Adair, 2007: 23).

شكل (5)

مراحل عملية اتخاذ القرار

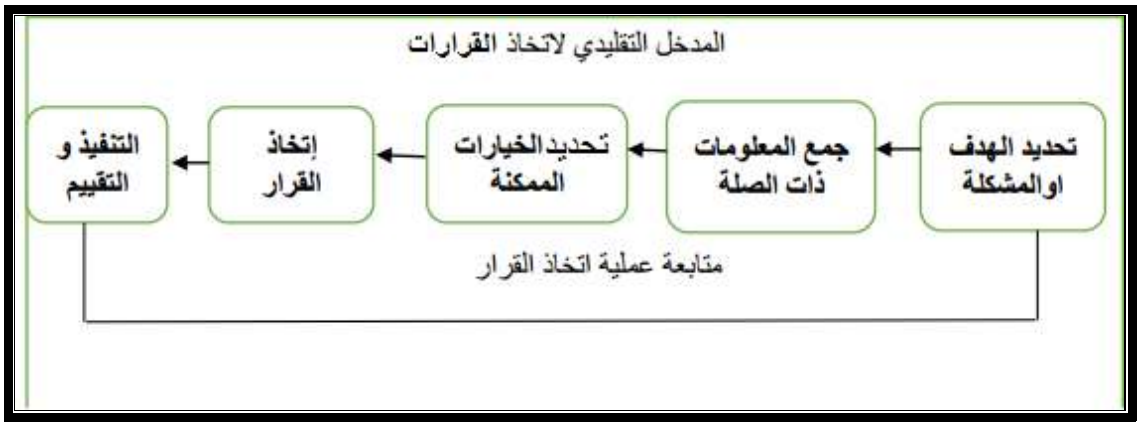

المصدر : المجهلي ، 2005: 114

وعملية اتخاذ القرارات عملية تتسم بالصعوبة لوجود معوقات وضغوطات متعددة ومتشعبة اهمها :

1- **ضغوطات خارجية على متخذ القرار:** تمارس ضغوطات خارجية على متخذ القرار لتفضيل حلول وتحقيق اهداف مطلوبة ومرغوبة، دون الاهتمام بالاعتبارات والجوانب الاخرى اللازمة مراعاتها اثناء عملية اتخاذ القرار.

2- **التردد والخوف من اصدار القرار:** قد يتردد متخذ القرار من اصدار القرار حيال اختيار حل معين وذلك بسبب ، عدم القدرة على تحديد الاهداف او المشكلات او النتائج المتوقعة من البدائل بدقة فضلا عن تعدد الاجهزة والاساليب ، اضف الى ذلك عدم قدرة متخذ القرار على الالمام بجميع الحلول الممكنة مما يجعله يختار حلا اقل قيمة من الحلول الاخرى. وعدم وفرة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار: ان سلامة وفاعلية القرار تتوقف بالدرجة الاولى على دقة وكفاءة المعلومات التي ستبنى على اساسها القرار، كما ان معظم المستخدمين(المستثمرين) يعانون من نقص المعلومات المطلوبة الى جانب عدم دقتها او حداثتها. الجوانب الشخصية والنفسية لمتخذ القرار والتي ترتبط بشكل وثيق بدوافعه واتجاهاته وانفعالاته وسلامته صحيا ونفسيا(عزي، 2012 :36).

2-3-2- القرارات المالية : Financial Decisions

تهدف القرارات المالية إلى تعظيم القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية، بحيث تشمل هذه القرارات كِلاً من قرار التمويل، وقرار الاستثمار وقرار توزيع الأرباح ، إذ أن صناعة القرار المالي من أهم المواضيع التي حظيت باهتمام كبير من طرف مختلف الدارسين، ما أدى إلى ظهور مجموعة كبيرة من الدراسات في هذا المجال (Conso &Hemici,1999: 438) .

ويعرف القرار المالي بانه كّل قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك أصول (طبيعية، مالية) بحيث تهدف القرارات المالية إلى تمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة . (زغيب و بوجعادة، 2010 :1)

والقرار في المؤسسة هو في الأول قرار صناعي وتجاري، والذي يقوم على التوليفة منتج / سوق (Conso, F. Hemici, ,1999: 573) ومن أجل إتخاذ القرار المالي لابدَّ من المرور بالمراحل الاتية:

1- تحديد المشكلة: أي تحديد القرار المراد اتخاذه، سواء أكان قرار استثمار، تمويل، أو توزيع ارباح .
2- تحديد مختلف البدائل الممكنة : فان كان قرار استثمار يتم تحديد مختلف المشاريع التي توافق الطلب . وان كان قرار تمويل فيتم فيه تحديد مختلف مصادر التمويل الممكنة، اما اذا كان قرار توزيع الأرباح فيتم فيه اتخاذ قرار توزيع الأرباح
3- جمع المعلومات حول مختلف البدائل الموجودة من أجل اختيار أنسب بديل.
4- تقييم البدائل من خلال المعايير المستعملة من طرف المؤسسة.
5- اختيار البديل والذي يكون حلا للمشكلة، بحيث يتُّم اختيار البديل الأمثل .
6- متابعة القرار المتخذ .(Conso &Hemici,1999: 501)

فالقرار المالي يهدف الى تعظيم قيمة المؤسسة فالتوليفة الجيدة بين القرارات الاستثمارية و التمويلية، وتوزيع الأرباح تسهم في تحقيق أهداف المؤسسة إذ إن هناك ارتباطاً وثيقاً بين مختلف هذه القرارات، وبذلك يمكن صياغة هدف القرارات الاستثمارية في انها تحدد الاصول التي سوف تستثمر وتحدد كمية وحجم الاموال التي تصرف لهذا النوع من الاصول. حيث على المؤسسة اتخاذ قرار استثماري يلائم إمكانياتها التمويلية لأنها ستقارن بين مردود الإستثمارات المنفذة وتكلفة مصدر التمويل المختار(زغيب و بوجعادة ، 2010 :2).

2-3-3- القرارات الاستثمارية:

تعنى الوظيفة المالية بدراسة الصعوبات المتعلقة بالحصول على الاموال واستثمارها بفعالية، وبالتالي فإن الاستثمار يعتبر من القرارات الاستراتيجية للمؤسسة، لهذا سنتطرق في هذا المطلب للاستثمار بشكل عام تمهيدا للتعريف بالقرار الاستثماري.

2-3-3-1- مفهوم الاستثمار :

يعرف الاستثمار بانه عبارة عن تخصيص للأموال في المجالات المختلفة والتي تؤدي الى تعظيم عائد الاستثمار من الموارد المتاحة وتوجيه هذه الموارد في المجالات الاكثر منفعة (الراوي وآخرون، 2000

:294). أي إن الاستثمار يمثل كل النفقات التي يتُّم من خلالها اكتساب (حيازة) أصول سواء أكانت مادية ام غير مادية، أم صناعية، أم تجارية، أم مالية على أمل الحصول على تدفقات نقدية، ومن أجل تعظيم الثروة (Gerard Charreaux ,2000: 25).

ويعرف الاستثمار ايضا وفق المعيار الدولي رقم (25) " بانه اصل تحتفظ به الشركة بهدف زيادة الثروة من خلال التوزيعات (أرباح، إيجار، عوائد) أو الزيادة الرأسمالية أو بمنافع أخرى تعود للوحدة المستثمرة مثل تلك التي تحصل عليها من خلال العلاقات التجارية" (معايير المحاسبة عن الاستثمار، 2005: 9) .

والتعاريف الخاصة بمفهوم الاستثمار أخذت اطاراً عاماً تمثل في التضحيات بأموال حالية من أجل تحقيق منافع مستقبلية، وبالتالي فالاستثمار هو تضحية بأموال حالية من أجل الحصول على أموال مستقبلية تفوق الاموال المستثمرة (Caroline Selmer ,2006: 22) . وعرف كذلك بانه المبادلة بين نفقات حاضرة وأكيدة على أمل الحصول على مداخيل مستقبلية ترافقها مردودية مرضية (K . Chiha ,2009: 136).

ويرى الباحث ان الاستثمار هو دفع مقدار معين من الاموال وتحديد هذه الاموال لاستثمارها في مجموعة اصول تمكن من تعظيم العائد وزيادة القيمة بعد فترة زمنية معينة.

2-3-3-2- الاستثمار المالي بالموجودات المالية:

تتحدد الثروة المادية للمجتمع من خلال الطاقة الانتاجية للاقتصاد وهذه الطاقة هي دالة للموجودات الحقيقة Real Assets والتي تكون بمجموعها الطيف الكلي (Entire specteum) للمخرجات التي يقدمها ويستهلكها المجتمع (Guzman, 2000:10) ، في مقابل الموجودات الحقيقة هناك الموجودات المالية (Financial Assets) كالاسهم والسندات والتي وان كانت لا تمثل سوى موازنات على الورق او مدخلات حاسوب رقمية لا تضيف شيئا الى الطاقة الانتاجية للاقتصاد بشكل مباشر فانها تسهم في تلك الطاقة بشكل غير مباشر لانها تسمح بفصل (Separation) الملكية عن الادارة وتسهم في تسهيل عملية تحويل الاموال الى المشاريع من خلال فرص استثمارية جذابة وبالتالي فانها تسهم بثروة حامليها من الافراد والشركات لان هذه الموجودات تمثل مطالبات بالدخول المتولدة من الموجودات الحقيقة(Bodie , et al, 2005:4).

يقدم Gregorio صورة اخرى للعلاقة بين الموجودات الحقيقة والمالية ، اذ يرتأي انه بالامكان للافراد حق الاختيار بين استهلاك دخولهم او منحهم (Endowments) من الثروة اليوم او استثمارها للمستقبل وعند اختيارهم للاستثمار المستقبلي فانهم سيشترون الموجودات المالية وذلك يودي الى ان الاموال التي ستستلمها الشركة من الافراد مقابل بيعهم تلك الموجودات ستستخدم لشراء الموجودات الحقيقة بالنتيجة فان

دخل الموجودات المالية هو الوجه الاخر للدخل المنتج من قبل الموجودات الحقيقة والذي يمول باصدار الاوراق المالية وبهذه الطريقة من الجيد والمفيد اعتبار الموجودات المالية وسائل يستطيع المستثمرون من خلالها المطالبة ومعرفة ملكيتهم للموجودات الحقيقية (Gregorio, 1998: 13).

اما Ross فيرى ان الاوراق المالية لا تعتبر اكثر من محصلة لعملية مبادلة بين وحدات الفائض والعجز النقدي ، فالوحدات الاقتصادية التي تتمتع بفائض (Savings- surplus) او ان ادخاراتها قد تجاوزت استثماراتها في الموجودات الحقيقة فعند تقدم التمويل لوحدات عجز الادخارات (Savings- deficit) ،اي تلك الوحدات التي تتجاوز استثماراتها في الموجودات الحقيقية ادخاراتها ، وتبادل الاموال هذا يوثق بالورق وهذه اوراق التوثيق تمثل الموجودات المالية لحاملها ومطلوبات مالية لمصدرها (Ross et al, 2002: 529).

2-3-3-3- انواع المستثمرين :

صناعة الاستثمار المالي العالمي يقوم على عدة انواع من المستثمرين سيتم طرحهم وكالاتي :(Bodie et al, 2005: 107-172) (Solnik, 2000: 647-654)

1- المستثمرون الافراد Individul Investors :

يمتلك المستثمرون الافراد عدة طرق للاستثمار دوليا حيث بامكانهم شراء الاسهم الاجنبية من اسواقها المحلية او شرائها من الاسواق الخارجية المدرجة فيها في حالة ادراجها في اكثر من سوق او من خلال شبكة المعلومات الدولية الويب (WWW) كما بامكانهم شراء الصناديق الاستثمارية الممنوعة دوليا او المستثمرة في اسواق خاصة واخيرا يمكن للمستثمرين الافراد توظيف اموالهم لدى محترفي الاستثمار (Investment Professionals) (Solnik, 2000 647).

2- صناديق الاستثمار المشتركة Matual funds :

توجد العديد من المؤسسات الاستثمارية وصناديق الاستثمار المشتركة تجمع الاموال من المستثمرين وتستثمرها في الموجودات المالية وتعرض هذه الصناديق للجمهور الذي بإمكانه شراؤها بسعر مرضٍ يعكس القيمة السوقية للموجودات الممتلكة من قبل الصندوق وتسمى هذه الصناديق في بريطانيا باسم وحدات ائتمان (Trusts units) او ودائع وحدة الاستثمار (Unit Investment Trusts) (Solnik, 2000: 648) .

لقد نمت صناعة هذه الصناديق بشكل متسارع خاصة في اوربا وفي البلدان التي لا يوجد فيها نظام صناديق التقاعد وتعتبر هذه الصناديق بديلاً كفوءاً للشراء المباشر للاسهم الاجنبية كما ان قياس ادائها يتسم

بالسهولة لان اسعار الاسهم التي تتكون منها تنشر يوميا في الصحافة المالية كما انها متوفرة في الانترنت وفي بعض مؤسسات الخدمات مثل (S&P Micropal) او (Morningstar) والاخيرة متخصصة بمقارنة اداء هذه الصناديق مع هدف الاستثمار (Kaminsky et al, 2000: 3) .

3- صناديق التقاعد Pension Funds:

تختلف الاستعدادات المسبقة للتقاعد بين دول العالم او حتى داخل الدولة الواحدة وبالتالي فهناك فلسفتان مختلفتان في هذا المجال: (Solnik ,2000: 648)

- تلتزم الاولى بالدفع حسب نظام يسمى الدفع عندما يرحل(pay-as-you-go system) وفي هذا النظام يقوم العاملون الموجودون في الخدمة بالدفع لصندوق العاملين المتقاعدين وبالتالي فان العاملين الحاليين ومستخدميهم لا يساهمون بصناديق التقاعد المستقبلية ولا تعظم مساهماتهم بالاستثمار طالما كانت توزع بشكل مباشر على المتقاعدين الحاليين باستثناء بعض الحدود الدنيا من الاحتياطيات الفنية ومثل هذا النظام معمول به في فرنسا وايطاليا ومعظم قارة اوربا
- اما الثانية فان العاملين ومستخدميهم يساهمون في النظام المسمى (انكلو – امريكي) (Anglo-American system) بصناديق التقاعد التي تعظم مساهماتهم بالاستثمار وتدفعها لهم بالمقابل عند احالتهم على التقاعد تحتفظ صناديق بمحافظ استثمارية منوعة بدءاً بالموجودات عديمة المخاطرة كالاواق المالية والحكومية وانتهاء باستثمارات الملكية والاستثمارات عالية المخاطرة كراس المال المضارب (Venture capitad) (Micmenamim , 1999:87).

4- مدراء الاستثمارات Investment Managers:

مدراء الاستثمارات هم من مجموعات متنوعة تتدرج من اقسام ادارة الموجودات في المصارف الى محلات ادارة الموجودات المستقلة المتخصصة بعرض منتجات استثمارية خاصة ، بعض مدراء الموجودات المستقلة المتخصصة يعرض منتجات استثمارية خاصة ، بعض مدراء الموجودات يعرض دليل Menu منوعاً للمنتجات ويتقاضون اجوراً ترتبط بأدائهم والعديد من هؤلاء المدراء يتمتعون بقدرات استثمارية عالمية ويعرضون خدماتهم اما بشكل مباشر او من خلال المشروعات المشتركة (Joint Ventures) مع الاطراف الخارجية.

5- السماسرة Brokers:

يلعب سماسرة الاسهم دورا مهما في ادارة الموجودات لانهم يستخدمون كادرا كبيرا ومتخصصا في التحليل المالي للشركات المحلية واحيانا الاجنبية ويسمى هذا التحليل جانب البيع (Sale side)لان السماسرة

يستخدمون بحوثهم لبيع افكار تداول الموجودات الى المستثمرين ، اما محللو جانب الشراء (Buy side) فيعملون لدى مدراء الاستثمار والمؤسسات الاستثمارية (solink, 2000: 652).

6- المستشارون Consultants:

يقدم المستشارون انواعاً متعددة من النصائح فهم يساعدون صناديق التقاعد في الاحتساب الرياضي لخطط والتزامات الصندوق واحتياطاته ويستندون في ذلك الى العديد من العوامل مثل الهيكل العمري للأعضاء وانماط التقاعد كما يقدمون النصائح المتعلقة بالضرائب والجوانب القانونية والتوصية بتخصيص الموجودات محليا ودوليا ، والدور الاكثر حساسية لهؤلاء المستشارين يتعلق باختيار وتوظيف وتسريح المدراء وقياس ادائهم ولتنفيذ هذا الدور فانهم يحتفظون بقاعدة بيانات ضخمة تتيح لهم المقارنة في عالم المدراء . (Solnik, 2000: 653)

7- القيمون Custodians:

تودع الاوراق المالية الممتلكة من قبل المستثمرين لدى القيمين الذين يعملون ضمن شبكة دولية ، ومع الاخذ بنظر الاعتبار تعقيدات الاستثمار العالمي بسبب الاختلافات الدولية تصبح قضية الحصول على قيم كفؤة وموثوقة امراً في غاية الاهمية ، ان تكنولوجيا المعلومات هي جزء اساس في عمل القيمين ونظرا لكلف التطوير العالمية للبرمجيات فقد لجأ العديد من المصارف الى تخفيض (Sold – Off) النشاطات من قيميتها(solink, 2000: 654)

8- شركات راسمال المضاربة Venture capital companies, Vccs :

هذه الشركات هي مؤسسات استثمارية خاصة تقدم راسمال قرض طويل الاجل واسهماً للاعمال والشركات التي لا تملك وسيلة للوصول الى اسواق راس المال ، وكما يشير الاسم فان راس المال المقدم يستثمر في مشروعات عالية المخاطرة وبالنتيجة فان مستثمري راس مال المضاربة يطلبون معدلات عائد عالية حيث يبلغ معدل العائد المطلوب من 30% - 40% من راس المال المستثمر وبعض شركات راسمال المضاربة المحترفة تبحث عن ثلاثة اضعاف القيمة المستثمرة على فترة 3-4 سنوات . تتصف هذه الشركات الى ميلانها للاستثمار في مشروعات حديثة النشوء ومغمورة وشركات مخاطرة عالية تجد صعوبة في جذب التدفقات النقدية من المصادر الاكثر تقليدية ، ان السمة المميزة لاستثمارات شركات راسمال المضاربة – بالاضافة الى سمة المخاطرة العالية – هي احتمالات تولد عوائد عالية وهو معيار الاستثمار الاساس بالنسبة الى راسمالي المضاربة (Mcmenamin, 1999 :88).

2-3-3-4- انواع الاستثمار :

هناك تصنيفات اخرى لأنواع الاستثمار يمكن ذكر اهمها كما ياتي:

1- **الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي** : الاستثمار الحقيقي هو الاستثمار في الأصول الحقيقية (المفهوم الاقتصادي)، أما الاستثمار المالي فهو الذي يتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات وشهادات الإيداع وغيرها.
2- **الاستثمار طويل الأجل** : الرأسمالي كشراء (حصص في الشركات ،الاسهم ،السندات) والاستثمار قصير الأجل (مثل المحافظ الاستثمارية).
3- **الاستثمار المادي والاستثمار البشري** : الاستثمار المادي هو الذي يمثل الشكل التقليدي للاستثمار أي الاستثمار الحقيقي ، أما الاستثمار البشري فيتمثل بالاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم والتدريب.
4- **الاستثمار في مجالات البحث والتطوير:** يحتل هذا النوع من الاستثمار أهمية خاصة في الدول المتقدمة إذ تخصص له هذه الدول مبالغ طائلة لأنه يساعد على زيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها في السوق العالمية وأيضا إيجاد طرق جديدة في الإنتاج(الطائي ،2014 : 18).

2-3-3-5- أنواع القرارات الاستشارية :

كل قرار استثماري يقوم به المستثمر ، يهدف من ورائه تعظيم الفوائد و تدنية المخاطرة ، ومن أجل تحقيق هذه الغاية يواجه المستثمر ثلاثة أنواع من القرارات الاستثمارية هي :

1- قرار الشراء :

يمثل هذا القرار في الرغبة في حيازة أصل مالي ، ويلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما يرى بأن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة ، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطرة المصاحبة لهذا التدفقات النقدية تفوق القيمة السوقية الحالية للأصل المالي محل التداول ، فهذه المعادلة تكون الرغبة والحافر لدى المستثمر لاتخاذ قرار الشراء.

2- قرار عدم التداول :

في هذ النوع من القارات الاستثمارية يكون المستثمر أمام أصل مالي تكون قيمته السوقية الحالية تساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة وفي خضم هذه الوضعية لا تكون هناك عوائد ينتظرها المستثمر ، وبالتالي لا يقوم باي قرار (الشراء او البيع).

3- قرار البيع :

يلجا المستثمر إلى هذ القرار عندما تكون القيمة السوقية للأصل المالي الذي بحوزته أكبر من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة ، في ظل المخاطرة . وبالتالي في هذه الحالة يرى المستثمر أن الفرصة مواتية لتحقيق أرباح ، وعندها يتخذ قرار وينظر الوضعيات الجديدة التي تفرزها قوى العرض والطلب في السوق ، ليعيد من جديد اتخاذ قرار الشراء او عدمه وهكذا تدور الدورة الاستثمارية (صبيح، 2002 : 42).

2-3-4- تصنيف الاستثمار

هناك عدة معايير لتصنيف الاستثمار نذكر منها الذي يهمنا في هذا المجال وهو التصنيف حسب طبيعة الاستثمار والتي تتمثل حسب التصنيف المحاسبي للاستثمار بما ياتي :

- **الاستثمارات المادية:** وهي المتعلقة بأدوات الإنتاج في المؤسسة ويكون لديها وجود فعلي مثل (البنايات، الآت النقل، ... الخ.)
- **الاستثمارات غير المادية:** وهي الأصول المعنوية والتي لا يكون لديها و جود مادي ولكن لديها تكلفة مثل (العلامة التجارية، البحث والتطوير، البرامج، ... الخ.)
- **الاستثمارات المالية:** وتتعلق بالأصول المالية التي تسهم بها في المؤسسة، الأسهم، او شراء سندات . (Caroline Selmer ,2006: 22)

ولا يخفى ان هناك مجموعة من العوامل تعمل على تحفيز الاستثمار هي :(عطا الله، 2011:23)

- الرغبة في الربح.
- السلوك النفسي للفرد والمتعلق بالتشاؤم والتفاؤل.
- مواجهة الطلبات المتزايدة مع التوسع والتقدم التكنولوجي.
- توفير الأمن والاستقرار السياسي و الاقتصادي وكذلك توفير المورد البشري الماهر و المتخصص.
- تكوين رأس مال اجتماعي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وبالتالي التنمية الاقتصادية
- التنمية التحتية اللازمة للاستثمار: من خلال توفير البيئة الملائمة وكل ما يحتاجه المستثمر.
- أسعار صرف العملات وكذلك أسعار الفائدة، إذ هما من أهم المتغيرات التي تؤثر على الاستثمار
- –السياسات الحكومية: من خلال السياستين المالية والنقدية، بحيث تلعب الحكومة دورا اساسيا في تحفيز الاستثمار في الدولة.
- معدل التضخم: إذ كلما انخفض مستوى التضخم أدى هذا إلى تشجيع الاستثمارات وازدهارها.

لكي يكون القرار الاستثماري ناجحاً ينبغي على متخذ القرار أن يستند الى ثلاثة اسس هي :

1-اعتماد استراتيجية ملائمة:

يتوقف ذلك على أولويات متخذ القرار والتي يكشف عنها منحنى تفضيله الاستثماري الذي يتشكل من رغبات المستثمر تجاه كّل من الربحية والسيولة والأمان، فضلا عن عوامل ذاتية خاصة بالمستثمر.

2-الاسترشاد بالأسس العلمية لاتخاذ القرار:

حتى يكون قرار الاستثمار رشيداً يتوجب على متخذ القرار ان يوظف أولاً المنهج العلمي في اتخاذ القرار، ثم الاعتماد على عدد من المبادئ والمعايير أساسا لاتخاذ القرار، أهمها (كداوي، 2008 :17).

أ- **مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية:** أي اختيار القرار المناسب من بين عدد من البدائل، قد تكون مشاريع مختلفة ضمن القطاع الواحد، أو تتعدد حسب القطاعات أو المناطق الجغرافية، وكلما تعددت البدائل فأنها تعطي متخذ القرار مرونة أكبر وتمكنه من اتخاذ القرار الصائب.

ب- **مبدأ الملاءمة:** أي ان تتلاءم هذه الاستثمارات المختارة مع طبيعة المشروع وكفاءته وخبراته لتسهيل مهمة إدارة هذه الاستثمارات.

ت- **مبدأ الخبرة والكفاءة** : يفضل أن يحمل المستثمر قدراً كبيراً من الكفاءة والخبرة، أو الاستعانة بالمستشارين ممن لديهم الخبرة والكفاءة القادرة على الاختيار من بين البدائل.

ث- **مبدأ تنويع أو توزيع المخاطر الاستثمارية** : ان تنويع الأدوات الاستثمارية بشكل محسوب يؤدي الى تخفيض الخطر، وفي ضوء العلاقة بين العائد والمخاطرة يتم اختيار الأدوات الاستثمارية الملائمة

3- **مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة:** يرتبط قرار متخذ القرار بمتغيرين أساسيين، هما: العائد المتوقع من الاستثمار، ودرجة المخاطرة المرافقة للأداة الاستثمارية ولهذا، على المستثمر قبل أتخاذ قراره ان يعرف مقدما كلاً من العائد المتوقع ودرجة المخاطرة .

2-3-5- العائد والمخاطرة Return and Risks:

2-3-5-1- العائد Return:

هو توقعات المستثمرين للحصول على المال الاضافي عند استثمار امواله مقابل تنازله عن الاستهلاك. يتفادى المستثمر جميع المخاطر التي لا يرغب بها في استثماراته مقابل ذلك رغبته المستمرة في رفع العائد لمحفظته الاستثمارية لقاء أذونات الخزينة ذات العائد المتحقق ولهذا فان الفرق بين معدل الفائدة

وعائد السوق يطلق عليه بـ (علاوة المخاطرة) للسوق (Market risk) وان هذه العلاوة يتم معالجتها عن طريق معامل بيتا من خلال العلاقة ما بين المخاطرة والعائد والتي تكون علاقة تبادلية (trade off) اي يرتفع العائد عند ارتفاع معدل المخاطرة وعلى المستوى المطلوب من قبل المستثمر على الاسهم (Besley, Brigham, 2000 :182).

وفيما يخص اذونات الخزينة فتكون المخاطرة فيها صفراً لضمان العائد منها ومقابل هذه المخاطرة القليلة وشبه المعدومة فان العائد للاستثمار يكون منخفضاً وتتصف هذه الاذونات بانها متغيرة الاسهم (Brealey and M.yers , 2000 :195) ولتفادي هذه المخاطرة لابد من المستثمر ان ينوع في استثماراته اي انه يتفادى المخاطرة اللانظامية عند الاستثمار في الفرص الاستثمارية المتعددة مع الاخذ بعين الاعتبار مستوى العائد من ذلك والمخاطرة المترتبة عليه(weston ,Head , 2001: 222) .

2-3-5-2- المخاطرة Risk :

تعددت المخاطر التي تواجه المستثمرين لذلك تعددت العوائد المحتمل تحققها بالمستويات المتوقعة وهذا هو اساس المخاطرة وان نتيجة هذا التباين بين المستويات التي تتحقق للعائد تعود لعوامل عديدة منها العوامل الخارجية التي ليس للمستثمرين القدرة على السيطرة عليها وعوامل اخرى تكون لها علاقة بالمستثمرين ذاتهم وترجع هذه العوامل الى عدم الكفاءة في الادارة وهذا العامل من الاسباب الرئيسة . تم تقسيم المخاطرة على نوعين:(محمد ،2005 : 34-35)

1- **المخاطرة النظامية: (Systematic Risk)** ناتجة عن عوامل اقتصادية شاملة لا يمكن تفاديها بالتنويع.
2- **المخاطرة اللانظامية: (Un Systematic Risk)** ناتجة عن عوامل داخلية خاصة بالشركة يمكن تفاديها بالتنويع.

2-3-6- سوق الاوراق المالية :

2-3-6-1- السوق المالية:

ان اساس نهوض الاقتصاد وتطوير القطاع الاقتصادي الوطني هو سوق الاوراق المَالية اذ انه يعتبر ركيزة اساسية وهامة في اي صرح اقتصادي لدوره الهام في تشجيع الادخار وتنظيم القطاعات الاقتصادية من خلال الوسائل التي يوفرها والقدرات والتنظيمات التي تسهم في تطوير الشركات والقطاعات الاقتصادية بالاعتماد على الافصاح والشفافية وتفعيل مفاهيمهما و الحوكمة وتطبيق المعايير المحاسبية

الدولية ، فضلا عن اتاحة الفرص امام المستثمر الداخلي او الخارجي لخلق الثقة بالاقتصاد الوطني ومن جانب اخر المحافظة على حقوق المساهمين وتتحقق فيه الاهداف الرئيسة الاتية:

1- توفير الحماية لحملة الاسهم.
2- تحقق العدالة في المعاملات.
3- تقليل المخاطر للمعاملات (خضير ، 2009 : 157).

ان السوق المالية تستمد مفهومها بشكل عام من السوق العادية والتي تتمثل بالبائع والمشتري لكي يمارسون اعمالهم وقضاء عملياتهم المالية من بيع وشراء مهما كان المكان الذي يمثله السوق وهذا يدل على ان السوق ليس له مكان جغرافي معين ولكن يكتفي تحققه بوجود وسائل الاتصال بين البائع والمشتري (التميمي و سلام ، 2004 : 115).

تعود نشأة سوق الأوراق المالية إلى القرن الخامس قبل الميلاد حيث كان التجار والصيارفة يجتمعون لممارسة الاعمال المالية ، فقد وجدت السوق العظمى في اثينا المسماة (Emponuim) وأقيمت في روما سوقاً مثلها باسم (La Coolegia Mercatorum) . وقد شهدت هذه الأسواق بعض الأنشطة المشابه لأنشطة الأسواق المالية، وكانت تلك الأسواق تشبه إلى حد كبير بورصات التجارة في عصرنا الحاضر (عوض الله والفولي ، 2003 : 193).

2-3-6-2- انواع الاسواق المالية:

1- اسواق النقد :

يتم التداول والتعامل من خلال هذه السوق بالأصول قصيرة الاجل فهي تسهل الصفقات التي تعقد للشركات التي تمر بعجز مالي مؤقت مع الشركات التي تمر بفائض مالي مؤقت ومن هذه المؤسسات البنك المركزي والبنوك التجارية فضلا عن العمليات التي تقوم بها البنوك الاستثمارية والعمليات قصيرة الاجل . (زيود واخرون ، 2007 : 9) باختصار فأنها تمثل المؤسسات والأفراد الذين يتعاملون في الأدوات المالية قصيرة الأجل(Short-term)، أي إقراض الأموال واقتراضها لأجل لا يزيد عن السنة (Saunders and Cornetl , 2001:8).

2- اسواق راس المال :

يتم التداول في هذه السوق بالأصول متوسطة وطويلة الاجل (Long-term) ، مثل الاسهم التي لا تحمل تاريخ استحقاق والسندات الخاصة بسنة واحدة فضلا عن القروض المتوسطة وطويلة الاجل(سلام،

2004 : 136). اي يمكن تلخيصها بانها السوق التي تجمع الاموال والمدخرات لاستثمار الطويل الاجل وتقسم الى : (زيود واخرون ، مصدر سابق : 9)

أ- السوق الاولية : كالبنوك المتخصصة للتمويل وبنوك الاستثمار الوطنية العالمية، وتعرف بسوق الإصدارات الجديدة (New Securities Issues) وفي هذا النوع من الاسواق تتم العلاقة بين المصدر والمكتب بصورة مباشرة فيما لو كانت اسهماً او سندات.

ب-السوق الثانوية : وتعرف بسوق التداول والتي تتمثل بشركات التامين وصناديق الادخار والمؤسسات التي تخص الضمان الاجتماعي وهي سوق الأوراق المالية الصادرة سابقاً، إذ يتم التعامل بالأسهم والسندات التي بيعت في السوق الأولية وان أية تغيّرات تطرأ على قيم هذه الأوراق هي ناتجة عن ما تخلقه قوى العرض والطلب في السوق .

بعد دراسة اسواق المال وانواعها والقرارات الاستثمارية فيها واهميتها بالنسبة للسوق بشكل عام والمستثمر بشكل خاص وكذلك اهمية المعلومات بالنسبة للمستثمرين في عملية اتخاذ القرار المناسب وميول هؤلاء المستخدمين لذلك جاء المبحث الثاني بدراسة احتياجات المستخدمين ومنهم المستثمرين للمعلومات المالية التي تعتبر العمود الاساسي للقرار الاستثماري عند الشروع به . اذا ان هذه العملية تعتمد على مدى كفاية الافصاح المحاسبي في التقارير المالية واهمية هذه التقارير بالنسبة للمستخدم لذلك لابد من التطبيق العملي لهذه المتغيرات واثبات مدى كفاية المعلومات بالنسبة للمستثمر وسوف يقوم الباحث بالتطبيق العملي في الفصل القادم من المبحث الثاني وتحليل نتائج المسح والاستقصاء لهؤلاء المستخدمين .

الفصل الثالث

دراسة وتحليل واقع مستوى الافصاح المحاسبي وتأثيره على قرارات الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية

المبحث الأول: وصف مجتمع البحث وعينته
المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للشركات المساهمة عينة الدراسة
المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبانة واختبار الفرضيات

المبحث الاول

وصف مجتمع البحث وعينته

3-1-1-نبذة عن سوق العراق للأوراق المالية

عُرف سوق العراق للأوراق المالية في الفترة من عام 1991 ولغاية 2003 بسوق بغداد للأوراق المالية الذي تأسس بموجب القانون رقم (34) لسنة 1991 حيث استطاع في حينها ادراج (113) شركة عراقية مساهمة خاصة ومختلطة واستطاع ان يستقطب معدلات تداول سنوية تجاوزت سبع عشر مليون دولار ونصف بقليل اغلق هذا السوق بقرار من مجلس ادارته بتاريخ 2003/3/19 (التميمي ، 2009 : 81).

وقد تأسس سوق بغداد للأوراق المالية بموجب القانون رقم (24) لسنة (1991) في تأريخ(1991/8/6) وقد انشِئ على انه هيئة مستقلة ذات شخصية معنوية يتمتع بالاستقلال المالي والإداري وظيفته تنظيم وترشيد تدفق المدخرات المالية وتسهيل حركتها بما يكفل تحقيق متطلبات الإدارة المالية السليمة للاقتصاد (قانون سوق بغداد ، 24 لسنة 1991).

بعد ذلك صدر القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية ذي العدد (74) لسنة (2004) بتاريخ (2004/4/18) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة ، ليتم بموجبه تأسيس مؤسستين مهمتين هما :

1- سوق العراق للأوراق المالية Iraq Stock Exchange.
2- هيئة الأوراق المالية العراقية Iraq Securities Commission.

وعرف سوق العراق للأوراق المالية بانه سوق أو كيان اقتصادي ذو استقلال مالي وأداري غير مرتبط بجهة معينة، وتتم ادارته من خلال مجلس مكون من تسعة أعضاء يمثلون مختلف الشرائح الاقتصادية للقطاع الاستثماري يسمى (مجلس المحافظين) (القانون المؤقت ، 74 لسنة 2004).

يسعى سوق العراق للأوراق المالية إلى تحقق الأهداف الآتية :

1- تنظيم الشركات المدرجة في السوق وتدريب أعضائه بطريقة تتناسب مع هدف حماية المستثمرين وتعزيز الثقة للمستثمر الداخلي والخارجي.
2- تسهيل وتنظيم تعاملات الأوراق المالية بالكيفية التي تكون بها ذات عدالة وفاعلية وانتظام وكذلك تصفية و تسوية هذه التعاملات.
3- تعزيز مصالح المستثمرين بسوق حرة الموثوقة والامينة والتنافسية وذات شفافية.
4- تنظيم تعاملات أعضائه ذات الصلة ببيع وشراء الأوراق المالية وتحديد الحقوق والتزامات للاطراف ووسائل حمايتهم .

5- تطوير سوق المال من خلال مساعدة الشركات المدرجة في السوق ببناء رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار .

6- توعية المستثمر الداخلي والخارجي بشان فرص الاستثمار في السوق .

7- التواصل مع أسواق مالية في العالم العربي والعالمي بهدف تطوير السوق.

جمع الإحصاءات والمعلومات الضرورية وتحليلها ومن ثم نشرها لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في القانون . وغيرها من الخدمات لدعم اهدافه وفعالياته.

3-1-2-نبذة عن الشركات المساهمة المدرجة : (عدد من المصارف العراقية)

قد اختير عدد من المصارف الاهلية (شركات مصرفية) لغرض التطبيق العملي للبحث وذلك ان القطاع المصرفي يحتل الاهمية الكبرى من بين القطاعات المتبقية التي تتكون منها البورصة العراقية ولما كان هذا القطاع هو الاول من حيث حجم التداول وعدد الاسهم وعدد العقود و لما يشكله قطاع المصارف من اهمية بالغة في الاقتصاد الوطني وتحريك ونمو عجلة التقدم الاقتصادي ايضاً وما يمكن ان يلعبه من دور ايجابي في عملية التنمية ،وسيتم تناول نبذة تاريخية عن المصارف وكالاتي:

3-1-2-1- مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار:

تأسس المصرف كشركة مساهمة خاصة استنادا لقانون الشركات السابق رقم 36 لسنة 1983 بموجب شهادة التأسيس المرقمة م ش / 5211 في 7/ 7 / 1993 الصادرة من مسجل الشركات برأسمال اسمي مقداره (400) مليون دينار عراقي وبعد إن حصل المصرف على اجازة الصيرفة من البنك المركزي العراقي بكتابه المرقم ص أ / د/491/4 في 9/28/ 1992 وفقاً لأحكام قانون البنك المركزي النافذ حينذاك المرقم 64 لسنة 1976 وبأشر المصرف اعماله عن طريق الفرع الرئيسي بتاريخ 8/ 5 / 1994 ويمارس المصرف نشاطه عن طريق الفروع المتعددة له والتي بلغ عددها 22 فرعاً تعمل داخل العراق منها ثمانية فروع داخل بغداد واربعة عشر فرعا خارجها وشهد المصرف تطورات وزيادات في راس المال للفترة الممتدة من 1993 وحتى 2012 إذ وصل لغاية (150) مليار حيت إن قسماً من الزيادات على راس المال كانت نتيجة تحويل الارباح القابلة للتوزيع إلى راس المال والقسم الاخر كانت نتيجة طرح أسهم للاكتتاب العام .

3-1-2-2- مصرف اشور الدولي للاستثمار:

تأسس مصرف اشور الدولي للاستثمار كشركة مساهمة برأسمال اسمي قدره 25 مليار دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م ش 25812 في 25 /4 / 2005 الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات وحصل على اجازة ممارسة الصيرفة من قبل البنك المركزي العراقي بكتابه المرقم 2627/3/9 في 2005/9/22 وباشر عمله من خلال الفرع الرئيس يوم 8/1/ 2006.

ومن أهداف المصرف الرئيسة هو إن يبقى رائداً في مجال تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة ومواكبة جميع التطورات والمستجدات التي تحدث في السوق المصرفي وكذلك ادارة امواله ادارة فاعلة لتحقيق تحسن ملموس في مؤشرات ادائه وتطبيق المعايير الدولية في ادارة نشاط وكسب ثقة الزبائن من خلال تطوير انشطته والارتقاء بأفضل الخدمات من خلال فروعه المتعددة البالغة خمسة فروع موزعة في بغداد والسليمانية واربيل وتكريت ويقوم المصرف بالخدمات والعمليات الآتية:

أ- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع بأشكالها.
ب-القيام بعمليات التحويل الخارجي.
ت-منح القروض وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومنح القروض للمحرومين والارامل والمهجرين .
ث-اصدار خطابات الضمان.
ج- فتح الاعتمادات المستندية .
ح- بيع وشراء العملة الاجنبية.
خ- اصدار بطاقات الماستركارد.
د- خدمة الموبايل بانكنك .
ذ- اصدار السفاتج والصكوك المصدقة وغيرها.
ر- خدمات الانترنيت المصرفية التي تتيح للزبون ادارة الحسابات عن طريق الانترنيت.

3-1-2-3- مصرف الاتحاد العراقي للاستثمار:

تأسس المصرف كشركة مساهمة خاصة برأسمال قدره 2 مليار دينار عراقي بموجب شهادة لتأسيس المرقمة 9321 في 2002/9/23 الصادرة عن دائرة مسجل الشركات وحصل على اجازة الصيرفة بموجب موافقة البنك المركزي العراقي المرقمة 240/3/9 في 2004/3/9 وباشر اعماله في 19 /2004/4 وللمصرف ثلاثة فروع يمارس من خلالها عمله والموزعة في بغداد واربيل والبصرة ومن اهداف المصرف :

أ- تعبئة المدخرات وتوظيفها في الانشطة الاستثمارية المختلفة وفقاً لأحكام المادة 27 من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 والمساهمة في تطوير المسيرة التنموية للقطر وفاقاً الاطار السياسة العامة للدولة.
ب-تحقيق اعلى ربحية للمساهمين.
ت-المحافظة على المتميز للمصرف بين المصارف المحلية والعالمية داخل وخارج العراق في مجال تقديم افضل الخدمات المصرفية .
ث-تنمية الموارد البشرية وتأهيلها لمواكبة التطورات المصرفية العالمية.

المبحث الثاني

تحليل القوائم المالية للشركات المساهمة عينة الدراسة

المبحث الثاني

تحليل القوائم المالية للشركات المساهمة عينة الدراسة

سيتم عرض القوائم المالية للشركات عينه البحث وتحليل هذه القوائم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية وكما يأتي:

3-2-1- عرض وتحليل كشف الدخل للمصارف عينة البحث :

اولا: كشف الارباح والخسائر والتوزيع لمصرف الشرق الاوسط للاستثمار للسنه(2011 ،2012)

اسم الحساب	2011	2012
ايرادات العمليات المصرفية	45,210,612,320	56,037,012,413
ايراد الاستثمار	1,716,755,578	1,862,678,999
مجموع ايرادات النشاط الجاري	46,927,367,898	57,899,691,412
مصروفات النشاط الجاري		
مصروفات العمليات المصرفية	12,102,084,424	13,848,260,810
الاندثارات والاطفاءات	1,090,698,425	1,378,905,763
المصروفات الادارية	12,071,099,856	13,089,453,957
مجموع مصروفات النشاط الجاري	25,263,882,705	28,316,620,530
فائض العمليات الجارية	21,663,485,193	29,583,070,882
تضاف الايرادات التحويلية والاخرى	714,550,009	488,206,316
تطرح المصروفات التحويلية والاخرى	752,230,004	1,482,865,621
الفائض القابل للتوزيع	21,625,805,198	28,588,411,577
الفائض القابل للتوزيع موزع كما يلي :		
التخصيصات الضريبية	3,172,569,494	4,306,125,635
احتياطي راس المال القانوني	922,661,785	1,214,114,297
ارباح غير موزعة (الفائض المتراكم)	17,530,573,919	23,068,171,645
فائض النشاط	21,625,805,198	28,588,411,577
صافي ربح السنه العائد	18,453,235,704	24,282,285,942

ثانيا: كشف الارباح والخسائر والتوزيع لمصرف اشور الدولي للاستثمار للسنه (2011، 2012)

اسم الحساب	2011	2012
ايراد النشاط الخدمي	3,291,000	19,708,833
ايرادات العمليات المصرفية	18,916,904,119	26,491,539,289
ايراد الاستثمار	632,065,999	954,729,292
مجموع ايراد النشاط الجاري	19,552,261,118	27,465,977,414
مصروفات النشاط الجاري		
مصروفات العمليات المصرفية	4,485,757,171	2,119,021,564
الاندثارات والاطفاءات	302,919,014	388,177,907
المصروفات الادارية	3,064,792,154	4,426,221,680
مجموع مصروفات النشاط الجاري	7,853,468,339	6,933,421,151
فائض العمليات الجارية	11,698,792,779	20,532,556,263
تضاف الايرادات التحويلية والاخرى	84,298,184	372,366,890
تطرح المصروفات التحويلية والاخرى	1,776,785,525	1,108,888,033
الفائض القابل للتوزيع	10,006,305,438	19,796,035,120
الفائض القابل للتوزيع موزع كما يلي :		
التخصيصات الضريبية	2,100,244,396	3,173,399,540
احتياطي راس المال القانوني	395,303,052	831,131,779
ارباح غير موزعة (الفائض المتراكم)	7,510,757,990	15,791,503,801
فائض النشاط	10,006,305,438	19,796,035,120
صافي ربح السنه العائد	7,906,061,042	16,622,635,580

ثالثا:كشف الارباح والخسائر والتوزيع لمصرف الاتحاد العراقي للاستثمار للسنه(2011 ،2012)

اسم الحساب	2011	2012
ايرادات العمليات المصرفية	7,977,815,644	41,720,948,666
ايراد الاستثمار	1,043,307,519	43,826,985
مجموع ايراد النشاط الجاري	9,021,123,163	41,764,775,651
مصروفات النشاط الجاري		
مصروفات العمليات المصرفية	3,006,900,143	10,182,871,890
الاندثارات والاطفاءات	467,144,806	619,417,127
المصروفات الادارية	2,108,610,220	3,468,862,024
مجموع مصروفات النشاط الجاري	5,582,655,169	14,271,151,041
فائض العمليات الجارية	3,438,467,994	27,493,624,610
تضاف الايرادات التحويلية والاخرى	1,421,286,210	350,472,236
تطرح المصروفات التحويلية والاخرى	325,653,967	5,836,045,433
الفائض القابل للتوزيع	4,534,100,237	22,008,051,413
الفائض القابل للتوزيع موزع كما يلي :		
التخصيصات الضريبية	706,575,434	4,073,023,366
احتياطي راس المال القانوني	191,376,240	896,751,402
احتياطي توسعات	1,500,000,000	2,000,000,000
ارباح غير موزعة (الفائض المتراكم)	2,136,148,563	15,038,276,645
فائض النشاط	4,534,100,237	22,008,051,413
صافي ربح السنه العائد	3,827,524,803	17,935,028,047

بعد عرض ودراسة قوائم الدخل للمصارف الثلاثة يمكن إن تؤشر بعض الملاحظات عليها وكالاتي :

1- تم اعداد قائمة الدخل للشركات عينة البحث وفاقا للنموذج المحدد بموجب النظام المحاسبي الموحد للمصارف باستخدام حساب الارباح والخسائر والتوزيع ، مخالفا للنموذج الذي جاء به المعيار الدولي والذي اعتمد قائمة الدخل وفاقاً لنموذج الامريكي .

2- بعض الشركات (المصارف) استخدمت كلمة كشف الارباح والخسائر وبعضها استخدم كلمة حساب الارباح والخسائر والاصح استخدام كلمة كشف

3- لم تتضمن القوائم في اعلاه حصانة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة من الارباح والخسائر غير ملتزمة بما جاء به العيار رقم 1 .

4- اشتملت القوائم على الايرادات المتنوعة والمصروفات والمصروف الضريبي وصافي الربح تبعاً لمتطلبات المعيار الدولي والقاعدة المحاسبية رقم 1 ولم يتم تحليلها في صلب القائمة وانما بالكشوفات المرافقة لبيانات المالية

5- لم تتضمن القوائم في اعلاه فصل الايرادات من البنود غير العادية وتقسيم الربح أو الخسارة من الانشطة العادية وحصة الاقلية وبذلك لم تلتزم بما ورد بالمعيار والقاعدة رقم1 .

6- يتطلب العيار الدولي الاول في الفقرة الاولى 77 ، 78 ، إن تحلل المصروفات اما في قائمة الدخل أو الايضاحات اما بالاعتماد على طبيعة المصروف او عملها ضمن الشركة ويشجع في الوقت نفسه على عرض التحليل في قائمة الدخل وقد قامت الشركات بتحليل المصروفات في الكشوفات الملحقة بالبيانات المالية

7- يتطلب المعيار إن يفصح عن ربح السهم المعلن او المقترح حاسما في قائمة الدخل والايضاحات ، ولم تلتزم الشركات بالإعلان عنه وفقا للمعايير والقواعد .

3-2-2- عرض وتحليل قائمة المركز المالي للمصارف عينة البحث :

اولا : قائمة المركز المالي لمصرف الشرق الاوسط للاستثمار للسنه المالية (2011 ، 2012)

اسم الحساب	2011	2012
النقود	369,713,373,399	463,908,436,167
الاستثمارات	5,257,699,027	43,487,581,000
المد ينٌون	35,807,777,999	40,945,929,921
الاوراق التجارية	1,904,307,852	1,014,294,755
القروض و التسليفات	197,335,847,190	188,852,690,664
مجموع الموجودات المتداولة	601,535,848,941	746,692,089,033
الموجودات الثابتة		
الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية	64,394,584,864	70,691,241,994
مشروعات تحت التنفيذ	2,086,850,931	1,586,258,892
مجموع الموجودات الثابتة	66,481,435,795	72,277,500,886
مجموع الموجودات	668,017,284,736	818,969,589,919
مصادر التمويلٌ قصيرة الاجل		
حسابات جارية وودائع	505,117,764,165	615,784,212,672
التخصيصات	13,678,457,444	4,666,125,635
الدائنون	11,321,683,976	10,773,059,284
مجموع مصادر التمويل قصيرة الاجل	530,117,905,585	631,223,397,591
مصادر التمويل طويلة الاجل (حقوق المساهمين)		
رأس المال الاسم والمدفوع	100,000,000,000	150,000,000,000
الاحتياطيات	37,899,379,151	37,746,192,328
مجموع مصادر التمويل طويلة الاجل	137,899,379,151	187,746,192,328
مجموع مصادر التمويل	668,017,284,736	818,969,589,919

ثانيا: قائمة المركز المالي لمصرف اشور العراقي للاستثمار للسنه المالية (2011 ، 2012)

اسم الحساب	2011	2012
النقود	103,858,299,614	83,831,174,627
الاستثمارات	3,767,453,751	112,607,532,751
المد ينُون	3,915,536,858	3,263,136,663
الاوراق التجارية		
القروض و التسليفات	43,931,667,077	50,698,010,598
مجموع الموجودات المتداولة	155,472,957,300	250,399,854,639
الموجودات الثابتة		
الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية	13,822,114,326	17,492,907,914
مجموع الموجودات الثابتة	13,822,114,326	17,492,907,914
مجموع الموجودات	169,295,071,626	267,892,762,553
مصادر التمويلٌ قصيرة الاجل		
حسابات جارية وودائع	69,752,505,896	71,552,547,499
التخصيصات	9,100,244,397	13,556,021,332
الدائنون	3,011,288,838	7,818,164,089
القروض المستلمة	2,822,640,000	4,442,001,558
مجموع مصادر التمويل قصيرة الاجل	84,686,679,131	97,368,734,478
مصادر التمويل طويلة الاجل (حقوق المساهمين)		
رأس المال الاسم والمدفوع	66,700,000,000	150,000,000,000
الاحتياطيات	17,908,392,495	20,524,028,075
مجموع مصادر التمويل طويلة الاجل	84,608,392,495	170,524,028,075
مجموع مصادر التمويل	169,295,071,626	267,892,762,553

ثالثا: قائمة المركز المالي لمصرف الاتحاد العراقي للاستثمار للسنه المالية (2011 ، 2012)

اسم الحساب	2011	2012
النقود	83,748,148,073	361,680,373,002
الاستثمارات	7,046,847,394	7,749,740,014
المد ينُون	13,475,506,768	78,784,433,113
الاوراق التجارية		
القروض و التسليفات	32,234,285,431	155,459,261,717
مجموع الموجودات المتداولة	136,504,787,666	603,673,807,846
الموجودات الثابتة		
الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية	5,903,861,550	7,127,196,568
مشروعات تحت التنفيذ	2,234,400,000	3,992,672,950
النفقات الايرادية المؤجلة		187,952,158
مجموع الموجودات الثابتة	8,138,261,550	11,307,821,676
مجموع الموجودات	144,643,049,216	614,981,629,522
مصادر التمويلٌ قصيرة الاجل		
حسابات جارية وودائع	57,149,540,257	427,906,016,667
التخصيصات		4,073,023,366
الدائنون	23,087,073,461	62,597,181,942
القروض المستلمة	2,822,640,000	4,442,001,558
مجموع مصادر التمويل قصيرة الاجل	80,236,613,718	494,576,221,975
مصادر التمويل طويلة الاجل (حقوق المساهمين)		
رأس المال الاسم والمدفوع	59,800,000,000	100,000,000,000
الاحتياطيات	4,606,435,498	20,405,407,547
مجموع مصادر التمويل طويلة الاجل	64,406,435,498	120,405,407,547
مجموع مصادر التمويل	144,643,049,216	614,981,629,522

بعد عرض ودراسة قوائم المركز المالي للمصارف الثلاثة يمكن إن نؤشر بعض الملاحظات عليها وكما يأتي :

1- نلاحظ إن الميزانيات في اعلاه متشابهة من حيث اسلوب اعدادها وعرضها وفقرات الميزانية وترتيبها نتيجة لاعتمادها على تعليمات محددة .
2- يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 1 إن تعرض كل شركة الموجودات المتداولة وغير المتداولة والمطلوبات المتداولة وغير المتداولة كفئات مستقلة في صلب الميزانية العمومية (المركز المالي) وقد التزمت الشركة بعرضها وفاقاً للمعيار الدولي .
3- التزمت الشركات بالإفصاح عن المعلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة بالنسبة لأرصدة الحسابات الظاهرة في الميزانية بحسب ما يتطلب المعيار الدولي رقم 1
4- يتطلب المعيار رقم 1 إن تقدم الموجودات والمطلوبات بحسب سيولتها وقد تم عرضها في القوائم في اعلاه وفاقاً لمتطلبات المعيار
5- يتطلب المعيار الدولي الاول والقاعدة المحاسبية إن تفصح كل شركة لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات التي تشتمل مبالغ يتوقع استعادتها أو تعديلها بعد او قبل اثني عشر شهرا من تاريخ الميزانية ولم تلتزم الشركات (عينة البحث) بالإفصاح وفاقاً لهذا المتطلب.
6- يتطلب المعيار الدولي والقاعدة المحاسبية رقم 1 إن يتم الإفصاح في صلب البيانات المالية او الايضاحات عن تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية لكونها مفيدة في تقييم سيولة وقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية ولم تلتزم الشركات بالإفصاح وفاقا لذلك.
7- يجب على الشركة إن تفصح إما في الميزانية او في الايضاحات عن التصنيفات الاخرى للبنود المعروضة مصنفة بشكل مناسب لعمليات الشركة ويجب إن يصنف كل بند إلى انواع فرعية حيثما كان ذلك مناسبا وقد قامت الشركات بالإفصاح عن التصنيفات للبنود الظاهرة في الايضاحات ولم تفصح عن الانواع الفرعية لكل بند.
8- يتطلب المعيار رقم 1 في الفقرة ٧٢ إن يتم الإفصاح بشكل مستقل عن المبالغ الدائنة والمدينة للمنشاة الام والشركات التابعة والزميلة والاطراف الاخرى ذات العلاقة ، ولم تلتزم الشركات بالإفصاح وفاقا لمتطلبات هذا المعيار.

يجب على الشركة الالتزام بالإفصاح وفاقاً لمتطلبات الفقرة ٧٤ من المعيار الدولي رقم 1 بالنسبة لكل نوع من راس المال المساهم ووصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ولم تلتزم الشركات بالإفصاح وفقاً لذلك .

3-2-3- عرض وتحليل كشف التدفقات النقدية للمصارف عينة البحث:

اولا: كشف التدفقات النقدية لمصرف الشرق الاوسط للاستثمار (2011 ، 2012)

التفاصيل	2011	2012
التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية	-	-
التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية	-	-
التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية	-	-
صافي التدفقات النقدية	25,803,767,421	94,195,062,768
رصيد النقود اول الفترة	343,909,605,978	369,713,373,399
رصيد النقود اخر الفترة	369,713,373,399	463,908,436,167

ثانيا : كشف التدفقات النقدية لمصرف اشور الدولي للاستثمار (2011 ، 2012)

التفاصيل	2011	2012
التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية	-	7,900,295,429
التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية	-	118,635,817,095-
التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية	-	70,912,361,558
صافي التدفقات النقدية	46,586,529,722	20,027,124,988-
رصيد النقود اول الفترة	57,271,769,892	103,858,299,614
رصيد النقود اخر الفترة	103,858,299,614	83,831,174,627

ثالثا : كشف التدفقات النقدية لمصرف الاتحاد العراقي للاستثمار (2011 ، 2012)

التفاصيل	2011	2012
التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية	-	246,383,774,693
التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية	-	40,313,643,725
التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية	-	8,765,193,489-
صافي التدفقات النقدية	32,836,933,410	277,932,224,929
رصيد النقود اول الفترة	50,911,214,663	83,748,148,073
رصيد النقود اخر الفترة	83,748,148,073	361,680,373,002

- كافة القوائم اعلاه ادرجت بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية عينه البحث

نلاحظ من خلال كشف التدفقات النقدية للمصارف عدم وجود بعض الارصدة وايضا لم ترد كافة التفاصيل من خلال القوائم الثلاث للمصارف عينة البحث ويعزى السبب عدم تقديم القوائم من قبل الشركات للسوق او تقديم كشوفات مالية ناقصة المعلومات. اما ما يخص قائمة المركز المالي وكشف الدخل فقد قدمت بصورة حقيقية وكاملة للسوق وقد حللت سابقا.

اضافة لذلك سيدرج كشف التدفقات النقدية الخاصة بكل شركة والمعدة من قبلها ولكن لم تقدم للسوق وسوف يقوم التحليل عليها وايجاد نقاط القصور والضعف فيها . وكانت ارصدة القوائم المعدة من قبل الشركات مطابقة لما تم نشره من قبل السوق لكن ضعف الافصاح عن كامل التفاصيل الضرورية ووفقا للمعايير والقواعد في هذه القوائم او عدم تقديمها من قبل الشركات.

اولا : كشف التدفقات النقدية لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار

كشف التدفقات النقدية لمصرف الشرق الاوسط

مصرف الشرق الأوسط العراقي للأستثمار - بغداد

[redacted]

التفاصيل	٢٠١٢ دينار		٢٠١١ دينار	
رصيد النقد في ١ / ١ / ٢٠١٢-١ / ١ / ٢٠١١	٣٦٩،٧١٣،٣٧٣،٣٩٩		٣٤٣،٩٠٩،٦٠٥،٩٧٨	
الموارد				
حصة الاحتياطيات من صافي الربح		(١،٤٤٣،٧١٤،٠٥٨)		١٨،٤٥٣،٢٣٥،٧٠٤
الزيادة في الاحتياطيات		١،٢٩٠،٥٢٧،٢٣٥		١،٣٤٧،٧٩١،٢٠٧
الزيادة في رأس المال		٥٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠		٣٤،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠
الزيادة في التخصيصات		١،٢٥٨،٥٥٦،١٤١		١،٩٥٩،٣١٥،٣٢٥
النقص في الاستثمارات		—		٣،٤٤٤،٥٦١،٢٩٣
الزيادة في الحسابات الجارية والودائع		١١٩،٨٨٩،٨٣٦،٣٦٧		٢٦،٩٤٨،٠٦٥،١٢٠
الزيادة في التامينات المستلمة والحوالات		—		١٤،٨٤٢،٤٨٨،٤٩٥
النقص في مشروعات تحت التنفيذ		٥٠٠،٥٩٢،٠٣٩		٨٦٩،٠١٠،٢٥٧
مجموع الموارد	١٧١،٤٩٥،٧٩٧،٧٢٤		١٠١،٨٦٤،٤٦٧،٤٠١	
النقود المهيأة للاستخدام	٥٤١،٢٠٩،١٧١،١٢٣		٤٤٥،٧٧٤،٠٧٣،٣٧٩	
الاستخدامات				
الزيادة في الاستثمارات		٣٨،٢٢٩،٨٨١،٩٧٣		—
النقص في التامينات المستلمة والحوالات		٩،٢٢٣،٣٨٧،٨٦٠		—
الزيادة في القروض والتسليفات		٧،٥٩٣،١٤٣،٤٢٩		٤٨،١٢٥،٩٠٤،٥٦٤
الزيادة في المدينون		١٥،٤٠٩،٠٣٩،٨٧٢		٩،٨٦٠،٢٧٧،٠٢٥
النقص في الدائنون		٥٤٨،٦٢٤،٦٩٢		٩،٦٥٩،١٥٤،٣٠٢
الزيادة في الموجودات الثابتة		٦،٢٩٦،٦٥٧،١٣٠		٨،٤١٥،٣٦٤،٠٨٩
مجموع الاستخدامات	(٧٧،٣٠٠،٧٣٤،٩٥٦)		٧٦،٠٦٠،٦٩٩،٩٨٠-	
رصيد النقود كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ -٢٠١١ / ١٢ / ٣١	٤٦٣،٩٠٨،٤٣٦،١٦٧		٣٦٩،٧١٣،٣٧٣،٣٩٩	

ثانيا كشف التدفقات النقدية لمصرف اشور الدولي للاستثمار

مصرف اشور الدولي للاستثمار

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١

البيان	٢٠١٢/١٢/٣١	٢٠١١/١٢/٣١
فائض النشاط الجاري	١٩٧٩٦٠٣٥١٢٠	١٠٠٠٦٣٠٥٤٣٨
التدفق النقدي من العمليات التشغيلية		
الاندثارات والاطفاءات	٦٤٠٩٧٨٣٨٠	٢٤٩٠٤٨٧٣٨
الزيادة في المدينون	٦٥٢٤٠٠١٩٥	-٢٢٢١٢٠٥٨٨٦
الزيادة في الحسابات الجارية والودائع	١٨٠٠٠٤١٦٠٣	١٤٤٨٧١٦١٥٦٥
الزيادة في الدائنون	٤٨٠٦٨٧٥٢٥١	٩٣٨٦٨٥٧٢٠
صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية	٧٩٠٠٢٩٥٤٢٩	١٣٤٥٣٦٩٠١٣٧
التدفق النقدي من الانشطة الاستثمارية		
الزيادة في الاستثمارات	-١٠٨٨٤٠٠٧٩٠٠٠	٥٣١١١٤٨٧٩١٦
الزيادة في الائتمان النقدي	-٦٧٦٦٣٤٣٥٢١	-٧٢٥٥٩٢٠٧٩٠٤
صافي الزيادة في الموجودات الثابتة	-٣٨١٥٣٢٩٠٦٤	-١٩٥٢٢٦١٦٣
الزيادة في المشروعات تحت التنفيذ	-٤٩٦٤٤٢٩٠٤	-٦٧٢٢١٢٨٨٠٨
النقص بالتخصيصات	١٢٨٢٣٧٧٣٩٤	٢١٣٠٩٩٠٠٣١
صافي التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية	-١١٨٦٣٥٨١٧٠٩٥	٢٠٩٤٥٩١٥٠٧٢
التدفق النقدي من الانشطة التمويلية		
الزيادة في راس المال	٨٣٣٠٠٠٠٠٠٠	٠
النقص بالاحتياطيات	-١٤٠٠٧٠٠٠٠٠٠	١٤٠٦١٩٠٧٥
الزيادة في القروض طويلة الاجل	١٦١٩٣٦١٥٥٨	٢٠٤٠٠٠٠٠٠٠
صافي التدفق النقدي من الانشطة التمويلية	٧٠٩١٢٣٦١٥٥٨	٢١٨٠٦١٩٠٧٥
صافي التدفقات النقدية	-٢٠٠٢٧١٢٤٩٨٧	٤٦٥٨٦٥٢٩٧٢٢
يضاف له / رصيد النقد في اول المدة	١٠٣٨٥٨٢٩٩٦١٤	٥٧٢٧١٧٦٩٨٩٢
رصيد النقد في اخر المدة	٨٣٨٣١١٧٤٦٢٧	١٠٣٨٥٨٢٩٩٦١٤

ثالثا: كشف التدفقات النقدية لمصرف الاتحاد العراقي للاستثمار :

مصرف الاتحاد العراقي (شركة مساهمة خاصة) – بغداد

بيان التدفق النقدي للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠١٢

التفاصيل	دينار	دينار
التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية		
النقد المستلم عن :		
ايرادات العمليات المصرفية	٤١٧٢٠٩٤٨٦٦٦	
ايرادات الاستثمارات	٤٣٨٢٦٩٨٥	
ايرادات النشاط الخدمي	٢٣٥٨١٣٢٨٦	
الايرادات الاخرى/عدا (٤٩٣)	١٠١٥٢٢٥	
الحسابات الجارية والودائع	٣٧٠٧٥٦٤٧٦٤١٠	
الدائنون	٤١٦٤٧٣٧٦٠٩٩	
مجموع النقد المستلم من العمليات التشغيلية		٤٥٤٤٠٥٤٥٦٦٧١
النقد المدفوع عن:		
مصروفات العمليات المصرفية	١٠١٨٢٨٧١٨٩٠	
المصروفات الادارية	٣٤٦٨٨٦٢٠٢٤	
المصروفات التحويلية	٥٧٥٨٠٢٢١٩	
المصروفات الاخرى/عدا (٣٩٣)	١١٦١٧٩٥	
القروض والتسليفات	١٢٢٢٩١٩٨٣٣٨٤	
المدينون	٧١٥٠١٠٠٠٦٦٦	
مجموع النقد المدفوع للعمليات التشغيلية		(٢٠٨٠٢١٦٨١٩٧٨)
صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية		٢٤٦٣٨٣٧٧٤٦٩٣
التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية والاستثمارية		
النقد المستلم عن:		
الزيادة في راس المال	٤٠٢٠٠٠٠٠٠٠	
بيع موجودات ثابتة	١١٣٦٤٣٧٢٥	
مجموع النقد المستلم من العمليات التمويلية والاستثمارية		٤٠٣١٣٦٤٣٧٢٥
النقد المدفوع عن:		
الزيادة في الاستثمارات	٧٠٢٨٩٢٦٢٠	
شراء موجودات ثابتة	٢٠١٦٩٥٢٥٤٢	
نفقات ايرادية مؤجلة	١٣٧٥١٧٦١	
مشروعات تحت التنفيذ	١٧٥٨٢٧٢٩٥٠	
توزيعات الارباح خلال السنة	٢١٣٦٠٥٥٩٩٨	
ضريبة دخل مدفوعة	٢١٣٧٢٦٧٦١٨	
مجموع النقد المدفوع للعمليات الاستثمارية		(٨٧٦٥١٩٣٤٨٩)
صافي التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية والاستثمارية		٣١٥٤٨٤٥٠٢٣٦
التدفقات النقدية خلال السنة		٢٧٧٩٣٢٢٢٤٩٢٩
رصيد النقد في ١/كانون الثاني/٢٠١٢		٨٣٧٤٨١٤٨٠٧٣
رصيد النقد في ٣١/كانون الاول/٢٠١٢		٣٦١٦٨٠٣٧٣٠٠٢

بعد عرض ودراسة القوائم في اعلاه للمصارف الثلاثة يمكن إن نؤشر بعض الملاحظات عليها وكالاتي :

1- استخدم بعض المصارف مصطلح كشف التدفقات النقدية ، وبعض الاخر استخدم كلمة بيان التدفقات النقدية بينما الاصح هو كشف التدفقات النقدية .
2- يتطلب اعداد قائمة التدفقات النقدية وذلك وفقاً لمتطلبات العيار رقم ٧ ويجب إن تعرض كجزء متمم لبياناتها المالية وقد التزمت بأعدادها ضمن بياناتها المالية السنوية
3- يتطلب المعيار الدولي رقم ٧ إن تعد قائمة التدفقات النقدية باستخدام احدى الطريقتين المباشرة او غير المباشرة ولكن المعيار يفضل استخدام الطريقة المباشرة للتقرير عن التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية وقد قامت بعض المصارف بأعدادها وفقا للطريقة المباشرة وبعض الاخر استخدم الطريقة المباشرة لكن من دون الإفصاح عن التدفقات النقدية حسب طبيعتها سواء أكانت تشغيلية ام استثمارية او تمويلية وبعض الاخر معتمداً الكشف الوارد بالنظام المحاسبي الموحد للمصارف ، مما يتطلب توحيد طريقة اعدادها .
4- يتطلب المعيار الدولي الاول إن تعد لقوائم المالية بشكل مقارن مع بيانات السنة السابقة وقد التزمت بعض المصارف عينة البحث بهذا المطلب بينما لم تلتزم الاخرى بذلك.
5- لم تفصح المصارف عن وجود تدفقات ناتجة عن عمليات بعملات اجنبية ولم تفصح عن سعر الصرف المستخدم في تاريخ التدفق النقدي .كما لم تفصح المصارف عما اذا كانت هناك مكاسب أو خسائر متحققة عن التغييرات في اسعار الصرف للعملات الاجنبية .
6- لم تفصح المصارف ولم تبوب التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود الاستثنائية حسب الانشطة المسببة لها كما لم تقم المصارف بالالتزام بالإفصاح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية الناتجة عن ضرائب الدخل والتي تتطلب إن تعرض ضمن تدفقات الانشطة التشغيلية ماعدا الحالات التي ترتبط بها الانشطة التمويلية والاستثمارية .
7- لم تفصح المصارف عينة البحث عن التدفقات النقدية التي تحدث بين الشركة و الشركات المستثمر فيها (شركات تابعة وزميلة و مشتركة) .
8- لم تفصح المصارف عن السياسة المتبعة لتحديد مكونات النقدية ولم تفصح عن إي تغيير في السياسة المتبعة ايضا مثل (تغيير تبويب احدى الادوات المالية).
9- لم تفصح المصارف عن إي مبالغ او ارصدة نقد او اشباه نقد تحتفظ بها وغير متاحة للاستخدام بسبب فرض قيود قانونية مثلا (الاموال الموجودة في خارج العراق).
10- يفضل إن يتم الإفصاح عن بعض المعلومات التي تعزز من فهم المستخدمين للموقف المالي للشركة كما جاء في المعايير والقواعد مثل (ارصدة القروض التي لم يتم سحبها بعد).

3-2-4- عرض وتحليل كشف التغيرات في حقوق المساهمين للمصارف عينة البحث:

سيتم عرض الكشوفات للتغيرات في حقوق المساهمين الخاصة بالمصارف بالاعتماد على بيانات المصارف بسبب عدم الافصاح عنها للسوق.

اولا : كشف حقوق المساهمين لمصرف الشرق الاوسط للاستثمار للسنه (2011 ، 2012)

كشف حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ٣١/ كانون الثاني / ٢٠١٢

البيان	رأس المال	الاحتياطي القانوني	الاحتياطي الرأسمالي	احتياطي التوسعات	المجموع	الفائض المتراكم	مجموع حقوق المساهمين
الرصيد في ١/كانون الثاني / ٢٠١٢	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٥٢٤٩١٥٦٩١	١٣٤٧٧٩١٢٠٧	٣٠٠١٣٢٨٦٣	١٢١٧٢٨٣٩٧٩١	٢٥٧٢٦٥٣٩٣٩٠	١٣٧٨٩٩٣٧٩١٥١
الاضافات (التنزيلات) خلال السنة	٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠		١٢٩٠٥٢٧٢٣٥		١٢٩٠٥٢٧٢٣٥	(٢٥٧٢٦٠٠٠٠٠٠)	٢٥٥٦٤٥٢٧٢٣٥
ارباح السنة الحالية		١٢١٤١١٤٢٩٧			١٢١٤١١٤٢٩٧	٢٣٠٦٨١٧١٦٤٥	٢٤٢٨٢٢٨٥٩٤٢
الرصيد في ٢٠١٢/١٢/٣١	١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١١٧٣٩٠٢٩٩٨٨	٢٦٣٨٣١٨٤٤٢	٣٠٠١٣٢٨٦٣	١٤٩٧٧١٨١٢٩٣	٢٣٠٦٨٧١١٠٣٥	١٨٧٧٤٩١٩٢٣٢٨

الرصيدفي ١/ ١ / ٢٠١١	٦٦٠٠٠٠٠٠٠٠	٩٦٠٢٢٥٣٩٠٦		٣٠٠١٣٢٨٦٣	٩٩٠٢٣٨٦٧٦٩	٨١٩٥٩٦٥٤٧١	٨٤٠٩٨٣٥٢٢٤٠
الاضافات (التنزيلات) خلال السنة	٣٤٠٠٠٠٠٠٠٠		١٣٤٧٧٩١٢٠٧		١٣٤٧٧٩١٢٠٧		٣٥٣٤٧٧٩١٢٠٧
ارباح السنة الحالية		٩٢٢٩٦١٧٨٥			٩٢٢٩٦١٧٨٥	١٧٥٣٠٥٧٣٩١٩	١٨٤٥٣٢٣٥٧٠٤
الرصيد في ٢٠١١/١٢/٣١	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٥٢٤٩١٥٦٩١	١٣٤٧٧٩١٢٠٧	٣٠٠١٣٢٨٦٣	١٢١٧٢٨٣٩٧٩١	٢٥٧٢٦٥٣٩٣٩٠	١٣٧٨٩٩٣٧٩١٥١

ثانيا : كشف حقوق المساهمين لمصرف اشور الدولي للاستثمار للسنه (2011 ، 2012)

كشف التغييرات في حقوق المساهمين لمصرف اشور الدولي

كشف التغيرات في حقوق المساهمين كما في ٢٠١٢/١٢/٣١

البيان	رأس المال	الاحتياطي القانوني	الاحتياطي المتنوعة	الفائض المتراكم	المجموع	مجموع حقوق المساهمين
الرصيد في ١/كانون الثاني / ٢٠١٢	٦٦٧٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٩١٢٠٦٥٤٢٢	٥٨٢٩٢٣٢١٩	١٤٠٠٧٠٠٠٠٠٠	١٧٩٠٨٣٩٢٤٩٥	٨٤٦٠٨٣٩٢٤٩٥
الاضافات (التنزيلات) خلال السنة	٨٣٣٠٠٠٠٠٠٠٠	٠	٠	(١٤٠٠٧٠٠٠٠٠٠)	٦٩٢٩٣٠٠٠٠٠٠	٦٩٢٩٣٠٠٠٠٠٠
ارباح السنة الحالية	٠	٨٣١١٣١٧٧٩	٠	١٥٧٩١٥٠٣٩٠١	١٦٦٢٢٦٣٥٥٨٠	١٦٦٢٢٦٣٥٥٨٠
الرصيد في ٢٠١٢/١٢/٣١	١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٧٤٣١٩٧٢٠١	٥٨٢٩٢٣٢١٩	١٦١٩٧٩٠٧٦٥٥	٢٠٥٢٤٠٢٨٠٧٥	١٧٠٥٢٤٠٢٨٠٧٥

كشف التغييرات في حقوق المساهمين كما في ٢٠١١/١٢/٣١

البيان	رأس المال	الاحتياطي القانوني	الاحتياطي المتنوعة	الفائض المتراكم	المجموع	مجموع حقوق المساهمين
الرصيد في ١/كانون الثاني / ٢٠١١	٦٦٧٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٥١٦٧٦٢٣٧٠	٠	٧٣٤٤٩٥٠٠٠٨	٩٨٦١٧١٢٣٧٨	٧٦٥٦١٧١٢٣٧٨
الاضافات (التنزيلات) خلال السنة	٠	٠	٠	٤٤٢٤٧٣٨٨٥	٠	٤٤٢٤٧٣٨٨٥
ارباح السنة الحالية	٠	٥٨٢٩٢٣٢١٩	٥٨٢٩٢٣٢١٩	٧٥١٠٩٢٧٧٣١	٨٤٨٩١٥٤٠٠٢	٨٤٨٩١٥٤٠٠٢
الرصيد في ٢٠١١/١٢/٣١	٦٦٧٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٩١٢٠٦٥٤٢٢	٥٨٢٩٢٣٢١٩	١٤٠٠٧٠٠٠٠٠٠	١٧٩٠٨٣٩٢٤٩٥	٨٤٦٠٨٣٩٢٤٩٥

بعد عرض ودراسة قوائم التغييرات في حقوق المساهمين للمصارف الثلاثة يمكن إن تؤشر بعض الملاحظات عليها وكالاتي:

1- التزمت بعض المصارف بأعداد قائمة التغييرات في حقوق المساهمين (مصرف الشرق الاوسط ومصرف اشور) بينما لم تلتزم البعض الاخرى بأعدادها (مصرف الاتحاد العراقي) والتي تعد وفاقاً لمتطلبات النظام المحاسبي الموحد للمصارف.

2- لم تلتزم المصارف بأعداد قائمة التغييرات في حقوق المساهمين وفاقا لمتطلبات المعيار الدولي رقم 1 والتي تسهم في توفير معلومات اكثر ملائمة وموثوقية .

3- لم يتم مراعاة المتطلبات الخاصة بالمعايير والقواعد التي تتطلب الاعتراف بشكل مباشر بالأرباح والخسائر مثل اعادة تقييم الفوائض والعجز وفروقات معينة في الصرف الاجنبي على انها تغييرات في حقوق المساهمين وفاقاً لمتطلبات الفقرة ٨٨ من المعيار رقم 1.

4- يتطلب المعيار رقم 1 إن تعرض جزءا مستقلا للبيانات المالية التي تبرز اجمالي أرباح وخسائر الشركة بما في ذلك تلك المعترف بها بشكل مباشر في حقوق المساهمين ولم تلتزم الشركات بأعداد وعرض هذا الجزء .

المبحث الثالث

تحليل نتائج الاستبانة واختبار الفرضيات

المبحث الثالث

تحليل نتائج الاستبانة واختبار الفرضيات

3-2-1- الاساليب الاحصائية وعينة البحث

قام الباحث بجمع البيانات من خلال اعداد استمارة استبيان ومن ثم تحويلها الى قيم كمية لغرض تحليلها بمساعدة البرنامج الاحصائي المتخصص (SPSS vr. 20) ووزع الباحث (130) استمارة على العينة المشمولة بالبحث تم استرجاع (104) استمارة منها ومن ثم استخرجت الاستمارات غير المطابقة للشروط فأصبحت العينة (89) استمارة شملت العينة مناصفة المستثمرين والمحاسبين القانونيين للشركات المساهمة والموظفين والعاملين في سوق العراق المسؤولين على اعداد التقارير المالية للسوق . استخدمت اساليب احصائية وصفية وتحليلية لتحديد اتجاهات اجابات العينة. وقد بحثت علاقة الارتباط وتحديد تأثير المتغير المستقل الافصاح المحاسبي ACDI متمثلة بالأبعاد الافصاح في الميزانية DEBL، الافصاح في كشف الدخل DEIN، الافصاح في كشف التدفقات النقدية DECA، الافصاح عن حقوق الملكية DEOW، الافصاح عن الملاحظات DEOB . على المتغير المعتمد قرارات الاستثمار INDE المتمثل بالمؤشرات كفاية المعلومات SUIN، فهم المعلومات UNIN، العائد والمخاطرة RERI، حجم التداول CIVO ، اضافة الى ذلك تم استخدام مجموعة من المعايير لقياس ثبات ومصداقية استمارة الاستبيان المستخدمة.

اولا: قياس الثبات والصدق للاستبانة:

لقياس ثبات ومصداقية استمارة الاستبيان استخدم الباحث ثلاثة معايير لهذا الغرض هي معامل الفا كرونباخ ومعامل سبيرمان ومعامل تجزئة كوتمان النصفية وتقع قيم هذه المعايير بين الصفر والواحد الصحيح فكلما اتجهت قيمها نحو الصفر دل ذلك على عدم ثبات ومصداقية استمارة الاستبيان بينما اذا اتجهت قيمها نحو الواحد الصحيح دل ذلك ثبات ومصداقية استمارة الاستبيان المستخدمة وبالتالي فانها قادرة على قياس الابعاد والمحاور التي صممت من اجلها، وبعد الحكم بثبات ومصداقية استمارة الاستبيان فيمكن تعميم نتائجها الى المجتمع المدروس.

وقد حصل الباحث على نتائج المصداقية والثبات لكل بعد من ابعاد البحث وكما في الجدول الاتي:

جدول (4)

يمثل قيم معاملات الثبات المستخدمة

المحور			عدد الفقرات		الفا-كرونباخ			سبيرمان			تجزئة كوتمان النصفية		
الكلي	ACDI	DEBL	42	5	.90	.94	.94	.92	.90	.81	.85	.90	.80
		DEIN		5	.67			.69			.68		
		DECA		25	.68			.67			.66		
		DEOW		5	.76			.64			.67		
		DEOB		5	.86			.71			.69		
	INDE	SUIN		4	.76	.86		.80	.71		.80	.71	
		UNIN		17	.61			.66			.79		
		RERI			.60			.64			.63		
		CIVO		5	.80			.67			.60		

توضح نتائج الجدول اعلاه ان معامل الفا كرونباخ للبعد DEBL كان 0.90 ومعامل سبيرمان كان 0.92 ومعامل تجزئة كوتمان النصفية 0.85 وان عدد فقرات البعد 5 ، وان معامل الفا كرونباخ للبعد DEIN كان 0.67 ومعامل سبيرمان فكان 0.69 ومعامل تجزئة كوتمان النصفية 0.68 وان عدد فقرات البعد 5 ، ومعامل الفا كرونباخ للبعد DECA كان 0.68 ومعامل سبيرمان كان 0.67 ومعامل تجزئة كوتمان النصفية 0.66 وان عدد فقرات البعد 5 ، وان معامل الفا كرونباخ للبعد DEOW كان 0.76 ومعامل سبيرمان فكان 0.64 ومعامل تجزئة كوتمان النصفية 0.67 وان عدد فقرات البعد 5 ، ومعامل الفا كرونباخ للبعد DEOB كان 0.86 ومعامل سبيرمان فكان 0.71 ومعامل تجزئة كوتمان النصفية 0.69 وان عدد فقرات البعد 5 ،اما معامل الفا كرونباخ للمحور ACDI كان 0.94 ومعامل سبيرمان فكان 0.90 ومعامل تجزئة كوتمان النصفية 0.90 وان عدد فقرات البعد 25.

وفيما يتعلق بالمحور الثاني فتبين النتائج ان معامل الفا كرونباخ للبعد SUIN كان 0.76 ومعامل سبيرمان فكان 0.80 ومعامل تجزئة كوتمان النصفية 0.80 وان عدد فقرات البعد 4 ، وان معامل الفا كرونباخ للبعد UNIN كان 0.61 ومعامل سبيرمان فكان 0.66 ومعامل تجزئة كوتمان النصفية 0.79 وان عدد فقرات البعد 4 ، ومعامل الفا كرونباخ للبعد RERI كان 0.60 ومعامل سبيرمان فكان 0.64 ومعامل تجزئة كوتمان النصفية 0.63 وان عدد فقرات البعد 4 ، وان معامل الفا كرونباخ للبعد CIVO كان 0.80 ومعامل سبيرمان فكان 0.67 ومعامل تجزئة كوتمان النصفية 0.60 وان عدد فقرات البعد 5 ، اما معامل الفا كرونباخ للمحور INDE فكان 0.86 ومعامل سبيرمان فكان 0.71 ومعامل تجزئة كوتمان النصفية 0.71 وان عدد فقرات البعد 17.

واخيرا بلغ معامل الفا كرونباخ لجميع محاور الاستبيان 0.94 اما معامل سبيرمان فكان 0.81 ومعامل تجزئة كوتمان النصفية 0.80 وبعدد فقرات مساوي الى 42 فقرة.

نلاحظ ان جميع القيم في الجدول كانت مرتفعة وهو دليل على ان الاستبيان يتميز بالمصداقية والثبات وبالتالي يمكن اعتماد نتائج هذا الاستبيان وتعميم نتائجه من العينة على المجتمع.

3-2-2- جداول التكرارات:

سيتم هنا ايجاد عدد الاجابات ونسبها لكل بعد ومحور في الدراسة وكما يأتي.

اولا: المتغير المستقل الافصاح المحاسبي ACDI:

ويتضمن هذا المتغير مجموعة من الابعاد هي:

الافصاح في الميزانية DEBL

لقد تم ايجاد التكرارات ونسبها للأسئلة التي تخص الافصاح عن الميزانية لغرض تحديد اتجاه الاجابات ووضعت النتائج في الجدول الاتي :

جدول (5)

يمثل التكرارات ونسبها لفقرات الافصاح عن الميزانية

		لا اتفق تماما	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماما	اتجاه الاجابة
DEBL1	Frequency	12	41	10	19	7	لا اتفق
	Percent	13.5	46.1	11.2	21.3	7.9	
DEBL2	Frequency	5	54	8	18	4	لا اتفق
	Percent	5.6	60.7	9.0	20.2	4.5	
DEBL3	Frequency	8	51	8	15	7	لا اتفق
	Percent	9.0	57.3	9.0	16.9	7.9	
DEBL4	Frequency	5	57	6	17	4	لا اتفق
	Percent	5.6	64.0	6.7	19.1	4.5	
DEBL5	Frequency	6	49	20	11	3	لا اتفق
	Percent	6.7	55.1	22.5	12.4	3.4	
DEBL	Frequency	36	252	52	80	25	لا اتفق
	Percent	8	57	12	18	6	

وكما هو واضح من خلال الجدول ان الاجابات تتجه نحو عدم الاتفاق على فقرات هذا البعد والبعد بشكل عام هذا يدل على ضعف الافصاح من خلال الميزانية .

الافصاح في كشف الدخل DEIN

لقد تم ايجاد التكرارات ونسبها للأسئلة التي تخص كشف الدخل لغرض تحديد اتجاه الاجابات ووضعت النتائج في الجدول الاتي :

جدول (6)

يمثل التكرارات ونسبها لفقرات كشف الدخل

		لا اتفق تماما	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماما	
DEIN1	Frequency	5	23	12	45	4	اتفق
	Percent	5.6	25.8	13.5	50.6	4.5	
DEIN2	Frequency	10	50	10	18	1	لا اتفق
	Percent	11.2	56.2	11.2	20.2	1.1	
DEIN3	Frequency	2	17	13	50	7	اتفق
	Percent	2.2	19.1	14.6	56.2	7.9	
DEIN4	Frequency	2	43	18	22	4	لا اتفق
	Percent	2.2	48.3	20.2	24.7	4.5	
DEIN5	Frequency	6	51	13	16	3	لا اتفق
	Percent	6.7	57.3	14.6	18.0	3.4	
DEIN	Frequency	25	184	66	151	19	لا اتفق
	Percent	6	41	15	34	4	

وكما هو واضح من خلال الجدول ان الاجابات تتجه نحو عدم الاتفاق على فقرات هذا البعد والبعد بشكل عام وهذا يدل من خلال الاسئلة على ضعف الافصاح في كشف الدخل.

الافصاح عن التدفقات النقدية DECA

لقد تم ايجاد التكرارات ونسبها للأسئلة التي تخص الافصاح عن التدفقات النقدية لغرض تحديد اتجاه الاجابات ووضعت النتائج في الجدول الاتي :

جدول (7)

يمثل التكرارات ونسبها لفقرات كشف التدفقات النقدية

		لا اتفق تماما	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماما	
DECA1	Frequency	7	44	13	23	2	لا اتفق
	Percent	7.9	49.4	14.6	25.8	2.2	
DECA2	Frequency	6	47	19	15	2	لا اتفق
	Percent	6.7	52.8	21.3	16.9	2.2	
DECA3	Frequency	9	45	7	27	1	لا اتفق
	Percent	10.1	50.6	7.9	30.3	1.1	
DECA4	Frequency	6	42	17	24	0	لا اتفق
	Percent	6.7	47.2	19.1	27.0	0	
DECA5	Frequency	5	16	10	56	2	اتفق
	Percent	5.6	18.0	11.2	62.9	2.2	
DECA	Frequency	33	194	66	145	7	لا اتفق
	Percent	7	44	15	33	2	

وكما هو واضح من خلال الجدول ان الاجابات تتجه نحو عدم الاتفاق على فقرات هذا البعد والبعد بشكل عام وهذا يدل على ضعف الافصاح عن كشف التدفقات النقدية .

الافصاح عن كشف حقوق الملكية DEOW

لقد تم ايجاد التكرارات ونسبها للأسئلة التي تخص الافصاح عن حقوق الملكية لغرض تحديد اتجاه الاجابات ووضعت النتائج في الجدول الاتي :

جدول (8)

يمثل التكرارات ونسبها لفقرات كشف حقوق الملكية

		لا اتفق تماما	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماما	
DEOW1	Frequency	9	45	13	19	3	لا اتفق
	Percent	10.1	50.6	14.6	21.3	3.4	
DEOW2	Frequency	11	26	12	38	2	اتفق
	Percent	12.4	29.2	13.5	42.7	2.2	
DEOW3	Frequency	6	48	13	22	0	لا اتفق
	Percent	6.7	53.9	14.6	24.7	0	
DEOW4	Frequency	16	47	8	13	5	لا اتفق
	Percent	18.0	52.8	9.0	14.6	5.6	
DEOW5	Frequency	7	43	19	18	2	لا اتفق
	Percent	7.9	48.3	21.3	20.2	2.2	
DEOW	Frequency	49	209	65	110	12	لا اتفق
	Percent	11	47	15	25	3	

وكما هو واضح من خلال الجدول ان الاجابات تتجه نحو عدم الاتفاق على فقرات هذا البعد والبعد بشكل عام وهذا يدل على ضعف الافصاح المحاسبي .

الافصاح عن الملاحظات والايضاحات DEOB

لقد تم ايجاد التكرارات ونسبها للأسئلة التي تخص الافصاح عن الملاحظات والايضاحات لغرض تحديد اتجاه الاجابات ووضعت النتائج في الجدول الاتي :

جدول (9)

يمثل التكرارات ونسبها لفقرات الملاحظات والايضاحات

		لا اتفق تماما	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماما	
DEOB1	Frequency	8	41	8	29	3	لا اتفق
	Percent	9.0	46.1	9.0	32.6	3.4	
DEOB2	Frequency	9	44	12	21	3	لا اتفق
	Percent	10.1	49.4	13.5	23.6	3.4	
DEOB3	Frequency	9	36	10	33	1	لا اتفق

	1.1	37.1	11.2	40.4	10.1	Percent	
لا اتفق	1	19	15	49	5	Frequency	**DEOB4**
	1.1	21.3	16.9	55.1	5.6	Percent	
اتفق	10	54	9	16	0	Frequency	**DEOB5**
	11.2	60.7	10.1	18.0	0	Percent	
لا اتفق	18	156	54	186	31	Frequency	**DEOB**
	4	35	12	42	7	Percent	

وكما هو واضح من خلال الجدول ان الاجابات تتجه نحو عدم الاتفاق على فقرات هذا البعد والبعد بشكل عام وهذا يدل من خلال الاسئلة على ضعف الافصاح المحاسبي .

ثانيا: المتغير المعتمد قرارات الاستثمار INDE :

ويتضمن هذا المتغير مجموعة من المؤشرات هي:

كفاية المعلومات SUIN

لقد تم ايجاد التكرارات ونسبها للأسئلة التي تخص كفاية المعلومات في الجدول الاتي :

جدول (10)

يمثل التكرارات ونسبها لفقرات المؤشر كفاية المعلومات

	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما		
لا اتفق	2	14	28	34	11	Frequency	**SUIN1**
	2.2	15.7	31.5	38.2	12.4	Percent	
لا اتفق	3	15	13	51	7	Frequency	**SUIN2**
	3.4	16.9	14.6	57.3	7.9	Percent	
لا اتفق	1	20	12	46	10	Frequency	**SUIN3**
	1.1	22.5	13.5	51.7	11.2	Percent	
لا اتفق	11	25	17	31	5	Frequency	**SUIN4**
	12.4	28.1	19.1	34.8	5.6	Percent	
لا اتفق	17	74	70	162	33	Frequency	**SUIN5**
	5	21	20	46	9	Percent	

وكما هو واضح من خلال الجدول ان الاجابات تتجه نحو عدم الاتفاق على فقرات هذا البعد والبعد بشكل عام وهذا يدل على عدم كفاية المعلومات.

وضوح المعلومات UNIN

لقد تم ايجاد التكرارات ونسبها للأسئلة التي تخص فهم المعلومات لغرض تحديد اتجاه الاجابات ووضعت النتائج في الجدول الاتي :

جدول (11)

يمثل التكرارات ونسبها للمؤشر فهم المعلومات

		لا اتفق تماما	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماما	
UNIN1	Frequency	6	20	14	48	1	اتفق
	Percent	6.7	22.5	15.7	53.9	1.1	
UNIN2	Frequency	5	20	27	37	0	اتفق
	Percent	5.6	22.5	30.3	41.6	0	
UNIN3	Frequency	5	30	15	38	1	اتفق
	Percent	5.6	33.7	16.9	42.7	1.1	
UNIN4	Frequency	4	25	15	39	6	اتفق
	Percent	4.5	28.1	16.9	43.8	6.7	
UNIN	Frequency	20	95	71	162	8	اتفق
	Percent	6	27	20	46	2	

وكما هو واضح من خلال الجدول ان الاجابات تتجه نحو الاتفاق على فقرات هذا البعد والبعد بشكل عام وهذا يدل على قوة فهم المعلومات من قبل المستثمر.

العائد والمخاطرة RERI

لقد تم ايجاد التكرارات ونسبها للاسئلة التي تخص العائد والمخاطرة لغرض تحديد اتجاه الاجابات ووضعت النتائج في الجدول الاتي :

جدول (12)

يمثل التكرارات ونسبها للمؤشر العائد والمخاطرة

		لا اتفق تماما	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماما	
RERI1	Frequency	4	40	16	25	4	لا اتفق
	Percent	4.5	44.9	18.0	28.1	4.5	
RERI2	Frequency	2	7	9	64	7	اتفق
	Percent	2.2	7.9	10.1	71.9	7.9	
RERI3	Frequency	3	21	13	42	10	اتفق
	Percent	3.4	23.6	14.6	47.2	11.2	
RERI4	Frequency	4	18	16	39	12	اتفق
	Percent	4.5	20.2	18.0	43.8	13.5	
RERI	Frequency	13	86	54	170	33	اتفق
	Percent	4	24	15	48	9	

وكما هو واضح من خلال الجدول ان الاجابات تتجه نحو الاتفاق على فقرات هذا البعد والبعد بشكل عام وهذا يوضح تأثير هذا المؤشر على المستثمر.

حجم التداول CIVO

لقد تم ايجاد التكرارات ونسبها للأسئلة التي تخص حجم التداول لغرض تحديد اتجاه الاجابات ووضعت النتائج في الجدول الاتي :

جدول (13)

يمثل التكرارات ونسبها للمؤشر حجم التداول

		لا اتفق تماما	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماما	
CIVO1	Frequency	5	13	10	50	11	اتفق
	Percent	5.6	14.6	11.2	56.2	12.4	
CIVO2	Frequency	4	13	8	54	10	اتفق
	Percent	4.5	14.6	9.0	60.7	11.2	
CIVO3	Frequency	5	9	15	51	9	اتفق
	Percent	5.6	10.1	16.9	57.3	10.1	
CIVO4	Frequency	2	17	9	50	11	اتفق
	Percent	2.2	19.1	10.1	56.2	12.4	
CIVO5	Frequency	7	32	16	30	4	لا اتفق
	Percent	7.9	36.0	18.0	33.7	4.5	
CIVO	Frequency	23	84	58	235	45	اتفق
	Percent	5	19	13	53	10	

وكما هو واضح من خلال الجدول ان الاجابات تتجه نحو الاتفاق على فقرات هذا البعد والبعد بشكل عام.

3-2-3- اختبار معنوية العلاقة واثبات الفرضية الاولى والفرعيات:

يتناول هذا المبحث ايجاد بعض المؤشرات الاحصائية متمثلة بالأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية نسبة الى اتجاه الاجابة نحو الموافقة تماما وكما يأتي:

اولا :المتغير المستقل: الافصاح المحاسبي ACDI

الافصاح في الميزانية DEBL

يتضمن الجدول الاتي المؤشرات المتمثلة بالأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية كل فقرة من فقرات هذا البعد:

جدول (14)

الاوساط الحسابية والانحراف المعياري والاهمية النسبية لفقرات الافصاح عن الميزانية

الاهمية النسبية %	%CV	Std. Deviation	Mean	
53	45	1.189	2.64	DEBL1
51	40	1.021	2.57	DEBL2
51	43	1.117	2.57	DEBL3
51	40	1.012	2.53	DEBL4
50	37	.919	2.51	DEBL5
51	35	.88962	2.564	DEBL

نلاحظ ان السؤال الاول DEBL1 (يعتمد المستخدم بصورة رئيسية على الافصاح من خلال الميزانية العمومية للشركة) كان له وسطٌ حسابيٌّ مساوٍ الى 2.64 وانحرافاً معيارياً مساوٍ الى 1.189 ومعامل اختلاف 45% وبلغت قيمة الاهمية النسبية 53%، والوسط الحسابي للسؤال الثاني DEBL2 (تفصح الشركات عن بنود الميزانية العمومية طبقا للمعيار الدولي رقم (1) والقاعدة المحاسبية العراقية رقم (6) اللذان يخصان عرض القوائم المالية) فقد بلغ 2.57 والانحراف المعياري له 1.021 اما معامل الاختلاف فكان 40% والاهمية النسبية 51%، والوسط الحسابي للسؤال الثالث DEBL3 (تسعى الشركات الى تقديم تقارير مالية كاملة ولا تحتوي على نقص للمعلومات) فقد بلغ 2.57 والانحراف المعياري له 1.117 اما معامل الاختلاف فكان 43% والاهمية النسبية 51%، والوسط الحسابي للسؤال الرابع DEBL4 (يعتمد المستخدم بشكل كامل على قائمة الميزانية العمومية لاتخاذ قراره الاستثماري) فقد بلغ 2.53 والانحراف المعياري له 1.012 اما معامل الاختلاف فكان 40% والاهمية النسبية 51%، والوسط الحسابي للسؤال الخامس DEBL5 (تهتم الشركات باستمرار الإفصاح في الميزانية طبقا للمعيار الدولي رقم (30) او القاعدة المحاسبية العراقية رقم (10) فقد بلغ 2.51 والانحراف المعياري له 0.919 اما معامل الاختلاف فكان 37% والاهمية النسبية 50%، والوسط الحسابي للبعد بشكل عام الافصاح عن الميزانية DEBL فقد بلغ 2.564 والانحراف المعياري له 0.88962 اما معامل الاختلاف فكان 35% والاهمية النسبية 51%.

الافصاح في كشف الدخل DEIN

يتضمن الجدول الاتي المؤشرات المتمثلة بالاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية كل فقرة من فقرات هذا البعد:

جدول (15)

الاوساط الحسابية والانحراف المعياري والاهمية النسبية لفقرات الافصاح عن كشف الدخل

64	**33**	**1.063**	**3.22**	**DEIN1**
49	40	.976	2.44	**DEIN2**
70	28	.967	3.48	**DEIN3**
56	35	.987	2.81	**DEIN4**
51	39	.978	2.54	**DEIN5**
58	23	.65375	2.8989	**DEIN**

نلاحظ ان السؤال الاول DEIN1 (يلجا المستخدم الى الاطلاع على كشف الدخل بعد ان يتم اطلاعه على كشف الميزانية) كان له وسطٌ حسابيٌّ مساوٍ الى 3.22 وانحرافٌ معياريٌ مساوٍ الى 1.063 ومعامل اختلاف 33% وبلغت قيمة الاهمية النسبية 64%، والوسط الحسابي للسؤال الثاني DEIN2 (يعتمد المستخدم بصورة رئيسية على كشف الدخل عند اتخاذه لقرار معين) فقد بلغ 2.44 والانحراف المعياري له 0.976 اما معامل الاختلاف فكان 40% والاهمية النسبية 49%، والوسط الحسابي للسؤال الثالث DEIN3 (كشف الدخل المعد بموضوعية من قبل الشركات يساعد المستخدم لاتخاذ قراره الاستثماري) فقد بلغ 3.48 والانحراف المعياري له 0.967 اما معامل الاختلاف فكان 28% والاهمية النسبية 70%، والوسط الحسابي للسؤال الرابع DEIN4 (تقوم الشركات بأعداد كشف دخل طبقا للمعيار الدولي رقم (1) او القاعدة المحاسبية العراقية رقم (6)) فقد بلغ 2.81 والانحراف المعياري له 0.987 اما معامل الاختلاف فكان 35% والاهمية النسبية 56%، والوسط الحسابي للسؤال الخامس (تعتمد الشركات ومن ضمنها المصارف الى الالتزام بالمعيار الدولي رقم (30) او القاعدة المحاسبية العراقية رقم (10) عند اعداد كشف الدخل) DEIN5 فقد بلغ 2.54 والانحراف المعياري له 0.978 اما معامل الاختلاف فكان 39% والاهمية النسبية 51%، والوسط الحسابي للبعد بشكل عام الافصاح عن كشف الدخل DEIN فقد بلغ 2.8989 والانحراف المعياري له 0.65375 اما معامل الاختلاف فكان 23% والاهمية النسبية 58%.

الافصاح عن كشف التدفقات النقدية DECA

يتضمن الجدول الاتي المؤشرات المتمثلة بالأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية كل فقرة من فقرات هذا البعد:

جدول (16)

الاوساط الحسابية والانحراف المعياري والاهمية النسبية للإفصاح عن كشف التدفقات النقدية

53	**39**	**1.024**	**2.65**	**DECA1**
51	36	.929	2.55	**DECA2**
52	41	1.061	2.62	**DECA3**
53	36	.953	2.66	**DECA4**
68	29	.994	3.38	**DECA5**
55	24	.65795	2.7730	**DECA**

نلاحظ ان السؤال الاول DECA1 (يعتمد المستخدم على كشف التدفقات النقدية بشكل رئيسي لاتخاذ قراره الاستثماري) كان له وسطٌ حسابيٌ مساوٍ الى 2.65 وانحرافٌ معياريٌ مساوٍ الى 1.024 ومعامل اختلاف 39% وبلغت قيمة الاهمية النسبية 53%، والوسط الحسابي للسؤال الثاني DECA2 (تفصح الشركات عن التدفقات النقدية طبقا للمعيار الدولي رقم (1) او القاعدة المحاسبية العراقية رقم (6)) فقد بلغ 2.55 والانحراف المعياري له 0.929 اما معامل الاختلاف فكان 36% والاهمية النسبية 51%، والوسط الحسابي للسؤال الثالث DECA3 (يمتلك كافة المستخدمين فهم كامل عن كشف التدفقات النقدية وما يعنيه) فقد بلغ 2.62 والانحراف المعياري له 1.061 اما معامل الاختلاف فكان 41% والاهمية النسبية 52%، والوسط الحسابي للسؤال الرابع DECA4 (تقدم الشركات المساهمة كشف التدفقات النقدية وفقا للمعيار الدولي رقم (30) او القاعدة المحاسبية رقم (10). فقد بلغ 2.66 والانحراف المعياري له 0.953 اما معامل الاختلاف فكان 36% والاهمية النسبية 53%، والوسط الحسابي للسؤال الخامس DECA5 (تتميز التدفقات النقدية بإعطاء صورة كاملة عن ماهية الشركة واتجاه اعمالها) فقد بلغ 3.38 والانحراف المعياري له 0.994 اما معامل الاختلاف فكان 29% والاهمية النسبية 68%، والوسط الحسابي للبعد بشكل عام الافصاح عن كشف التدفقات النقدية DECA فقد بلغ 2.773 والانحراف المعياري له 0.65795 اما معامل الاختلاف فكان 24% والاهمية النسبية 55%.

الافصاح عن كشف حقوق الملكية DEOW

يتضمن الجدول الاتي المؤشرات المتمثلة بالاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية كل فقرة من فقرات هذا البعد:

جدول (17)

الاوساط الحسابية والانحراف المعياري والاهمية النسبية للإفصاح عن كشف حقوق المليكة

51	**41**	**1.043**	**2.57**	**DEOW1**
59	39	1.146	2.93	**DEOW2**
51	37	.940	2.57	**DEOW3**
47	47	1.112	2.37	**DEOW4**

52	37	.973	2.61	DEOW5
52	29	.74916	2.6112	DEOW

نلاحظ ان السؤال الاول DEOW1 (تقوم الشركات بتقديم كافة الكشوفات الخاصة بالتغيرات عن حقوق الملكية) كان له وسطٌ حسابيٌ مساوٍ الى 2.57 وانحرافٌ معياريٌ مساوٍ الى 1.043 ومعامل اختلاف 41% وبلغت قيمة الاهمية النسبية 51%، والوسط الحسابي للسؤال الثاني DEOW2 (تكشف الشركات عن حقوق ملكيتها بشكل مهني وموضوعي) فقد بلغ 2.93 والانحراف المعياري له 1.146 اما معامل الاختلاف فكان 39% والاهمية النسبية 59%، والوسط الحسابي للسؤال الثالث DEOW3 (تعد الشركات كشف حقوق الملكية وفقا للمعيار الدولي رقم (1) او القاعدة المحاسبية رقم (6)) فقد بلغ 2.57 والانحراف المعياري له 0.94 اما معامل الاختلاف فكان 37% والاهمية النسبية 51%، والوسط الحسابي للسؤال الرابع DEOW4 (يعتمد المستخدم او المستثمر لاتخاذه لقرار استثماري على حقوق الملكية فقط) فقد بلغ 2.37 والانحراف المعياري له 1.112 اما معامل الاختلاف فكان 47% والاهمية النسبية 47%، والوسط الحسابي للسؤال الخامس DEOW5 (يرى المستخدم ان الشركات تعد قوائمها وفقا للمعيار الدولي رقم (30) او القاعدة المحاسبية العراقية رقم (10). فقد بلغ 2.61 والانحراف المعياري له 0.973 اما معامل الاختلاف فكان 37% والاهمية النسبية 52%،والوسط الحسابي للبعد بشكل عام الافصاح عن حقوق الملكية DEOW فقد بلغ 2.6112 والانحراف المعياري له 0.74916 اما معامل الاختلاف فكان 29% والاهمية النسبية 52%.

الافصاح عن الملاحظات والإيضاحات DEOB

يتضمن الجدول الاتي المؤشرات المتمثلة بالاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية كل فقرة من فقرات هذا البعد:

جدول (18)

الاوساط الحسابية والانحراف المعياري والاهمية النسبية لفقرات الافصاح عن الملاحظات

55	**40**	**1.111**	**2.75**	**DEOB1**
52	41	1.062	2.61	DEOB2
56	39	1.092	2.79	DEOB3
51	36	.928	2.57	DEOB4
73	25	.906	3.65	DEOB5
57	29	.82097	2.8742	DEOB

نلاحظ ان السؤال الاول DEOB1 (تدرج الشركات اهم الاحداث التي تطرا عليها بشكل ملاحظات في التقارير المالية الخاصة بها) كان له وسطٌ حسابيٌ مساوٍ الى 2.75 وانحرافٌ معياريٌ مساوٍ الى 1.111 ومعامل اختلاف 40% وبلغت قيمة الاهمية النسبية 55%، والوسط الحسابي لسؤال الثاني DEOB2 (تلتزم الشركات بالمعيار الدولي رقم (1) والقاعدة المحاسبية العراقية رقم (6) عن الافصاح في

التقارير المالية عن الاحداث التي حدثت خلال الفترة المالية المعنية) فقد بلغ 2.61 والانحراف المعياري له 1.062 اما معامل الاختلاف فكان 41% والاهمية النسبية 52%، والوسط الحسابي للسؤال الثالث DEOB3 (تهتم الشركات بتقديم المعلومات المالية للشركة وتقرير مراقب الحسابات حول تلك المعلومات الى المستخدمين ويكونان قد تم اعدادهما بشكل موضوعي) فقد بلغ 2.79 والانحراف المعياري له 1.092 اما معامل الاختلاف فكان 39% والاهمية النسبية 56%، والوسط الحسابي للسؤال الرابع DEOB4 (تعد الشركات كافة تقاريرها من قوائم وتقرير الادارة وتقرير مراقب الحسابات وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) والقاعدة المحاسبية العراقية رقم (10) فقد بلغ 2.57 والانحراف المعياري له 0.928 اما معامل الاختلاف فكان 36% والاهمية النسبية 51%، والوسط الحسابي للسؤال الخامس DEOB5 (تعتبر الملاحظات والايضاحات ذات اهمية للمستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية) فقد بلغ 3.65 والانحراف المعياري لها 0.906 اما معامل الاختلاف فكان 25% والاهمية النسبية 73%، والوسط الحسابي للبعد بشكل عام الافصاح عن الملاحظات DEOB فقد بلغ 2.8742 والانحراف المعياري له 0.82097 اما معامل الاختلاف فكان 29% والاهمية النسبية 57%.

اما فيما يتعلق بالمحور الافصاح المحاسبي ACDI فقد بلغ الوسط الحسابي له 2.7443 والانحراف المعياري 0.66046 اما معامل الاختلاف فقد بلغ 24% وبأهمية نسبية مساوية الى 55%.

			mean	
55	24	.66046	2.7443	**ACDI**

ثانيا: المتغير المعتمد: قرارات الاستثمار INDE

كفاية المعلومات SUIN

يتضمن الجدول الاتي المؤشرات المتمثلة بالأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية كل فقرة من فقرات هذا البعد:

جدول (19)

الاوساط الحسابية والانحراف المعياري والاهمية النسبية لفقرات كفاية المعلومات

51	**38**	**.976**	**2.57**	**SUIN1**
50	39	.978	2.51	**SUIN2**
50	40	1.001	2.51	**SUIN3**
61	38	1.166	3.07	**SUIN4**
53	30	.79066	2.6629	**SUIN**

نلاحظ ان السؤال الاول SUIN1 (يشعر المستخدم او المستثمر بان الشركات تقدم تقاريرها المالية بشكل كافي وكامل) كان له وسطٌ حسابيٌ مساوٍ الى 2.57 وانحرافٌ معياريٌ مساوٍ الى 0.976 ومعامل اختلاف 38% وبلغت قيمة الاهمية النسبية 51%، والوسط الحسابي للسؤال الثاني SUIN2

(التقارير المالية المقدمة من قبل الشركات قادرة على تحقيق غاية المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري) فقد بلغ 2.51 والانحراف المعياري له 0.978 اما معامل الاختلاف فكان 39% والاهمية النسبية 50%، والوسط الحسابي للسؤال الثالث SUIN3 (تتضمن التقارير المالية المعدة من قبل الشركات المساهمة معلومات كافية تغطي متطلبات المستثمرين) فقد بلغ 2.51 والانحراف المعياري له 1.001 اما معامل الاختلاف فكان 40% والاهمية النسبية 50%، والوسط الحسابي للسؤال الرابع SUIN4 (تعتبر التقارير المالية هي المصدر الاساسي والوحيد الذي يستند عليه متخذ القرار) فقد بلغ 3.07 والانحراف المعياري له 1.166 اما معامل الاختلاف فكان 38% والاهمية النسبية 61%، والوسط الحسابي للبعد بشكل عام كفاية المعلومات SUIN فقد بلغ 2.6629 والانحراف المعياري له 0.79066 اما معامل الاختلاف فكان 30% والاهمية النسبية 53%.

وضوح المعلومات UNIN

يتضمن الجدول الاتي المؤشرات المتمثلة بالاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية كل فقرة من فقرات هذا البعد:

جدول (20)

الاوساط الحسابية والانحراف المعياري والاهمية النسبية لفقرات فهم المعلومات

64	**32**	**1.024**	**3.20**	**UNIN1**
62	30	.932	3.08	**UNIN2**
60	34	1.022	3.00	**UNIN3**
64	33	1.068	3.20	**UNIN4**
62	22	.68477	3.1208	**UNIN**

نلاحظ ان السؤال الاول UNIN1 (تقدم الشركات من خلال تقاريرها المالية في بعض الاحيان معلومات لا يمكن للمستخدم من فهمها) كان له وسطٌ حسابيٌ مساوٍ الى 3.2 وانحرافٌ معياريٌ مساوٍ الى 1.024 ومعامل اختلاف 32% وبلغت قيمة الاهمية النسبية 64%، والوسط الحسابي للسؤال الثاني UNIN2 (قدرة المستخدم ومتخذ القرار على فهم جميع التقارير المالية التي تقدمها الشركات) فقد بلغ 3.08 والانحراف المعياري له 0.932 اما معامل الاختلاف فكان 30% والاهمية النسبية 62%، والوسط الحسابي للسؤال الثالث UNIN3 (التقارير المالية المقدمة من قبل الشركات تكون مفهومة وموضوعية بما تحتويه من معلومات مالية خاصة بالقوائم) فقد بلغ 3.00 والانحراف المعياري له 1.022 اما معامل الاختلاف فكان 34% والاهمية النسبية 60%، والوسط الحسابي للسؤال الرابع UNIN4 (تعتبر القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات الدليل الاساسي الذي يستمد منه المستثمر قراره الاستثماري) فقد بلغ 3.2 والانحراف المعياري لها 1.068 اما معامل الاختلاف فكان 33% والاهمية النسبية 64%، والوسط

الحسابي للبعد بشكل عام فهم المعلومات UNIN فقد بلغ 3.1208 والانحراف المعياري له 0.68477 اما معامل الاختلاف فكان 22% والاهمية النسبية 62%.

العائد والمخاطرة RERI

يتضمن الجدول الاتي المؤشرات المتمثلة بالاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية كل فقرة من فقرات هذا البعد:

جدول (21)

الاوساط الحسابية والانحراف المعياري والاهمية النسبية لفقرات العائد والمخاطرة

57	**37**	**1.036**	**2.83**	**RERI1**
75	21	.802	3.75	**RERI2**
68	32	1.073	3.39	**RERI3**
68	32	1.096	3.42	**RERI4**
67	20	.67380	3.3483	**RERI**

نلاحظ ان السؤال الاول RERI1 (يوثر الافصاح المحاسبي على المستخدمين عند حسابهم للعائد والمخاطرة لاتخاذ قرارتهم) كان له وسطٌ حسابيٌ مساوٍ الى 2.83 وانحرافٌ معياريٌ مساوٍ الى 1.036 ومعامل اختلاف 37% وبلغت قيمة الاهمية النسبية 57%، والوسط الحسابي للسؤال الثاني RERI2 (تأثير جانب المخاطرة يكون ملموس عند عدم كفاية الافصاح المحاسبي من خلال التقارير المالية) فقد بلغ 3.75 والانحراف المعياري له 0.802 اما معامل الاختلاف فكان 21% والاهمية النسبية 75%، والوسط الحسابي للسؤال الثالث RERI3 (توثر التقارير المالية بشكل جوهري على قرار المستثمر فيما يخص العائد والمخاطرة) فقد بلغ 3.39 والانحراف المعياري له 1.073 اما معامل الاختلاف فكان 32% والاهمية النسبية 68%، والوسط الحسابي للسؤال الرابع RERI4 (تلعب المخاطرة دورا مهما في عملية افتقار المعلومات التي تحتويها القوائم المالية) فقد بلغ 3.42 والانحراف المعياري له 1.096 اما معامل الاختلاف فكان 32% والاهمية النسبية 68%، والوسط الحسابي للبعد بشكل عام العائد والمخاطرة RERI فقد بلغ 3.3483 والانحراف المعياري له 0.6738 اما معامل الاختلاف فكان 20% والاهمية النسبية 67%. ورسم الباحث الشكل البياني التالي الذي يمثل الاهمية النسبية لكل فقرة من فقرات البعد:

حجم التداول CIVO

يتضمن الجدول الاتي المؤشرات المتمثلة بالأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية كل فقرة من فقرات هذا البعد:

جدول (22)

الاوساط الحسابية والانحراف المعياري والاهمية النسبية لفقرات حجم التداول

71	**30**	**1.066**	**3.55**	**CIVO1**
72	28	1.019	3.60	**CIVO2**
71	28	.999	3.56	**CIVO3**
71	28	1.010	3.57	**CIVO4**
58	38	1.094	2.91	**CIVO5**
69	23	.77394	3.4382	**CIVO**

نلاحظ ان السؤال الاول CIVO1 (يوثر الافصاح المحاسبي بشكل مباشر او غير مباشر على حجم التداول) كان له وسطٌ حسابيٌ مساوٍ الى 3.55 وانحرافٌ معياريٌ مساوٍ الى 1.066 ومعامل اختلاف 30% وبلغت قيمة الاهمية النسبية 71%، والوسط الحسابي للسؤال الثاني CIVO2 (يرتفع حجم التداول للشركات التي يكون الافصاح فيها تام وكامل وموضوعي لتقاريرها المالية) فقد بلغ 3.6 والانحراف المعياري له 1.019 اما معامل الاختلاف فكان 28% والاهمية النسبية 72%، والوسط الحسابي للسؤال الثالث CIVO3 (ينخفض حجم التداول للشركات التي لا تقدم افصاحاتها بشكل كامل) فقد بلغ 3.56 والانحراف المعياري له 0.999 اما معامل الاختلاف فكان 28% والاهمية النسبية 71%، والوسط الحسابي للسؤال الرابع CIVO4 (يتأثر حجم التداول بالقوائم المالية التي تقدمها الشركات والمعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحاسبية العراقية) فقد بلغ 3.57 والانحراف المعياري لها 1.01 اما معامل الاختلاف فكان 28% والاهمية النسبية 71%، والوسط الحسابي للسؤال الخامس CIVO5 (احتواء سوق الاوراق المالية على العديد من الشركات المدرجة فيه يوثر ذلك على متخذ القرار الاستثماري عند اتخاذ قراره في شركة معينة) فقد بلغ 2.91 والانحراف المعياري لها 1.094 اما معامل الاختلاف فكان 38% والاهمية النسبية 58%، والوسط الحسابي للبعد بشكل عام حجم التداول CIVO فقد بلغ 3.4382 والانحراف المعياري له 0.77394 اما معامل الاختلاف فكان 23% والاهمية النسبية 69%.

اما فيما يتعلق بالمحور قرارات الاستثمار INDE فقد بلغ الوسط الحسابي له 3.1437 والانحراف المعياري 0.55576 اما معامل الاختلاف فقد بلغ 18% وبأهمية نسبية مساوية الى 63%.

63	18	.55576	3.1437	**INDE**

3-2-4- اختبار معنوية الارتباطات واختبار الفرضية الثانية وفرعياتها:

لغرض تحديد قوة واتجاه ومعنوية العلاقة بين المتغير الافصاح المحاسبي ACDI وابعاده ومتغير الاستجابة قرارات الاستثمار INDE فقد استخرج الباحث قيم الارتباطات بينهما اضافة الى تحديد معنويتها وبذلك كون الباحث الجدول الاتي الذي يضم تلك الارتباطات .

جدول (23)

قيم الارتباطات بين ACDI وابعاده و INDE وابعاده

		DEBL	DEIN	DECA	DEOW	DEOB	ACDI
SUIN	Pearson Correlation	.584**	.472**	.618**	.485**	.646**	.645**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	89	89	89	89	89	89
UNIN	Pearson Correlation	.207	.335**	.386**	.244*	.297**	.328**
	Sig. (2-tailed)	.052	.001	.000	.021	.005	.002
	N	89	89	89	89	89	89
RERI	Pearson Correlation	.404**	.420**	.355**	.133	.382**	.388**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.001	.215	.000	.000
	N	89	89	89	89	89	89
CIVO	Pearson Correlation	.236*	.301**	.368**	.165	.228*	.291**
	Sig. (2-tailed)	.026	.004	.000	.121	.032	.006
	N	89	89	89	89	89	89
INDE	Pearson Correlation	.477**	.503**	.574**	.345**	.516**	.549**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.001	.000	.000
	N	89	89	89	89	89	89

وقد تم رسم تلك الارتباطات لتوضيحها بشكل اكبر بالشكل البياني التالي:

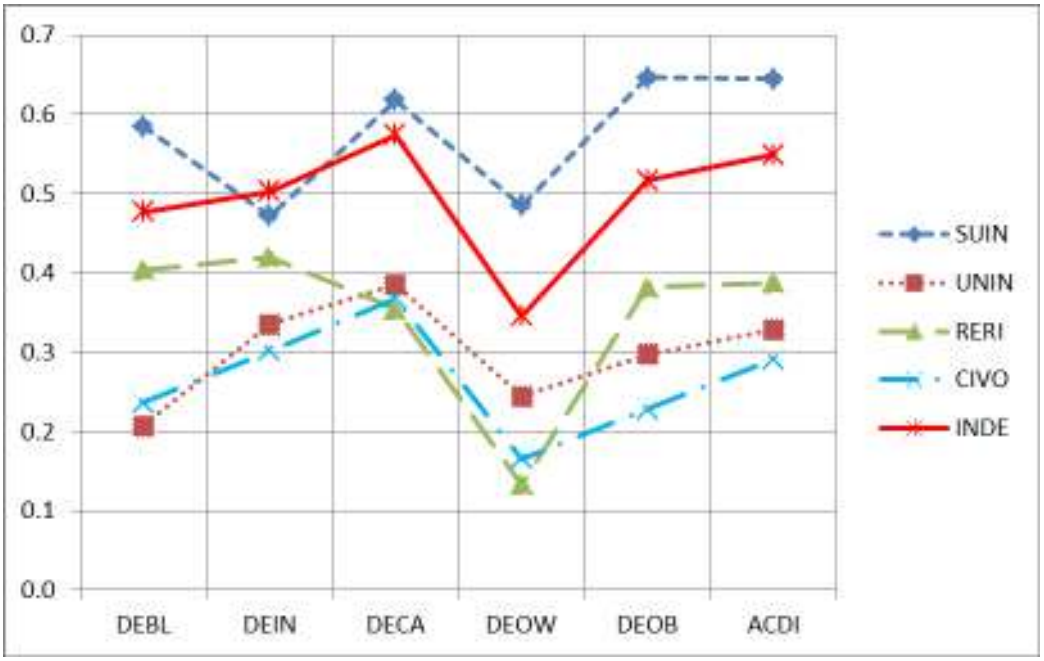

اولا: **الفرضية الرئيسية الاولى:**

ان الفرضية الصفرية الرئيسة المراد اختبارها يمكن ان توضع بالاتي:

H0 : عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين ACDI وبين INDE.

ضد الفرضية البديلة

H1: وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين ACDI وبين INDE.

لقد تم ايجاد معامل الارتباط بين الافصاح المحاسبي ACDI وبين قرارات الاستثمار INDE وكما مبين في الجدول السابق وبلغت قيمته 0.549 وبما ان قيمة sig كانت صفراً وهي اقل من مستوى الدلالة 5% فان الباحث يرفض الفرضية الصفرية ويقبل الفرضية البديلة ويستنتج وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية تحت مستوى دلالة احصائية 5% مما يعني ان الزيادة في الافصاح المحاسبي ينتج قرار استثماري صائب.

اضافة الى ذلك تم اختبار الفرضيات الفرعية النابعة من الفرضية الرئيسة الاولى والمتعلقة بارتباط ابعاد المحور ACDI مع INDE وكما ياتي:

ثانيا: الفرضية الفرعية الاولى: (معنوية الارتباط بين DEBL وبين INDE)

ان الفرضية الصفرية الفرعية الاولى المراد اختبارها يمكن ان تصاغ بالاتي:

H0 : عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين DEBL وبين INDE.

ضد الفرضية البديلة الفرعية الاولى

H1: وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين DEBL وبين INDE.

لقد تم ايجاد معامل الارتباط بين DEBL وبين INDE وكما مبين في الجدول السابق وبلغت قيمته 0.477 وبما ان قيمة sig كانت صفراً وهي اقل من مستوى الدلالة 5% فان الباحث يرفض الفرضية الصفرية الفرعية الاولى ويقبل الفرضية البديلة الفرعية الاولى ويستنتج وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية تحت مستوى دلالة احصائية 5% مما يعني ان الزيادة في قيمة الافصاح عن الميزانية DEBL ينتج زيادة في قيمة INDE وبذلك قوة القرار الاستثماري.

ثالثا: الفرضية الفرعية الثانية: (معنوية الارتباط بين DEIN وبين INDE)

ان الفرضية الصفرية الفرعية الثانية المراد اختبارها يمكن ان تصاغ بالاتي:

H0 : عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين DEIN وبين INDE.

ضد الفرضية البديلة الفرعية الثانية

H1: وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين DEIN وبين INDE.

لقد تم ايجاد معامل الارتباط بين الافصاح عن كشف الدخل DEIN وبين قرارات الاستثمار INDE وكما مبين في الجدول السابق وبلغت قيمته 0.503 وبما ان قيمة sig كانت صفر وهي اقل من مستوى الدلالة 5% فان الباحث يرفض الفرضية الصفرية الفرعية الثانية ويقبل الفرضية البديلة الفرعية الثانية ويستنتج وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية تحت مستوى دلالة احصائية 5% مما يعني ان الزيادة في قيمة DEIN ينتج زيادة في قيمة INDE.

رابعا: الفرضية الفرعية الثالثة: (معنوية الارتباط بين DECA وبين INDE)

ان الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة المراد اختبارها يمكن ان تصاغ بالاتي:

H0 : عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين DECA وبين INDE.

ضد الفرضية البديلة الفرعية الثالثة

H1: وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين DECA وبين INDE.

لقد تم ايجاد معامل الارتباط بين الافصاح عن كشف التدفقات DECA وبين قرارات الاستثمار INDE وكما مبين في الجدول السابق وبلغت قيمته 0.574 وبما ان قيمة sig كانت صفراً وهي اقل من مستوى الدلالة 5% فان الباحث يرفض الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة ويقبل الفرضية البديلة الفرعية الثالثة ويستنتج وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية تحت مستوى دلالة احصائية 5% مما يعني ان الزيادة في قيمة الافصاح عن كشف التدفقات DECA ينتج زيادة في قيمة قرارات الاستثمار INDE.

خامسا: الفرضية الفرعية الرابعة: (معنوية الارتباط بين DEOW وبين INDE)

ان الفرضية الصفرية الفرعية الرابعة المراد اختبارها يمكن ان تصاغ بالاتي:

H0 : عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين DEOW وبين INDE.

ضد الفرضية البديلة الفرعية الرابعة

H1: وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين DEOW وبين INDE.

لقد تم ايجاد معامل الارتباط بين الافصاح عن حقوق الملكية DEOW وبين قرارات الاستثمار INDE وكما مبين في الجدول السابق وبلغت قيمته 0.345 وبما ان قيمة sig كانت صفراً وهي اقل من مستوى الدلالة 5% فان الباحث يرفض الفرضية الصفرية الفرعية الرابعة ويقبل الفرضية البديلة الفرعية الرابعة ويستنتج وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية تحت مستوى دلالة احصائية 5% مما يعني ان الزيادة في قيمة الافصاح عن كشف حقوق الملكية DEOW ينتج زيادة في قيمة قرارات الاستثمار INDE وبذلك قوة اتخاذ القرار الاستثماري.

سادسا: الفرضية الفرعية الخامسة: (معنوية الارتباط بين DEOB وبين INDE)

ان الفرضية الصفرية الفرعية الخامسة المراد اختبارها يمكن ان تصاغ بالاتي:

H0 : عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين DEOB وبين INDE.

ضد الفرضية البديلة الفرعية الخامسة

H1: وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين DEOB وبين INDE.

لقد تم ايجاد معامل الارتباط بين الافصاح عن الملاحظات DEOB وبين قرارات الاستثمار INDE وكما مبين في الجدول السابق وبلغت قيمته 0.516 وبما ان قيمة sig كانت صفراً وهي اقل من مستوى الدلالة 5% فان الباحث يرفض الفرضية الصفرية الفرعية الخامسة ويقبل الفرضية البديلة الفرعية الخامسة ويستنتج وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية تحت مستوى دلالة احصائية 5% مما يعني ان الزيادة في قيمة الافصاح عن الملاحظات DEOB ينتج زيادة في قيمة قرارات الاستثمار INDE وبذلك زيادة اهمية الافصاح عنها.

ورسم الباحث الشكل البياني الاتي لتوضيح الارتباطات المذكورة سابقا:

شكل (6)

الارتباطات بين ابعاد الافصاح المحاسبي وقرارات الاستثمار

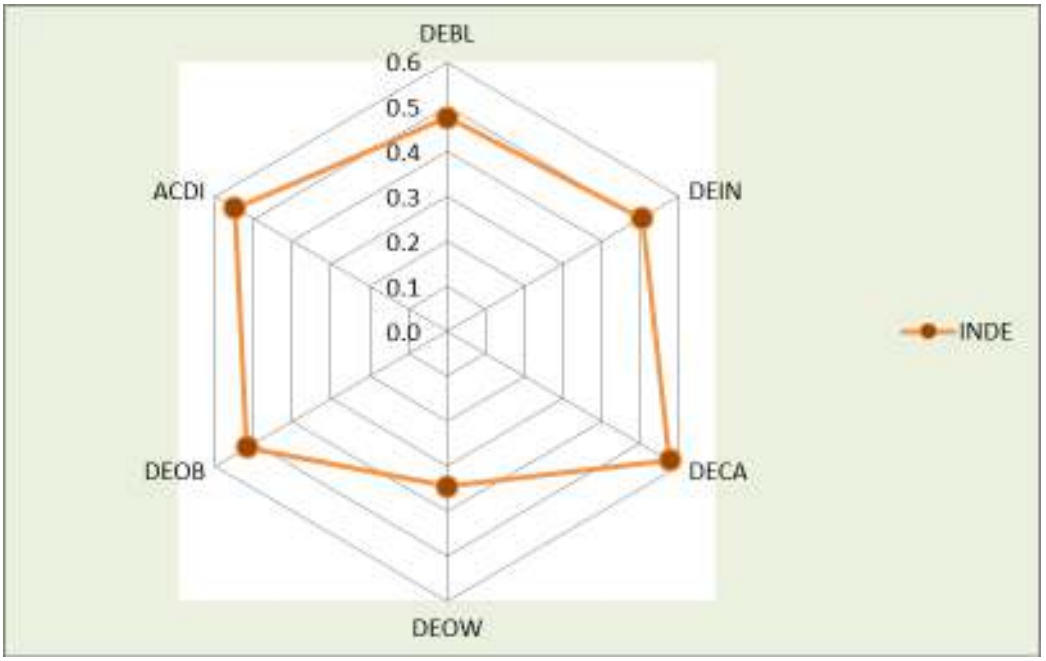

ويتضح جليا من خلال الشكل والجدول الخاص بالارتباطات ان البعد الافصاح عن التدفقات النقدية DECA كان بالمرتبة الاولى من حيث قوة ارتباطه بالمحور INDE يأتي ثانيا البعد الافصاح عن الملاحظات والإيضاحات DEOB ومن ثم البعد الافصاح عن كشف الدخل DEIN ثالثا ورابعا حل البعد الافصاح عن كشف الميزانية DEBL واخيرا جاء البعد الافصاح عن حقوق الملكية DEOW.

3-2-5- اثبات فرضيات التاثير:

اولا: الفرضية الصفرية الرئيسة الثانية:

تناول الباحث هنا بحث علاقات الاثر لمحور الافصاح المحاسبي ACDI وابعاده على المحور قرارات الاستثمار INDE وبذلك تم وضع الفرضية الصفرية الرئيسة الثانية الاتية:

H0 : عدم وجود تأثير ذي دلالة معنوية للمحور ACDI على المحور INDE.

ضد الفرضية البديلة الرئيسة

H1: وجود تأثير ذي دلالة معنوية للمحور ACDI على المحور INDE.

ولغرض اتمام الاختبار تم تكوين جدول النتائج المستخلصة من التحليل باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS vr. 20 :

جدول (24)

نتائج تحليل انحدار الافصاح المحاسبي ACDI على قرارات الاستثمار INDE

المتغير المستقل	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح	قيمة معلمة الانحدار	قيمة t المحسوبة	معنوية قيمة t	قيمة دربن- واتسون	القرار بوجود مشكلة الارتباط الذاتي
ACDI	%30	%29	0.55	6.127	معنوي تحت مستوى دلالة 5%	1.6	لا توجد مشكلة

نستنتج انه يتم رفض الفرضية الصفرية الرئيسة الثانية وقبول الفرضية البديلة الرئيسة الثانية، هذا يعني ان محور ACDI له تاثير معنوي على المحور INDE تحت مستوى دلالة احصائية 5% اذ بلغت القوة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد 30% بينما معامل التحديد المصحح كانت 29% واختبر الباحث وجود مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار ديربن-واتسون الذي كانت قيمته 1.6 وهي قيمة قريبة من 2 مما يدل على انعدام وجود المشكلة وبذلك يمكن للباحث استخدام نموذج الانحدار لهذا المحور ، وبلغت قيمة معلمة الانحدار 0.55 بقيمة اختبار t مساوية الى 6.127، مما يعطي استنتاجاً بان الزيادة في قيمة المحور الافصاح المحاسبي ACDI بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة قيمة المحور قرارات الاستثمار INDE بمقدار 0.55.

ولتحديد اثر ابعاد المحور ACDI على المحور INDE فقد وضع الباحث مجموعة من الفرضيات الفرعية وكما يأتي:

ثانيا: الفرضية الصفرية الفرعية الاولى

تناول الباحث هنا بحث الاثر للبعد الافصاح عن الميزانية DEBL على المحور قرارات الاستثمار INDE وبذلك تم وضع الفرضية الصفرية الفرعية الاولى الاتية:

H0 : عدم وجود تأثير ذي دلالة معنوية للبعد DEBL على المحور INDE.

ضد الفرضية البديلة الفرعية الاولى

H1: وجود تأثير ذي دلالة معنوية للبعد DEBL على المحور INDE.

ولغرض اتمام الاختبار تم تكوين جدول النتائج المستخلصة من التحليل باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS vr. 20 :

جدول (25)

نتائج تحليل انحدار الافصاح عن الميزانية DEBL على قرارات الاستثمار INDE

المتغير المستقل	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح	قيمة معلمة الانحدار	قيمة t المحسوبة	معنوية قيمة t	قيمة دربن–واتسون	القرار بوجود مشكلة الارتباط الذاتي
DEBL	%23	%22	0.48	5.055	معنوي تحت مستوى دلالة 5%	1.9	لا توجد مشكلة

نستنتج انه يتم رفض الفرضية الصفرية الفرعية الاولى وقبول الفرضية البديلة الفرعية الاولى، هذا يعني ان البعد DEBL له تأثير معنوي على المحور INDE تحت مستوى دلالة احصائية 5% اذ بلغت القوة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد 23% بينما معامل التحديد المصحح كانت 22% واختبر الباحث وجود مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار ديربن–واتسون الذي كانت قيمته 1.9 وهي قيمة قريبة من 2 مما يدل على انعدام وجود المشكلة وبذلك يمكن للباحث استخدام نموذج الانحدار لهذا المحور ، وبلغت قيمة معلمة الانحدار 0.48 بقيمة اختبار t مساوية الى 5.055، مما يعطي استنتاجاً بان الزيادة في قيمة المحور الافصاح عن الميزانية DEBL بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة قيمة المحور قرارات الاستثمار INDE بمقدار 0.48.

ثالثا :الفرضية الصفرية الفرعية الثانية:

تناول الباحث هنا بحث الاثر للبعد الافصاح عن كشف الدخل DEIN على المحور قرارات الاستثمار INDE وبذلك تم وضع الفرضية الصفرية الفرعية الثانية الاتية:

H0 : عدم وجود تأثير ذي دلالة معنوية للبعد DEIN على المحور INDE.

ضد الفرضية البديلة الفرعية الثانية

H1: وجود تأثير ذي دلالة معنوية للبعد DEIN على المحور INDE.

ولغرض اتمام الاختبار تم تكوين جدول النتائج المستخلصة من التحليل باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS vr. 20 :

جدول (26)

نتائج تحليل انحدار الافصاح عن كشف الدخل DEIN على قرارات الاستثمار INDE

المتغير المستقل	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح	قيمة معلمة الانحدار	قيمة t المحسوبة	معنوية قيمة t	قيمة دربن–واتسون	القرار بوجود مشكلة الارتباط الذاتي
DEIN	%25	%25	0.50	5.431	معنوي تحت مستوى دلالة 5%	1.7	لا توجد مشكلة

نستنتج انه يتم رفض الفرضية الصفرية الفرعية الثانية وقبول الفرضية البديلة الفرعية الثانية، هذا يعني ان البعد DEIN له تأثير معنوي على المحور INDE تحت مستوى دلالة احصائية 5% اذ بلغت القوة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد 25% بينما معامل التحديد المصحح كانت 25% واختبر الباحث وجود مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار ديربن–واتسون الذي كانت قيمته 1.7 وهي قيمة قريبة من 2 مما يدل على انعدام وجود المشكلة وبذلك يمكن للباحث استخدام نموذج الانحدار لهذا المحور ، وبلغت قيمة معلمة الانحدار 0.50 بقيمة اختبار t مساوية الى 5.431، مما يعطي استنتاجاً بان الزيادة في قيمة البعد الافصاح عن كشف الدخل DEIN بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة قيمة المحور قرارات الاستثمار INDE بمقدار 0.50.

رابعا: الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة:

تناول الباحث هنا بحث الاثر للبعد الافصاح عن كشف التدفقات DECA على المحور قرارات الاستثمار INDE وبذلك تم وضع الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة الاتية:

H0 : عدم وجود تاثير ذي دلالة معنوية للبعد DECA على المحور INDE.

ضد الفرضية البديلة الفرعية الثالثة

H1: وجود تاثير ذي دلالة معنوية للبعد DECA على المحور INDE.

ولغرض اتمام الاختبار تم تكوين جدول النتائج المستخلصة من التحليل باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS vr. 20 :

جدول (27)

نتائج تحليل انحدار الافصاح عن كشف التدفقات DECA على قرارات الاستثمار INDE

المتغير المستقل	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح	قيمة معلمة الانحدار	قيمة t المحسوبة	معنوية قيمة t	قيمة ديربن– واتسون	القرار بوجود مشكلة الارتباط الذاتي
DECA	%33	%32	0.57	6.538	معنوي تحت مستوى دلالة 5%	1.8	لا توجد مشكلة

نستنتج انه يتم رفض الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة وقبول الفرضية البديلة الفرعية الثالثة، هذا يعني ان محور ACDI له تأثير معنوي على المحور INDE تحت مستوى دلالة احصائية 5% اذ بلغت القوة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد 33% بينما معامل التحديد المصحح كانت 32% واختبر الباحث وجود مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار ديربن–واتسون الذي كانت قيمته 1.8 وهي قيمة قريبة من 2 مما يدل على انعدام وجود المشكلة وبذلك يمكن للباحث استخدام نموذج الانحدار لهذا المحور ، وبلغت قيمة معلمة الانحدار 0.57 بقيمة اختبار t مساوية الى 6.538، مما يعطي استنتاجاً بان الزيادة في قيمة البعد كشف التدفقات DECA بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة قيمة المحور قرارات الاستثمار INDE بمقدار 0.57 وهذا يوضح قوة تأثير كشف التدفقات على قرار المستثمر.

خامسا: الفرضية الصفرية الفرعية الرابعة:

تناول الباحث هنا بحث الاثر للبعد الافصاح عن حقوق الملكية DEOW على المحور قرارات الاستثمار INDE وبذلك تم وضع الفرضية الصفرية الفرعية الرابعة الاتية:

H0 : عدم وجود تاثير ذي دلالة معنوية للبعد DEOW على المحور INDE.

ضد الفرضية البديلة الفرعية الرابعة

H1: وجود تاثير ذي دلالة معنوية للبعد DEOW على المحور INDE.

ولغرض اتمام الاختبار تم تكوين جدول النتائج المستخلصة من التحليل باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS vr. 20 :

جدول (28)

نتائج تحليل انحدار الافصاح عن حقوق الملكية DEOW على قرارات الاستثمار INDE

المتغير المستقل	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح	قيمة معلمة الانحدار	قيمة t المحسوبة	معنوية قيمة t	قيمة دربن– واتسون	القرار بوجود مشكلة الارتباط الذاتي
DEOW	%12	%11	0.35	3.431	معنوي تحت مستوى دلالة 5%	1.8	لا توجد مشكلة

نستنتج انه يتم رفض الفرضية الصفرية الفرعية الرابعة وقبول الفرضية البديلة الفرعية الرابعة، هذا يعني ان البعد DEOW له تاثير معنوي على المحور INDE تحت مستوى دلالة احصائية 5% اذ بلغت القوة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد 12% بينما معامل التحديد المصحح كانت 11% واختبر الباحث وجود مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار ديربن–واتسون الذي كانت قيمته 1.8 وهي قيمة قريبة من 2 مما يدل على انعدام وجود المشكلة وبذلك يمكن للباحث استخدام نموذج الانحدار لهذا المحور ، وبلغت قيمة معلمة الانحدار 0.35 بقيمة اختبار t مساوية الى 3.431، مما يعطي استنتاج ان الزيادة في قيمة البعد الافصاح عن حقوق الملكية DEOW بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة قيمة المحور قرارات الاستثمار INDE بمقدار 0.35 وايضا يدل على اهمية كشف الحقوق بالنسبة للمستثمر.

سادسا: الفرضية الصفرية الفرعية الخامسة:

تناول الباحث هنا بحث الاثر للبعد الافصاح عن الملاحظات DEOB على المحور قرارات الاستثمار INDE وبذلك تم وضع الفرضية الصفرية الفرعية الخامسة الاتية:

H0 : عدم وجود تأثير ذي دلالة معنوية للبعد DEOB على المحور INDE.

ضد الفرضية البديلة الفرعية الخامسة

H1: وجود تأثير ذي دلالة معنوية للبعد DEOB على المحور INDE.

ولغرض اتمام الاختبار تم تكوين جدول النتائج المستخلصة من التحليل باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS vr. 20 :

جدول (29)

نتائج تحليل انحدار الافصاح عن الملاحظات DEOB على قرارات الاستثمار INDE

المتغير المستقل	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح	قيمة معلمة الانحدار	قيمة t المحسوبة	معنوية قيمة t	قيمة دربن– واتسون	القرار بوجود مشكلة الارتباط الذاتي
DEOB	%27	%26	0.52	5.626	معنوي تحت مستوى دلالة 5%	1.8	لا توجد مشكلة

نستنتج انه يتم رفض الفرضية الصفرية الفرعية الخامسة وقبول الفرضية البديلة الفرعية الخامسة، هذا يعني ان البعد DEOB له تاثير معنوي على المحور INDE تحت مستوى دلالة احصائية 5% اذ بلغت القوة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد 27% بينما معامل التحديد المصحح كانت 26% واختبر الباحث وجود مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار ديربن–واتسون الذي كانت قيمته 1.8 وهي قيمة قريبة من 2 مما يدل على انعدام وجود المشكلة وبذلك يمكن للباحث استخدام نموذج الانحدار لهذا المحور ، وبلغت قيمة معلمة الانحدار 0.52 بقيمة اختبار t مساوية الى 5.626، مما يعطي استنتاجاً بان الزيادة في قيمة البعد DEOB بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة قيمة المحور INDE بمقدار 0.52 .

ومن خلال مقارنة النتائج للفرضيات الفرعية السابقة نستنتج ان البعد الافصاح عن كشف التدفقات النقدية DECA كان له التأثير الاقوى في المحور قرارات الاستثمار INDE يأتي بعده البعد الملاحظات والايضاحات DEOB ثانيا ومن ثم البعد كشف الدخل DEIN ثالثا ورابعا جاء البعد الافصاح عن الميزانية DEBL واخيرا حل البعد حقوق الملكية DEOW .

والشكل الاتي يوضح بيانيا قوة تاثير ابعاد المحور ACDI في المحور INDE بالاعتماد على قيم t:

شكل (7)

قوة تاثير كل بعد من المحور الافصاح المحاسبي في المحور قرارات الاستثمار

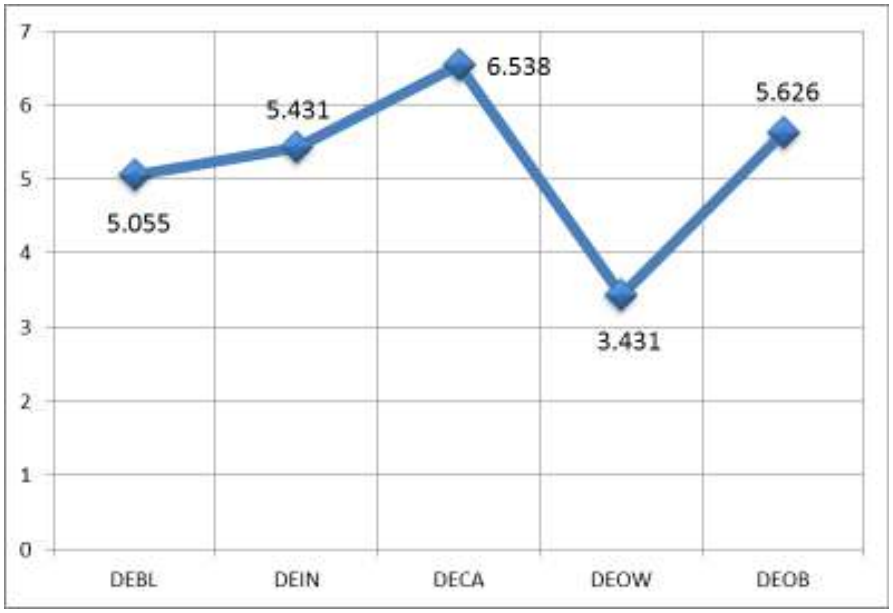

يمكن التوضيح بجدولين للفرضيات الرئيسية وفرعياتها يستعرض فيه باختصار معنوية الارتباط وفرضيات الاثر وكما ياتي :

جدول (30)

ملخص الفرضية الرئيسية وفرعياتها بين الافصاح المحاسبي وقرارات الاستثمار

الفرضية	المتغير الاول	المتغير الثاني	قيمة الارتباط	معنوية الارتباط
الفرضية الرئيسية الاولى	الافصاح المحاسبي	قرارات الاستثمار	0.549	ارتباط طردي معنوي
الفرضية الفرعية الاولى	الافصاح في الميزانية	قرارات الاستثمار	0.477	ارتباط طردي معنوي
الفرضية الفرعية الثانية	الافصاح في كشف الدخل	قرارات الاستثمار	0.503	ارتباط طردي معنوي
الفرضية الفرعية الثالثة	الافصاح عن كشف التدفقات	قرارات الاستثمار	0.574	ارتباط طردي معنوي
الفرضية الفرعية الرابعة	الافصاح عن حقوق الملكية	قرارات الاستثمار	0.345	ارتباط طردي معنوي
الفرضية الفرعية الخامسة	الافصاح عن الملاحظات	قرارات الاستثمار	0.516	ارتباط طردي معنوي

جدول (31)

ملخص فرضيات الاثر وفرعياتها

الفرضية	المتغير المعتمد	المتغير المستقل	معنوية الاثر للفرضية
الفرضية الرئيسية الثانية	قرارات الاستثمار	الافصاح المحاسبي	قبول ومعنوي تحت مستوى دلالة 5%
الفرضية الفرعية الاولى	قرارات الاستثمار	الافصاح عن الميزانية	قبول ومعنوي تحت مستوى دلالة 5%
الفرضية الفرعية الثانية	قرارات الاستثمار	الافصاح عن كشف الدخل	قبول ومعنوي تحت مستوى دلالة 5%
الفرضية الفرعية الثالثة	قرارات الاستثمار	الافصاح عن التدفقات النقدية	قبول ومعنوي تحت مستوى دلالة 5%
الفرضية الفرعية الرابعة	قرارات الاستثمار	الافصاح عن حقوق الملكية	قبول ومعنوي تحت مستوى دلالة 5%
الفرضية الفرعية الخامسة	قرارات الاستثمار	الافصاح عن الملاحظات	قبول ومعنوي تحت مستوى دلالة 5%

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

الفصل الرابع

المبحث الاول : الاستنتاجات

1- يتحدد مستوى الإفصاح المناسب في ظل مجموعة من العوامل أو المتغيرات لعل أهمها الشخص الذي يستخدم المعلومات والغرض الذي تستخدم فيه مع مراعاة مكان وتوقيت الإفصاح عنها ، إذ أن المعلومة توفر لمستخدميها في غير موعدها المناسب أو تعرض له في مكان يصعب الوصول إليه هي بكل تأكيد لا فائدة منها .

2- هناك الكثير من المعلومات التي يحتاجها متخذ القرار لا يكون مصدرها القوائم المالية فقط ،وان هناك حاجة ماسة لإعداد تقارير اخرى بجانب القوائم المالية.

3- تعد معظم الشركات المساهمة تقاريرها المالية بشكل غير كافي وافتقارها للعديد من المعلومات فضلا عن افتقارها للعديد من الارصدة داخل هذه القوائم وهذا يؤثر بشكل كبير على متخذ القرار الاستثماري .

4- لا تعد الشركات عينة الدراسة تقارير مالية مرحلية نصف أو ربع سنوية ، فضلاً عن التقارير المالية السنوية ، طالما أنها غير ملزمة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات ذات الصلة ، على الرغم من أهميتها في تقديم الصورة الدورية عن الأوضاع المالية ونتائج النشاط بصفة مستمرة ، فضلاً عن عدم امتلاكها وسائل أخرى لنشر التقارير أو المعلومات المالية ذات الصلة بنشاطاتها ، مما لا يتيح لأصحاب المصلحة فرصة الاطلاع على المعلومات التي قد يكون لها تأثيرات جوهرية في شكل ومضامين القرارات المتخذة من قبلهم .

5- كشفت نتائج التقويم لمستوى الإفصاح أن الشركات عينة الدراسة تستند في معالجة الكثير من القضايا المحاسبية والإفصاح عن المعلومات ذات الصلة إلى متطلبات النظام المحاسبي الموحد ، التي تعد من وجهة نظر الباحث قاصرة عن تلبية الأهداف الأساسية للقياس والإفصاح المحاسبي ، وبما ينسجم مع التحديات والظروف المستجدة في البيئة العراقية مقارنة بمعايير المحاسبة الدولية .

6- من خلال التحليل الاحصائي لنتائج الدراسة الميدانية تم التوصل الى النتائج الاتية:

أ- ان الاجابات تتجه نحو عدم الاتفاق على فقرات البعد(الافصاح في الميزانية) وعدم الاتفاق على فقرات البعد(الافصاح في كشف الدخل) وعدم الاتفاق على فقرات البعد(الافصاح في كشف التدفقات النقدية) وعدم الاتفاق على فقرات البعد(الافصاح في كشف حقوق الملكية) وعدم الاتفاق على فقرات البعد (الافصاح عن الملاحظات) وعدم الاتفاق على فقرات البعد (كفاية المعلومات) وهذا يدل على ضعف الافصاح في التقارير المالية وعدم كفايتها.

ب-ان الاجابات تتجه نحو الاتفاق على فقرات البعد (فهم المعلومات) وعلى فقرات البعد (العائد والمخاطرة) وعلى فقرات البعد (حجم التداول) وهذا يدل على ان المستخدم يعي تأثيرات ضعف الافصاح على حجم العائد والتداول والمخاطرة .

ت-وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية تحت مستوى دلالة احصائية 5% بين المحور (الافصاح المحاسبي) ومكوناته (الافصاح في الميزانية) (الافصاح في كشف الدخل)، (الافصاح في كشف التدفقات النقدية)، (الافصاح في كشف حقوق الملكية)، (الافصاح عن الملاحظات) والمحور (قرارات الاستثمار).

ث-ان البعد (الافصاح في كشف التدفقات) كان بالمرتبة الاولى من حيث قوة ارتباطه بالمحور (قرارات الاستثمار) ، يأتي ثانيا البعد (الافصاح عن الملاحظات) ومن ثم البعد (الافصاح في كشف الدخل)، ثالثا ورابعا حل البعد (الافصاح في الميزانية) واخيرا جاء البعد (الافصاح في كشف حقوق الملكية). وهذا يدل على قوة ارتباط قرار الاستثمار بكشف التدفقات واهمية تقديم الملاحظات والايضاحات .

ج- ان الزيادة في قيمة المحور (الافصاح المحاسبي) ACDI ومكوناته بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة قيمة المحور (قرارات الاستثمار) INDE بمقدار 0.55 و (الافصاح في الميزانية) DEBL بمقدار 0.48 ، (الافصاح في كشف الدخل) DEIN بمقدار 0.50، (الافصاح في كشف التدفقات النقدية) DECA بمقدار 0.57، (الافصاح في كشف حقوق الملكية) DEOW بمقدار 0.35، (الافصاح عن الملاحظات) DEOB بمقدار 0.52 والمحور (قرارات الاستثمار) INDE.

ح- من خلال اسئلة الاستبانة تبين عدم التزام معظم الشركات بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) والمعيار المحاسبي الدولية ورقم (30) وايضا عدم التزام الشركات بالقاعدة المحاسبية العراقية رقم (6) والقاعدة المحاسبية العراقية رقم (10).

المبحث الثاني : التوصيات

1- التأكيد على مسؤولية الإدارة في الشركات المعنية بشان تقديم المعلومات المالية وغير المالية الملائمة والموثوقة في الوقت المناسب إلى كافة الجهات المستفيدة .

2- الزام الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية بنشر تقارير مرحلية (نصف سنوية) كونها تعزز كلاً من محتوى ودقة المعلومات المفصح عنها، لأنها تتيح معلومات مفيدة للمستثمرين في الوقت الأقرب إلى الوقت الذي يتخذون فيه قرارات الشراء أو البيع أو التوقف عن التعامل بالأسهم لأهميتها في ترشيد القرارات الاستثمارية.

3- ضرورة قيام السوق باستبعاد الشركات المساهمة التي تقدم بياناتها المالية بشكل ناقص والشركات التي لا تقدم بياناتها نهائيا وفرض غرامات وعقوبات بحق الشركات المساهمة المقصرة والمدرجة في السوق والاخذ في الاعتبار التزامهم بمتطلبات اعداد التقارير المالية.

4- أن النمو المتزايد للشركات الدولية وانفتاح الأسواق العالمية وانتهاج سياسة الاقتصاد الحر والمنافسة والتقدم التكنولوجي المتسارع ، يبرز الحاجة المتزايدة للوصول إلى قواعد موحدة لتنظيم البيانات المالية ، وانتهاج سياسة واضحة للإفصاح تفيد مختلف الأطراف المستخدمة لتلك البيانات.

5- تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية وعقد دورات للمدققين والمحاسبين على المعايير الدولية كلاً في اختصاصه لكي يكونوا مؤهلين بالتعاون مع المؤسسات الاكاديمية لتدريب الكوادر العراقية.

6- تحسين الافصاح في البيانات المالية للشركات المساهمة وتحقيق ما يحتاج إليه متخذ القرار ، ويتطلب ذلك اعادة صياغة القواعد المحاسبية المحلية أو احلال المعايير الدولية بدلاً عنها لغرض الالتزام الموحد وسهولة القياس والمقارنة واهمية ذلك لمتخذ القرار اضافة الى ضرورة تحسين اداء السياسات المالية والنقدية وإعادة هيكلة النظام المحاسبي في العراق وبما يتلاءم مع احدث الأنظمة المعاصرة، والاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال ، فضلا عن ضرورة الاهتمام بسوق العراق الأوراق المالية وربطها مع السوق العربي والعالمي.

7- ضرورة إيجاد نظام معلومات واسع يحول الاستثمار الأجنبي خاصة المباشر منه ، ودراسة الضمانات و الامتيازات الفعالة المشجعة للمستمرين الأجانب فعلا في الإقدام على الاستثمار في ظروف ملائمة.

8- ضرورة توفير البنية القانونية والمؤسساتية الملائمة لجذب المستثمر الخاص سواء أكان محليا أم أجنبيا، وتوفير دراسات جدوى اقتصادية وفنية عن فرص الاستثمار المتاحة وتوفير معلومات عن الموارد البشرية المتاحة وبيانات عن سوق العمل واحتياجات السوق وحجم الاستيرادات وتقديرات الطلب وغيرها.

9- تطوير مستوى الافصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة بما يلبي متطلبات السوق واحتياجاته لتأثير ذلك على المستثمرين بصورة عامة.

10- يعد هذا البحث اكمالاً لمجال البحوث التطبيقية لقياس مستوى الافصاح المحاسبي بالتقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في سوق الاوراق المالية ، ويوصي الباحث القيام بأجراء عدة بحوث ودراسات فيما يخص الافصاح عن التقارير المالية، حيث يمكن ان تشمل تلك البحوث دراسة الافصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة واثره في الاستثمار المالي المباشر ودراسة الافصاح المحاسبي وتأثيره على اسعار الاسهم وتذبذبها.

المصادر

المصادر

اولا: القران الكريم

ثانيا: القوانين والوثائق الرسمية:

1- القاعدة المحاسبية رقم(10)، مجلس المعايير المحاسبية العراقية_ ديوان الرقابة المالية ، بغداد (1999).
2- القاعدة المحاسبية رقم(6)، مجلس المعايير المحاسبية العراقية_ ديوان الرقابة المالية ،بغداد (1999).
3- القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية ذي العدد (74) لسنة (2004) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة.
4- قانون سوق بغداد للأوراق المالية رقم(24) لسنة 1991.
5- معايير المحاسبة الدولية IAS، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، المعيار الدولي رقم (1) (2001).
6- المعايير المحاسبية الدولية ، من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين المعيار الدولي رقم(30) (1999).
7- معايير المحاسبة عن الاستثمار لسنة 2005

ثالثا: المصادر العربية:

أ- **الكتب:**

1- ال شبيب، دريد كامل، " مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة" الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن (2007) .
2- التميمي ، أرشد فؤاد ، سلام ، اسامة عزمي، "الاستثمار بالأوراق المالية" ، تحليل وإدارة ، الطبعة الاولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان (2004).
3- جربوع، يوسف، نظرية المحاسبة الفروض المفاهيم المبادئ المعايير، الطبعة الأولى، (2001).
4- جعفر، عبد الإله، "المحاسبة المالية مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي" ،الطبعة الأولى ، دار حنين ، عمان (2003).
5- الحسون، عادل محمد، القيسي، خالد ياسين، النظم المحاسبية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، (1991).
6- حسين القاضي و مأمون حمدان ، نظرية المحاسبة ، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان (2001) .
7- حسين، علي، والساعدي، رشاد "نظرية القرارات الإدارية مدخل نظري وكمي" الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن (2006) .

8- حماد، طارق عبد العال ،"موسوعة معايير التقارير المالية الدولية "، الطبعة الاولى ، دار الجامعة للنشر ، الإسكندرية (2006).
9- حماد، طارق عبد العال ، "موسوعة معايير المحاسبة" ، الجزء الثاني ، الدار الجامعية، الاسكندرية ، (2006) .
10- حنان ، رضوان حلوة ، "تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة" ، الطبعة الاولى ،الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان (2001).
11- حنان، رضوان، "النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة ، الطبعة الأولى ، دار وائل، عمان (٢٠٠٣).
12- الحناوي، محمد صلاح والعبد، إبراهيم "أساسيات الإدارة المالية" الطبعة السادسة، الدار الجامعية، القاهرة، مصر (2001) .
13- الحيالي ، وليد ناجي ، والبطمة ، محمد عثمان ، "التحليل المالي : الإطار النظري وتطبيقاته العملية" ، دار حزين للنشر والتوزيع ، عمان (1996) .
14- الخلايلة ، محمود عبدالحليم ، "التحليل المالي باستخدام البيانات المالية" ، الطبعة الثانية ، بدون دار نشر ، عمان (1998).
15- الدهراوي، كمال، وهلال، عبدالله، المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية ، الدار الجامعية ،(1999)
16- دهمش ، نعيم حسني ، "قائمة التدفقات النقدية من الناحية العلمية والعملية" ، بدون دار نشر ، عمان (1996).
17- الدون س. هندريكسن ، "النظرية المحاسبية" ، الطبعة الرابعة ، ترجمة وتعريب كمال خليفة ابو زيد ، الاسكندرية (1990).
18- الراوي، خالد وهيب وسعادة، يوسف" التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي" الطبعة الثانية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع (2000) .
19- سلام ،عماد صالح ، "البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية" ، اتحاد المصارف العربية ،بيروت، (2004).
20- الشيرازي، عباس مهدي ، "نظرية المحاسبة" ، الطبعة الاولى ، ذات السلاسل ، الكويت (1990).
21- العادلي ،يوسف عوض، العظمة ،محمد احمد ، "المحاسبة المالية ، المحاسبة عن الاصول" ، المجلد الأول ، ذات السلاسل ، الكويت (1986).
22- العبد الله، رياض، "نظرية المحاسبة" ، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان (2009).
23- عطا الله ، ماجد احمد، "إدارة الاستثمار" الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن (2011).

24- عوض الله ،زينب و الفولي ،أسامه محمد ، "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي" ، منشورات الحلبي الحقوقية، دمشق (2003).
25- عوض الله ،عبد المنعم ، "تحليل ونقد القوائم المالية" ، الطبعة الاولى ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، مصر (2000).
26- العويسات، جمال الدين " الإدارة وعملية اتخاذ القرار" الطبعة الرابعة، دار هومه، الجزائر (2003).
27- فضالة، ابو الفتوح علي، المحاسبة الدوليةً، سلسلة الكتب العلمية في المحاسبة وادارة الاموال، (1996).
28- القاضي حسين ، حمدان مامون ، "المحاسبة الدولية ومعاييرها" ، طبعة الاولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، (2008).
29- كداوي، طلال "تقييم القرارات الاستثمارية" الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن (2008) .
30- كنعان، نواف سالم "القيادة الإدارية" الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن(2003).
31- كيسو ويجانت ، دونالد كيسو وجيري ويجانت، " المحاسبة المتوسطة". (ترجمة) احمد حامد حجاج وسلطان المحمد السلطان، الرياض ، دار المريخ للنشر(1999).
32- كيسو، دونالد، وويجانت، جيري، "المحاسبة المتوسطة" ، الجزء الأول، الطبعة العربية الثانية، (تعريب) أحمد حجاج ، دار المريخ للنشر، الرياض (١٩٩٩).
33- لطفي، أمين السيد احمد " نظرية المحاسبة" الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر (2006).
34- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية بموجب المنهاج الدولي الذي أقره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، عمان (2001) .
35- مطر ، محمد عطية ، "المحاسبة المالية مشاكل القياس والإفصاح والتحليل" ، الطبعة الثالثة، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن (2000).
36- مطر ، محمد عطية واخرون ، "نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات الاطار الفكري وتطبيقاته العلمية" ، دار حنين ، عمان ، الاردن (1996).
37- مطر، محمد واخرون، "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والافصاح"، دار وائل للنشر، الاردن (2004).
38- النقيب، كمال عبد العزيز ،" المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية " ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر، الأردن (2004).

ب- الرسائل والاطاريح :

1- ال غزوي ، حسين عبد الجليل ،"الافصاح المحاسبي في ضوء معايير المحاسبة الدولية – دراسة ميدانية على بنك البلاد شركة مساهمة سعودية"، رسالة ماجستير ،الاكاديمية العربية في الدنمارك (2009).

2- ابو هويدي ، نهاد إسحاق عبد السالم "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الأنفاق الرأسمالي" رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية التجارة، الجامعة الإسلامية – غزة (2011).

3- الاسدي ،احمد ابراهيم عبد الحسين ، "تأثير تطبيق المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية على القياس والافصاح المحاسبي في العراق" ، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد (2010).

4- تركي ،محمود ابراهيم عبد السلام ، "متطلبات الافصاح العامة وقياس مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية" ، كلية العلوم الادارية ، مركز البحوث ، جامعة الملك سعود (1985).

5- التميمي ،سحر سعدون صبار، "متطلبات الافصاح والشفافية في التقارير المالية ودورها في اتخاذ القرارات الاقتصادية" ، رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد (2009).

6- جياد ،عباس فاضل، "التوافق بين متطلبات الإفصاح الحالية في المصارف العراقية الخاصة مع متطلبات القاعدة المحاسبية (10) للإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة" ،المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، بغداد (2013).

7- حمودي، كبرى طاهر ، "مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي في النظام المحاسبي الحكومي الموحد وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية" ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل (1989).

8- خضير ،بشرى فاضل، "الافصاح عن المعلومات المحاسبية ودوره في حوكمة الشركات والياتها الداخلية" ، اطروحة دكتوراه ،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد(2009).

9- الدليمي ،وسام عبد الجبار عبد الرزاق ، "التقارير المالية ومدى توافقها مع قاعدة الافصاح المحاسبية المحلية رقم (6)"، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد (2009).

10- زيدان ، زيد عبد القادر إبراهيم ،"دور مراقب الحسابات في الحد من إدارة الأرباح في ضوء المعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية بحث تطبيقي في مصرف الشمال للتمويل والاستثمار" ،المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، بغداد (2015).

11- شكاره ، علياء عز الدين " اساليب عرض التقارير المالية للمصارف العراقية " المعهد العربي للمحاسبين القانونين (2002).

12- الشلتوني ،فايز زهدي ، "مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية ،الجامعة الإسلامية ،غزة (2005).

13- صبيح ، احمد ، الاستثمار المالي مع دراسة حاله الجزائر ، رسالة الماجستير في علوم التيسير فرع المالية ، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر ، (٢٠٠٢).
14- صلاح ، حواس ، "التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولي" ، اطروحة دكتوراه ، جامعة ام البواقي ، الجزائر (2008).
15- صلاح ، حواس ، "التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية" ، اطروحة دكتوراه ، جامعة ام البواقي الجزائر (2008).
16- الصيح ،عبد الحميد مانع علي ، "المعايير المحاسبية الدولية ، دراسة في مدى استخدامها وملاءمتها للتطبيق في الجمهورية اليمنية" ، اطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد(1998).
17- الطائي ، تماضر يوسف دور رقابة الأداء في ترشيد القرارات الاستثمارية لمشاريع البنى التحتية ، بحث تطبيقي في الهيئة العامة للطرق و الجسور، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين بغداد (2014).
18- عبدالواحد ،شهلة ، الانعكاسات المحاسبية لتأثيرات التضخم على تقييم المخزون دراسة تطبيقية في معمل الغزل والنسيج الصوفي، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، أربيل (2003).
19- عبيد، فداء عدنان ، "الافصاح في القوائم المالية للمصارف–دراسة مقارنة للتطبيقات المعمول بها في العراق مع المعيار الدولي رقم (30)"، كلية الادارة والاقتصاد، رسالة ماجستير، جامعة بغداد (2005).
20- عزيز، بيان صادق ، "تقييم مدى الإفصاح في القوائم المالية" (نموذج مقترح) ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة صلاح الدين ،اربيل (2002).
21- علي ،خالد عبد الرحمن أحمد ،"مستوى الإفصاح المحاسبي لشركات المساهمة اليمنية قياسه وتطويره بما يتناسب ومتطلبات إقامة سوق الأوراق المالية في الجمهورية اليمنية" ،رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الموصل(2002).
22- العيساوي ، عوض خلف ، "الفرضيات والمبادئ والمحددات للاطار المفاهيمي المحاسبي المعاصر في ميزان الشريعة الاسلامية" ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد (2003).
23- لايقة ،رولا كاسر، "القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار" ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تشرين (2007).
24- محمد ،جيوار أحمد سالار، "أهمية جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لمستخدميها دراسة على عينة من المستخدمين في منظمات بمحافظة أربيل"، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل (2006).
25- وسام عبد الجبار عبد الرزاق الدليمي ، "التقارير المالية ومدى توافقها مع قاعدة الافصاح المحاسبية المحلية رقم (6)" (بحث تطبيقي في عينة من تقارير ديوان الرقابة المالية) المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد ، (2009).

جـ – البحوث والمجلات :

1- تركي، محمود إبراهيم، "تحليل التقارير المالية"، مجلة جامعة الملك سعود، الرياض(1993).

2- توفيق ، محمد شريف ، "رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسة لتطوير بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية" ، منهج تنظيمي للسياسة المحاسبية على المستوى الكلي ، مجلة الادارة العامة ، الرياض (1987).

3- الخطيب ،خالد ، "الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة ، مجلة جامعة دمشق المجلد الثامن عشر العدد الثاني (2002).

4- دحروج، عبد الرحمن "التخطيط الاستثماري" دراسة منشورة في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دمشق، العدد الثالث (2003) .

5- زغيب، مليكة وبوجعادة، إلياس "دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية". كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر (2012) .

6- السعدون، ناجي والذهبي، جاسم، دور البيانات المحاسبية في صنع واتخاذ القرارات الإدارية، مجلة المحاسب، العدد (2)، بغداد، دورية(1985) .

7- الشلبي، السعيد، الأسس العامة لتصميم نظم المعلومات الإدارية المتكاملة، مؤتمر نظم المعلومات، الكويت، (1987).

8- عبد الرحمن، تانيا قادر وسلمان، يالجين فاتح "تقييم المشاريع الاستثمارية واثرها في اتخاذ القرارات" المجلة العلمية (2008).

9- الفضل ، مؤيد محمد ، العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وكلٍ من حجم الشركة وأسعار أسهمها في السوق المالية ونوع نشاطها ، دراسة ميدانية في العراق ، مجلة أفاق اقتصادية (2001).

10-محمد ، موفق عبد الحسين، "مدى التزام الشركات العامة بمتطلبات الافصاح في التقارير المالية دراسة تحليلية في الشركة العامة للصناعات الجلدية" ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، جامعة بغداد (2012)

11-محمود، محمد، خيري يوسف، المحاسبة الادارية في ضوء نظرية المواقف التنظيمية، مجلة المحاسبة والتأمين والادارة، كلية التجارة، العدد 32، مصر، (1985).

12-منتديات اليسير للمكتبات وتقنية المعلومات، علم المعلومات، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية .http://www.alyaseer.net

رابعا : المصادر الاجنبية :

A-Books:

1- American Accouting Association,"Statement of Basic Accounting Theory",(A.A.A)Evanston,ILL (1966).

2- Anthony Saunders and Marcia Cornetl ,Financial Markets and Institution , A modern Perspective , MCGrew-Hill , Higher Education , N.Y, (2001).

3- Belkaoui, Ahmed, "Accounting Theory", Harcourt Brace Jovanocich, Inc.NY., (1981).

4- Besley , sco H, and Brigham , f Eugene essentials of managerial finance ,12th ed, Newyork (2000).

5- Bodie , Zvi , Alex , Cane , Alan J , Marcus , " Investment " MC. Graw – Hill Irwn , 6th ed , (2005).

6- Brealy , A, Richard & myers , C ,mstewart, principles of corporate finance , 6ed , rwin , McGraw – Hill , Newyork (2000).

7- David H. Marshall, Wayne W. McManus &Daniel F. viele "accounting what the numbers mean" 5th edition , Prentice Hall (2002).

8- Elliott , Barry & Elliott , Jamie " Financial Accounting , Reporting and Analysis " 6th edition , Prentice Hall , (2006).

9- Frederick choi ,Gary meek & carol an frost ,"international accounting" 2th, Prentice Hall (2004).

10- Hendriksoen,Eldon,"AccountingTheory",New Yourk,Richard D.,(1992).

11- Kieso & Weygandt, : Kieso, Donald E.and Weygandt, Jerry J., "Intermediate Accounting" , 8th Ed, by : John wiley & Sons, Inc(1995).

12- Kieso , weygandt , warfield , Intermediate Accounting , international student version , 3th edition , (2010).

13- Mcmenamin , Jim , "Financial Management " , New York , The Pathpress , (1999).

14- Moscove Stephen A. & sim kin mark G., Accounting Information System, New York, (1997).

15- Roger H. Hermanson, et. al. , Accounting Principles, 4th. Ed., Richard D. Irwin, Inc., U.S.A. (1989).

16- Romney, Marshall B. & steinbart, pauljohn, Accounting Information System, 8ed, prentice Hall International, Inc., USA, (2000).

17- Ross , Stephan , A. Westerfield , Rondolph W. and Jaffe , Jeffrey F. "Corporate finance " 6th ed , MC. Graw – Hill Companies . Inc. (2002).

18- Saunders and Marcia Cornetl ,Financial Markets and Institution , A modern Perspective , M.C Grew-Hill , Higher Education , N.Y, (2001)

19- Schroeder , Richard G. & Others , " Financial Accounting Theory and Analysis (Text , Reading and Cases) " , 8th edition Wiley , (2002).

20- Smith, Jay M. & Skousen, Fred K., Intermediate Accounting, 8th ed., South Western publishing Co. (1984)

21- Solnik , Bruno "International Investment" 4th ed , Addison Wesley Longman ,Inc , (2000).

22- Thomas, Dyckman R, and Dukes, Roland E and Davis, Charles J, "Intermediate Accounting", 4th ed, Irwin Mc Gram-Hill, (1998).

23- Walter t. Harrison Jr& Charles t. Horngren ,"financial accounting" ,4th edition ,Stanford university (2001).

24- Watson , Denzil &Heal, Antony , corporate finan Ce , 2ed , London , (2001).

B- **Pariodicals:**

1- Barth M.E , Landsman w. , Mark. H, International Accounting Standards and Accounting Quality, Journal of Accounting Research ,USA (2007).

2- Barth.M., "International accounting standards and accounting quality" working paper, www.ssm.com.

3- Choi, Frederick, D.S. Financial Disclosure and Entry to the European Capital Market, Journal of Accounting Research, 11(2) (1972).

4- Dask, Holger & Gebhardt Gnther "International Financial Reporting Standards and Experts Perceptions of Disclosure Quality" Accounting Foundation. The University of Sydney.vol.42. (2006).

5- Garrod , Neil and Hadi, Mahdi, "An Empirical Investigation of the Information Content of Cash Flow and Cash Flow Per Share", Arab Journal of Administrative Sciences, Vol. 6, No.1. (1999).

6- Gregorio , Jose D. " Financial Integration , Financial Development and Economic Growth , university of chile , (1998).

7- Guzman , Mark , G. "Bank Structure Capital Accumulation and Growth " , A simple macrocconomic model" , www. Guzman@dal.org (2000) .

8- Gyan, Chandra. A Study of the Consensus on Disclosure Among Public Accounting and Security Analysis, The Accounting Review, 49, (4) (1974).

9- Kaminsky ,G. and Renhart , " On Crises , Contagion and Confusion " , Journal of International Economics , 51:1, June , (2000).

10- Keith Shwyder,"Relevance"the journal of security accounting research,spring (1978).

11- Marilyn Taylor, zarzeski , Spontaneous harmonization effects of culture and market forces on accounting disclosure practices , Accounting horizons , Vol.10, Issue 2 , Mar. (2000)

12- Moonitz, Maurice, the Basis Postulates of Accounting, Accounting Research study (1961).

13- R.Brief , Accountants Responsibility in historical perspectice , the accounting resview , vol50, no2, (1975).

14- Zerzeski, Marilyn Tayler, , Spontaneous harmonization effects of culture and market forces on accounting disclosure practices, Accounting horizons, vol. 10 Issue 1, Mar (1996).

الملاحق

السادة المشاركون في الاستبانة المحترمون.

تحية طيبة وتقدير..

تتعلق الاستبانة باستطلاع الراي حول (**الافصاح المحاسبي في التقارير المالية ودوره في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الاوراق المالية)**

املي كبير بتعاونكم في انجاز هذا الجهد المتواضع من خلال مساهمتكم بالإجابة على فقرات الاستبانة وسيكون لآرائكم دور كبير لضمان دقة النتائج.

فيما يلي بعض الملاحظات يرجى من حضراتكم اتباعها عند ملئ الاستمارة

أ- ليس هناك ضرورة لذكر الاسم لان غرض الدراسة هو ليس الكشف عن اسماء او الكشف عن نقاط قوة او الضعف في المؤسسة وانما لاغراض البحث العلمي فقط وسيتم التعامل مع البيانات بسرية وحرص تام.

ب-وضع علامة ☑ اما الخيار الذي يتطابق مع وجهة نظركم وما تروه مطبق

ت- هناك بعض المصطلحات التي يجب ان نوضحها كما في ادناه:

1- الافصاح المحاسبي : هو اعلام مستخدمي التقارير المالية بكل ما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة بما يعني نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع بما يساعد المستثمر على اتخاذ قراراته وتخفيض حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية.

2- التقارير المالية : هي مجموعة من البيانات المالية التي تخص الوحدة ، ومرتبة في جداول تعد وفق مواصفات معينة ،وذلك بموجب مجموعة من المفاهيم والمبادئ المحاسبية وعلى أساس منطقي وبصورة منسقة وتشمل القوائم المالية وتقرير الادارة وتقرير مراقب الحسابات

3- قرارات الاستثمار : ويعني اتخاذ القرار هو الاختيار المدرك والواعي لبديل معين من مجموعة من البدائل بشرط أن يقوم على أساس علمي في اختيار المشروع المناسب. أي أن القرار هو الاختيار الحذر لبديل معين من دون الاخر من جانب متخذ القرار.

الباحث : محمد باقر كرجي **المشرف : أ.م.د ناظم شعلان التميمي**

اولا: معلومات عامة

1- مكان العمل ☐

2- الجنس: ☐ ذكر ☐ انثى

3- العمر : ☐ اقل من 30 سنه ☐ 30-39 ☐ 40-49

☐ 50 فاكثر

4- التحصيل الدراسي : ☐ اعدادي ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس

☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ دبلوم عالي

5- العنوان الوظيفي: ☐

6- سنوات الخدمة :

☐ اقل من خمس سنوات

☐ 5-10

☐ 11-15

☐ 16-20

☐ 21 فما فوق.

ثانيا: الافصاح المحاسبي:

الأسئلة		مقياس الاستجابة				
أ- الافصاح في الميزانية:		لا اتفق تماما	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماما
1	يعتمد المستخدم بصورة رئيسية على الافصاح من خلال الميزانية العمومية للشركة					
2	تفصح الشركات عن بنود الميزانية العمومية طبقا للمعيار الدولي رقم (1) والقاعدة المحاسبية العراقية رقم (6) اللذان يخصان عرض القوائم المالية					
3	تسعى الشركات الى تقديم تقارير مالية كاملة ولا تحتوي على نقص للمعلومات					
4	يعتمد المستخدم بشكل كامل على قائمة الميزانية العمومية لاتخاذ قراره الاستثماري					
5	تهتم الشركات باستمرار الإفصاح في الميزانية طبقا للمعيار الدولي رقم (30) او القاعدة المحاسبية العراقية رقم (10)					
ب-الافصاح في كشف الدخل						
1	يلجا المستخدم الى الاطلاع على كشف الدخل بعد ان يتم اطلاعه على كشف الميزانية					
2	يعتمد المستخدم بصورة رئيسية على كشف الدخل عند اتخاذه لقرار معين					
3	كشف الدخل المعد بموضوعية من قبل الشركات يساعد المستخدم لاتخاذ قراره الاستثماري					
4	تقوم الشركات بأعداد كشف دخل طبقا للمعيار الدولي رقم (1) او القاعدة المحاسبية العراقية رقم (6)					
5	تعتمد الشركات ومن ضمنها المصارف الى الالتزام بالمعيار الدولي رقم (30) او القاعدة المحاسبية العراقية رقم (10) عند اعداد كشف الدخل					
ج - الافصاح عن التدفقات النقدية						
1	يعتمد المستخدم على كشف التدفقات النقدية بشكل رئيسي لاتخاذ قراره الاستثماري.					
2	تفصح الشركات عن التدفقات النقدية طبقا للمعيار الدولي رقم (1) او القاعدة المحاسبية العراقية رقم (6).					

3	يمتلك كافة المستخدمين فهم كامل عن كشف التدفقات النقدية وما يعنيه.					
4	تقدم الشركات المساهمة كشف التدفقات النقدية وفقا للمعيار الدولي رقم (30) او القاعدة المحاسبية رقم (10).					
5	تتميز التدفقات النقدية بإعطاء صورة كاملة عن ماهية الشركة واتجاه اعمالها.					
د- التغيرات عن حقوق الملكية						
1	تقوم الشركات بتقديم كافة الكشوفات الخاصة بالتغيرات عن حقوق الملكية.					
2	تكشف الشركات عن حقوق ملكيتها بشكل مهني وموضوعي.					
3	تعد الشركات كشف حقوق الملكية وفقا للمعيار الدولي رقم (1) او القاعدة المحاسبية رقم (6).					
4	يعتمد المستخدم او المستثمر لاتخاذه لقرار استثماري على حقوق الملكية فقط.					
5	يرى المستخدم ان الشركات تعد قوائمها وفقا للمعيار الدولي رقم (30) او القاعدة المحاسبية العراقية رقم (10).					
هـ- الملاحظات والايضاحات						
1	تدرج الشركات اهم الاحداث التي تطرا عليها بشكل ملاحظات في التقارير المالية الخاصة بها					
2	تلتزم الشركات بالمعيار الدولي رقم (1) والقاعدة المحاسبية العراقية رقم (6) عن الافصاح في التقارير المالية عن الاحداث التي حدثت خلال الفترة المالية المعنية					
3	تهتم الشركات بتقديم المعلومات المالية للشركة وتقرير مراقب الحسابات حول تلك المعلومات الى المستخدمين ويكونان قد تم اعدادهما بشكل موضوعي .					
4	تعد الشركات كافة تقاريرها من قوائم وتقرير الادارة وتقرير مراقب الحسابات وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) والقاعدة المحاسبية العراقية رقم (10)					
5	تعتبر الملاحظات والايضاحات ذات اهمية للمستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.					

ثالثا: قرارات الاستثمار:

الاسئلة		مقياس الاستجابة				
	مؤشرات قرارات الاستثمار	لا اتفق تماما	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماما
أ- كفاية المعلومات						
1	يشعر المستخدم او المستثمر بان الشركات تقدم تقاريرها المالية بشكل كافي وكامل.					
2	التقارير المالية المقدمة من قبل الشركات قادرة على تحقيق غاية المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري .					
3	تتضمن التقارير المالية المعدة من قبل الشركات المساهمة معلومات كافية تغطي متطلبات المستثمرين .					
4	تعتبر التقارير المالية هي المصدر الاساسي والوحيد الذي يستند عليه متخذ القرار.					
ب-وضوح المعلومات:						
1	تقدم الشركات من خلال تقاريرها المالية في بعض الاحيان معلومات لا يمكن للمستخدم من فهمها					
2	قدرة المستخدم ومتخذ القرار على فهم جميع التقارير المالية التي تقدمها الشركات					
3	التقارير المالية المقدمة من قبل الشركات تكون مفهومة وموضوعية بما تحتويه من معلومات مالية خاصة بالقوائم					
4	تعتبر القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات الدليل الاساسي الذي يستمد منه المستثمر قراره الاستثماري.					
ج- العائد والمخاطرة :						
1	يوثر الافصاح المحاسبي على المستخدمين عند حسابهم للعائد والمخاطرة لاتخاذ قرارتهم					
2	تأثير جانب المخاطرة يكون ملموس عند عدم كفاية الافصاح المحاسبي من خلال التقارير المالية.					
3	توثر التقارير المالية بشكل جوهري على قرار المستثمر فيما يخص العائد والمخاطرة					
4	تلعب المخاطرة دورا مهما في عملية افتقار المعلومات التي تحتويها القوائم المالية					

د- حجم التداول						
1	يوثر الافصاح المحاسبي بشكل مباشر او غير مباشر على حجم التداول					
2	يرتفع حجم التداول للشركات التي يكون الافصاح فيها تام وكامل وموضوعي لتقاريرها المالية.					
3	ينخفض حجم التداول للشركات التي لا تقدم افصاحاتها بشكل كامل					
4	يتأثر حجم التداول بالقوائم المالية التي تقدمها الشركات والمعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحاسبية العراقية					
5	احتواء سوق الاوراق المالية على العديد من الشركات المدرجة فيه يوثر ذلك على متخذ القرار الاستثماري عند اتخاذ قراره في شركة معينة.					

الملاحظات والايضاحات :

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

Abstract

This study aims to treat the problem of lack of commitment by the majority of corporation companies registered in the Iraqi stock exchange (ISE) , to provide sufficient disclosures about their financial reports, as well as weak information necessary to make investment decisions by investors, and the study aims to show the importance of financial reports provided by companies, statement of commitment of companies to disclose accounting information in accordance with international accounting standards for disclosure by studying and analyzing the financial statements of joint stock companies listed on the Iraq Stock Exchange, as well as examining the impact and the role of accounting disclosure in Decisions investment.

In order to achieve the objective, study and analysis of the financial statements of the joint stock companies were studied. also, a Design a questionnaire form was presented to a group of specialized experts and a sample of 89 respondents, investors, intermediaries and legal accountants was selected for the purpose of testing hypotheses. including the presence of significant differences between the accounting disclosure and indicators of investment decisions component relationships.

used the applied frame number of quantitative methods provided in support of the research hypotheses. One of the most important conclusions of this study is that most of the shareholding companies prepare their financial reports inadequately and lack of many information as well as lack of many of the assets within these lists and this affects significantly on the decision-maker investment, the most prominent recommendations are to emphasize the responsibility of management in the companies concerned on the provision of financial and non-financial

appropriate and reliable information in a timely manner to all beneficiaries and requires re-formulation of local accounting rules or bring international standards instead for the purpose of standardized and easy measurement and comparison and the importance of commitment You to the decision-maker.

University of al- Qadisiyah

College of Administration and Economics

Accounting department

Measuring the level of accounting disclosure in financial reports according to International accounting Standards and local rules and their impact on investment decisions

"Applied Study in a Sample of Companies Listed in the Iraqi Stock Exchange"

Thesis

Submitted to the Conucil of the college of Administration and Economics - University of al Qadisiyah As a Partial of The Requirements of Master Degree of Science in Accounting

By

Mohamed Baqer Gurji

Supervised by

Asst. Brof. Dr. Nadham Shaalan Jabar

2016A.D **1438A.H**